الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة د. مولاي الطاهر –سعيدة–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في

شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد ومالية دولية

بعنوان :

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الانتعاش للفترة (2004م–2014)

إعداد الطالبتين :

-هاشمي نوال

-لعباني فتيحة.

إشراف الأستاذة:

– مصطفاي نبية نادية

أعضاء لجنة المناقشة:

-الأستاذ .....رئيسا.

-الأستاذ..... مشرفا ومقررا.

-الأستاذ .....ممتحن.

-الأستاذ .....ممتحن

السنة الجامعية: 1438– 1439هـ/2016–2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى على لسان سيدنا سليمان عليه السلام

﴿١٨﴾ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ
ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٩﴾

سورة النمل الآية رقم 19

شكر وعرفان

الحمد الله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الأحرف وعبثاً أن يحاول تجميعها في سطور... سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات والصور

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطواتنا الأولى في غمار الحياة ونخص بالشكر

الجزيل والعرفان إلى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا، إلى الأساتذة الكرام في كلية الاقتصاد، وأتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة **مصطفاي نادية**

التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة، و لم تبخل بجهدها ووقتها، فجزاها الله عنا كل خير

فلها منا أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والاحترام

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة في اللجنة المناقشة.

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل.

وختاما أتوجه بالشكر و الامتنان إلى كل من آزرني من قريب أو من بعيد

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك انه لا يسعني في هده اللحظات التي لعلني لا املك اغلي منه ان اهدي ثمرة هدا العمل المتواضع الى

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود ....إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي..... يا من يرتعش قلبي بذكرها

أمي الحبيبة

إلى تاج رأسي وفخري و ذخري وعوني في هذه الحياة... إلى من يتعب لنرتاح ويشقى لنسعد

إلى أبي العزيز.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

إخوتي وخاصة أختي سعاد وأولادها

إلى إخوتي في الله ...إلى من سعدت برفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت....إلى من عرفوا كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

أصدقائي

نوال

الإهداء

بعد السجود لله شكرا على توفيقه في إتمام هذا الموضوع ،اهدي ثمرة جهدي إلى منارة العلم سيد الخلق إلى رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى رمز المحبة والعطاء إلى قمة التضحية والوفاء إلى الشمعة الباكية حبا وحنانا،إلى ماسحة الدموع والأحزان إلى ربيع الحياة وقارب النجاة ،إلى من الجنة تحت أقدامها ،إلى التي ربتني ورعتني بالصلوات والدعوات:إلى أمي .

إلى نور الذي ينير لي درب النجاح أبي الغالي

إلى كل إخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم

إلى **جدتي** أطال الله في عمرها

إلى رفقاء الدرب الذي كانوا بمثابة إخوتي وزملائي و الأصدقاء الأعزاء إلى كل طلبة ماستر الدفعة الثانية 2017-2016

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي و لم تسعهم مذكراتي وغرسوا في قلبي و لم ينسهم قلمي

إلى كل هؤلاء وبأسمى المعاني الوفاء أهدي هذا العمل.

نتيجة

الموضوع	الصفحة
قائمة المحتويات.	
مقدمة.....	أ–ج
الفصل الأول: مدخل للاستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.....	6
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي و أنواعه	6
المطلب الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله.....	7
المطلب الثالث: دوافع و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.....	14
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	**16**
المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية	16
المطلب الثاني: نظريات عدم كمال السوق، الحماية و دورة حياة المنتج.....	19
المطلب الثالث: نظرية الموقع و نظرية الموقع المعدلة.....	28
المبحث الثالث: المحددات و المخاطر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.....	**30**
المطلب الأول: المحددات الأساسية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	**30**
المطلب الثاني: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	32
المطلب الثالث: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر.....	35
الفصل الثاني : الإطار النظري لسياسة الإنعاش	
المبحث الأول: ماهية سياسة الإنعاش.....	**42**
المطلب الأول: تعريف سياسة الإنعاش وأهدافها.....	42
المطلب الثاني: وسائل سياسة الإنعاش.....	42
المطلب الثالث: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش.....	43
المبحث الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004).....	**46**
المطلب الأول: دوافع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	46
المطلب الثاني:أهداف وخصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....	48
المطلب الثالث:محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	49
المبحث الثالث: البرامج التكميلية لدعم النمو ، الجنوب والهضاب العليا والبرنامج الخماسي..... .	**58**

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي2005-2009.	58
المطلب الثاني: البرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب والهضاب.	67
المطلب الثالث: .البرنامج الخماسي (2010-2014).....	71
الفصل الثالث: أثر برامج الإنعاش الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2004-2014)	
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.....	**79**
المطلب الأول: مراحل تطور قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.....	79
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.....	85
المطلب الثالث: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.....	87
المطلب الرابع: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمرين الأجانب بالجزائر.....	94
المبحث الثاني: تحليل إحصائيات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.....	100
المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2004-2014).....	100
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشرة في الجزائر.....	102
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالجزائر.....	103
المطلب الرابع: أشكال توطن الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.....	107
المبحث الثالث: أثر برامج الإنعاش على القطاعات الاقتصادية.....	111
المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على قطاع الخدمات.....	**112**
المطلب الثاني: تأثير البرامج التنموية على قطاع البناء والأشغال العمومية.....	**115**
المطلب الثالث: تأثير البرامج التنموية على قطاع الصناعة.....	**117**
المطلب الرابع: تأثير البرامج التنموية على قطاع الفلاحة.....	**119**
خاتمة.....	**123**
قائمة المراجع	**126**
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	

مقدمـــــــة

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم المواضيع الاقتصادية التي شهدت قدرا من الاهتمام والدراسة المتفاوتة، لما لها من أهمية ودور كبير في التأثير على تمويل الاقتصاد بصفة خاصة، وعلى التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وهي من أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية، في ظل سيادة ظاهرة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات المتعددة الجنسية على حركة السلع والخدمات، وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات.

تعاني معظم الدول النامية العديد من المشكلات التي تؤثر على خطط التنمية الاقتصادية فيها، ومن المعروف أن خطط التنمية في هذه الدول تهدف إلى رفع معدل النمو الاقتصادي ورفع مستويات الرفاهية بها، ورفع معدلات الاستثمار، وهو ما يستلزم ضرورة توافر برامج ملائمة التمويل كما أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها اغلب الدول النامية هي عدم توافر مصادر التمويل المحلية اللازمة ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية الاقتصادية وهذه المصادر يمكن إيجازها في بديلين أساسيين هما:

البديل الأول : الاقتراض الخارجي والذي لجأت إليه معظم الدول النامية في تمويل برامجها التنموية؛ إلا انه مع مرور الوقت ومع بداية الثمانينات فوجئ العالم بأزمة المديونية الخارجية؛حيث عجزت بعض الدول النامية عن سداد أعباء مديونيتها إضافة لذلك فإن الاقتراض الخارجي يعد وسيلة لها أعباؤها الاقتصادية والسياسية.

أما **البديل الثاني:** فيتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر وبصرف النظر عن الجدل القائم حول منافع، وأضرار هذه الوسيلة فيمكن القول بأنها أكثر فعالية بالنسبة لظروف الدول النامية، وذلك بشرط وجود مناخ استثماري ملائم ليساعد هذه الدول على الاستفادة من هذا النوع من الاستثمارات غير أن الواقع يثبت أن اقتصاديات البلدان لازالت تعاني من ظاهرة التخلف الاقتصادي، وهو ما يثبت أن استراتجيات التنمية المعتمدة من قبل هذه الدول لم ترضى إلى تحقيق الهدف المنشود.

إن تطبيق استراتيجيات التنموية في شكل برامج تنموية متعددة السنوات مرفقة بسياسات إصلاحية تعتبر من بين الأساليب التي اعتمدتها السلطات العمومية الجزائرية من خلال وضع برامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2001-2014 وحيث هدفت هذه البرامج إلى تعزيز التنمية البشرية وتدعيم البنية التحتية من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني وجعله أكثر تنافسية.

إشكالية الدراسة:

انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات التي اعتمدتها سياسات تهدف أساسا الوصول إلى إجراءات اقتصادية وسياسية وقانونية وتنظيمية حاولت من خلالها تعزيز العوامل المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مما يجعل العوائد المحققة اكبر على الاقتصاد وفي إطار معالجة موضوع تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الانتعاش بالجزائر يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الموالية

- ✓ **ما هو أثر سياسات برنامج الإنعاش ودعم الإنعاش على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟**

فرضية البحث:

يوجد أثر ايجابي لسياسات الإنعاش على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2004-2014).

مبررات اختيار الموضوع:

توجد عدة أسباب موضوعية لتناول هذا الموضوع دون غيره؛ كان من أهمها تقييم سياسة الإنعاش ودورها في استقطاب الاستثمار وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنويع الهيكل الاقتصادي.

أهداف البحث:

يسعى هدا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة فهم ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالتطرق إلى الأدبيات الاقتصادية،
- كيفية تأثير سياسة الإنعاش على الاستثمار الأجنبي المباشر،
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات والجهود المبذولة من طرف الدولة.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث الذي يكتسيه الاستثمار الأجنبي المباشر ، في دعم النمو الاقتصادي من خلال مساهمته في التنمية الاقتصادية، ومن خلال التنافسية القائمة بين دول العالم استقطابه خاصة في ظل العقبات التي

تواجه الدول النامية، بالخصوص الجزائر التي طبقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لتحسين وضعية الاقتصاد وازدهاره.

حدود الدراسة:

تمتد الحدود الزمنية لهذا البحث من سنة 2004الى غاية 2014م.

أما الحدود المكانية دراسة اقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة تأثير برامج الإنعاش الاقتصادي.

منهج البحث:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتقييم أثر سياسات الإنعاش خلال الفترة (2004-2014)،على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات.

صعوبات البحث:

لا يكاد يخلو كل بحث علمي من الصعوبات والعقبات التي يتلقاها الباحث منذ اختياره للموضوع إلى غاية الانتهاء منه، ولقد واجهتنا صعوبات ومشاكل جمة في مسيرة إعدادنا لهذا البحث أردنا الإشارة إليها بغية لفت نظر الباحثين من أجل تفاديها مستقبلا؛ وضرورة تزويد الباحثين بالمعلومات الكافية لتسهيل مهمة انجاز بحوثهم العلمية ومن بين هذه الصعوبات نذكر ما يلي:

-قلة المراجع المتخصصة التي تعالج مواضيع سياسة الانتعاش

-ندرة المعلومات المتعلقة بعلاقة الاستثمار الأجنبي ببرامج الإنعاش حتى وان وجد بعضها فيتسم بالطابع العام ناهيك عن تناقض المعلومات وتعددها بتعدد مصادرها.

-صعوبة الحصول على المعلومات من مصادرها الرسمية لانعدام قاعدة البيانات المتخصصة.

الدراسات السابقة:

1 -خرافي خديجة، **دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب** ، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع المالية العامة السنة الجامعية

2014 2015 ، تتناول هذه الدراسة إشكال يتي مدى فعالية السياسات المالية في تحسين المناخ الاستثماري للجزائر، و زيادة قدر تها التنافسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و ترشيده حيث تطرق في الجانب النظري لاستعراض مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، و تحديد موقف شريعتنا الإسلامية منه، إضافة إلى تحديد مختلف آثاره الإيجابية و السلبية أما الجانب التطبيقي فقد تمّ استخدامه قصد مقارنة وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، بذلك المتعلّق بكلٍّ من تونس و المغرب، كما تمّ استخدام المنهج الكمي الإحصائي من أجل قياس أثر أدوات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر ،وتوصلت الدراسة إلى فشل السياسة المالية في الجزائر، و ضعف فعاليتها و كفاء تها في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة . انخفاض قدرة الدولة الجزائرية مقارنة بتونس و المغرب على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، و ترشيده بما يضمن لها تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

2 –عبد القادر ناصور، **تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لن يل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصاد يتي السنة الجامع يتي 2013–2014 ،تتناول هذه الدراسة إشكال يتي تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال محاولة تحديد العوامل أو المحددات المؤثرة على ج ذب تدفقاته فتطرق في الجانب النظري لظاهرة الاستثمار الأجنبي و محدداته أما الجانب التطبيقي فتطرق إلى المحددات الاقتصادية و المؤسساتية المؤثرة على ج ذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر باستخدام منهج اختبار الحدود ARDL وكانت النتائج أن للمتغيرات المؤسساتية "نوعية البيروقراطية مستوى الفساد وملف الاستثمار' ' اثر معتبر على ج ذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر.

3 –دلال بن سمينة ، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العموم الاقتصادية السنة الجامعية :2012–2013، تتناول هذه الدراسة إشكالية تأثير السياسات الاقتصادية المطبقة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر حيث تطرقت في الجانب النظري للمفاهيم المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إضافة إلى المفاهيم الخاصة بالسياسة الاقتصادية وبرامج الإصلاح الاقتصادي وتأثيراتها المختلفة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتتبع السياسة الاقتصادية وواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وفي الجانب التطبيقي الذي يركز على التحليل الكمي للمتغيرات الاقتصادية وه ذا بهدف قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكمية على حجـــم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو الجزائر خلال الفترة 1989–2011، أظهرت نتائج الدراسة أن كل من الناتج المحلي الإجمالي

ومعدل التضخم، هي من أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية الكمية التي كان ليا تأثير على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر.

خطة البحث:

للإجابة على الإشكالية السابقة وإثبات صحة الفرضية من عدمها ارتأينا إلى أن نقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول نعالج من خلالها ما يلي:

حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى دراسة كافة المعطيات النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، من إطار العام له ومكوناته ونظريات المفسرة له ، و في الفصل الثاني تم استعراض الإطار النظري لسياسة الإنعاش وأهم البرامج التنموية.

أما الفصل الثالث سنحاول تحليل أثر سياسات الإنعاش على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2014 وذلك عن طريق القوانين والهيئات المكلفة للاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراته وحوافز وتحليل إحصائيته وأثار برامج الإنعاش على القطاعات الاقتصادية.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو من خلال زيادة الناتج الداخلي، وكذلك من خلال توفير موارد مالية إضافية مكملة للادخار الوطني، وللموارد القابلة للاستثمار داخل كل بلد.

كما يساهم الاستثمار في نقل التكنولوجيا الجديدة و المهارات العالية وأساليب الإدارة الحديثة ،وخلق قيمة مضافة وكذا القدرة الإنتاجية، ولهذا تسعى مختلف الدول باختلاف أنظمتها ونسبة تطورها لاستقطاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية خاصة المباشرة منها، والتي تعد مصدرا مهما للتنمية بالنسبة للدول النامية وبصفة عامة يتركز الجدل حول أهم النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية من جهة، وعن أهم السياسات المتبعة والمخاطر المتعلقة من جهة أخرى ولإظهار الموضوع بشكل واضح وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية كما يلي:

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني:النظريات المفسرة لاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث:المحددات والمخاطر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول :مفاهيم أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل و مظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات و اندماجها في الاقتصاد العالمي، و عاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خاصـــة من طرف الدول النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي البديل عن القروض الأجنبية ووسيلة حيوية تضمن انتقال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة بما يساهم في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية و دعم النمو

المطلب الأول :تعريف الاستثمار الأجنبي وأنواعه.

الفرع الأول :تعريف الاستثمار الأجنبي .

تناول العديد من الباحثين والاقتصاديين مفهوم الاستثمار الأجنبي فيرى البعض أنه هو " :استثمار الشركات أو الأفراد في أصول الحقيقية أو مالية خارج بلادهم إذ أنه كثيرا ما تلجأ الشركات والأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منهم وراء تحقيق أهداف معينة". **د.علوان،(2012م، ص351)**.

كما عرفه د.السامرائي (**2006م، ص50**): " هو انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض، بهدف الحصول على عوائد مجزية، بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي للدولة المستثمرة ."

كما يمكن تعريفه أيضا " :هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية عامة أو خاصة يملكه بلد ما سواء في صورة نقد أو تكنولوجيا أو شكل من أشكال رأس المال ويكون هذا الاستخدام مقترن بسيطرة الشخص الطبيعي أو المعنوي المصدر لرأس المال على جزء أو كل المشروع تمكنه من اتخاذ القرارات ويمكن للمشروع على هذا النحو أن يحوز على الشخصية الحقيقية كالوكالات أو الفروع" (فاروق، 2009م، ص13)،

الفرع الثاني :أنواعه.

وينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر وهو التقييم الذي يؤكد عليه معظم الاقتصاديين.

- **الاستثمار الأجنبي الغير المباشر:**

يرى أبو قحف(2001م، ص13)، أن بالنسبة للاستثمار الأجنبي الغير مباشر، لم يتبين أنه يوجد هناك اختلاف كبير حول هذا النوع من الاستثمارات النوعية، ويقصد به الاستثمار في المحفظة أو الاستثمار في الأوراق المالية، وذلك عن طريق شراء السندات الخاصة بأسهم الحصص، أو سندات الدين، أو سندات الدولة من الأسواق المالية، لكن هذه الملكية لا تعطي الأفراد أو الهيئات أو الشركات حق ممارسة أي نوع من أنواع الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، كما أن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية يعتبر قصير الأجل إذا قورنت مع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما سنرى لاحقا.

المطلب الثاني :تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مختلف التعريفات التي أعطيت للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول :تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر الهيئات الدولية .

- **تعريف صندوق النقد الدولي :(FMI)**

-ساعد بوراوي (2008م، ص22) :عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه :قيام شراكة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات."

-بويصلة محمد (2014م، ص35): ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشرا، حيث يمتلك المستثمر الأجنبي10%، أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها وتكون هذه الحصة كافية لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة.

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :(OCDE)**

- ساعد بوراوي(2008م، ص22) : "تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من أجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي ."

ويتشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من ثلاثة مكونات رئيسية :

- حصص في رأس المال.Equity capital

- إعادة استثمار الأرباح.Reinvested earnings
- قروض ما بين الشركات. Intra compang loans

-ناصور (2014، ص 15): " كما تقدم (OCDE) تعريفا ثانيا للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تعتبرها: هي كل شخص طبيعي، مؤسسة عمومية أو خاصة، حكومة أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو مجموعة من المؤسسات ذات الشخصية المعنوية هي عبارة عن مستثمر أجنبي مباشر إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة تقوم بنشاط في بلد آخر غير البلد الذي يقيم فيه المستثمر الأجنبي."

- جبوري (2014م، ص43)،"أما منظمة التجارة العالمية(W.T.O) ، فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما(البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها ."

- **تعريف هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :(UNCTAD)**

-بويصلة (2014م، ص 36): بينما ترى هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " :ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشراكة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)، وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار)

-بلخباط(2015م، ص24): " أما مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر فهي تلك التي تمتلك أصولا في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لبلد آخر غير البلد الأم، وعادة ما تأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار، حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق10% ، من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس إدارة مؤسسة مقيمة في بلد ما يملكها مستثمر مقيم في بلد آخر معيارا لاعتبار هذا الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا.

الفرع الثاني: تعريف الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر بعض الاقتصاديين .

- **التعريف الأول :**

يرى أبو قحف(2001م، ص13): "أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو السيطرة الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكية المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

- **التعريف الثاني:**

كما عرفه مبروك(2008م، ص31) أنه:" تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكية لنصيب منها يكفل له حق الإدارة ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول :وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، والثاني :ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع ."

- **التعريف الثالث:**

كما ذكره ناصور، (2014م، ص 16): بتقديمه تعريف الاقتصادي *Kindel berger* ،" أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال للرأس المال الأجنبي يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر ويثبت هذا قانونيا من خلال الحصة التي يملكها المستثمر الأجنبي في أسهم الشركات، أو الفروع الخارجية، كما أن الاستثمار الأجنبي هو وسيلة لتمويل الموارد الحقيقة ورؤوس أموال دولة إلى دولة أخرى، وخاصة عند إنشاء المؤسسة."

كما ذكر ناصور(2014م، ص 17-18):، تعريف آخر للاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الاقتصاديJohn Dunning ، أحد أهم المختصين في دراسة الاستثمار الدولي حيث عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقا من مبدأ مقارنة هذا الأخير مع الاستثمار الأجنبي غير المباشر حيث" يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أداة يتم بموجبها ليس فقط تصدير رأس المال الخاص وإنما أيضا أداة ينجم عنها صفقات كاملة تتضمن إنشاء وتنظيم المشروعات .توريد التكنولوجيا والخبرات التنظيمية والإدارية وتأهيل الرأس

المال البشري"، كما يؤكد Dunning أن الخاصية الفردية في الحركة الدولية للرأس المال الخاص تصاحبها في الغالب خبرات وكفاءات عالية وصعبة الانتقال بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر .

الفرع الثالث :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا –الاستثمار المشترك :تعريفه:

يعرف عجمي جميل (1999م، ص29)، الاستثمار المشترك على أنه" :كل استثمار يشترك فيه طرفان أوأكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية.

كما يرى كولدي(*Koldé*) ، أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان، أو شخصيتان معنويتان، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا غلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية...الخ"، في ناصري،(**2011م، ص 28**).

أما*Terpstra* ، فيرى أن الاستثمار المشترك يشمل على نشاطات إنتاجية أو تسويقية تتم في بلد أجنبي، حيث يكون أحد أطرافها شراكة دولية تمارس حق كافي في إدارة المشروع المشترك أو النشاط الإنتاجي وذلك دون السيطرة الكلية عليه .ناصور،(**2014م، ص25**).

بنظري هذا النوع من الاستثمار مزايا وعيوب من وجهة نظر الدول المضيفة كالتالي :

- **مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:**

يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

–خلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى.

–تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير والاستيراد.

–تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والتنمية المختلفة بالدول المضيفة.

–يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية. (**مرغاد، 2016م، ص24**).

•عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

أما عيوب هذا النوع من الاستثمارات :

-حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.

-أن تتعلق المنافع المذكورة على مدى توافر الطرف الوطني ذو الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية على المشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك وخاصة في الدول المتخلفة.

-إن مساهمة الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي)، وتحسين ميزان المدفوعات يعتبر أقل بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة بالمستثمر الأجنبي ، **(مرغاد، 2016م، ص24)**.

-ومن وجهة نظر المستثمر الأجنبي يعتبر الاستثمار المشترك من بين أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم، خصوصا بوجود مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بالشركة الأم **(بويصلة، 2014م، ص 43)**.

- **مزايا الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي :**

استفادة المستثمر من الحوافز و التسهيلات الخاصة بالتعامل مع الأجهزة الحكومية و إدارتها المتخصصة لاسيما تلك المتعلقة بالنشاط الاستثماري.

يعتبر الاستثمار المشترك وسيلة هامة للتغلب على مختلف القيود التجارية و الجمركية التي تفرضها الدول.

و بالتالي فهو يمكن المستثمرين من الدخول إلى الأسواق بدلا من التصدير إليها أو منح الرخص للوكلاء. الاستثمار المشترك يساعد في حصول المستثمر الأجنبي على القروض من المؤسسات المالية المحلية و الحصول على المواد الخام و الأولية الضرورية لتحقق العملية الإنتاجية.

- **عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:**

احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار، وهذه النسبة لا تتفق و أهداف المستثمر الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي للمشروع.

التخوف من الأخطار غير التجارية مثل التأميم و المصادرة أو حل المشروع بسبب عدم الاستقرار السياسي أو الأمني.(**بامحمد،2016،ص12**)

ثانيا –الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات لعدة أسباب، من بينها أنه يسمح لها بإنشاء فروع للإنتاج و التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة ، (**سعيدي، 2007م، ص66**).

كما يكون الإشراف تماما على تسيير وملكية المشروع الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمارات (**ناصور،2014 م، ص 26**).

- **مزايا الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نظر الدول المضيفة :**

تتلخص مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي فيما يلي :

في حال امتلاك الشركة الدولية ميزة تنافسية يمكنها استغلالها في الأسواق الدولية المستهدفة على اعتبار أنها تقوم بنقل تقنياتها المتقدمة، ومهارات موظفيها الإدارية والفنية والتسويقية والمالية للبلد المضيف، حيث هي التي تتحكم بالكامل بهذه الإمكانات وتوجيهها بما يخدم مصالحها العليا .

- **عيوب الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نظر الدول المضيفة :**

أما من ناحية العيوب فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما يترتب عنه من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي ،مع تنامي احتمالات سيادة احتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة وخاصة النامية منها (**بويصلة،2014م،ص 44**).

- **مزايا الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:**

ومن أهم مزايا هذا النوع من الاستثمار نذكر ما يلي:

–توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة.

–كبر حجم الأرباح والتي ينجم الجزء الكبير منها من خلال انخفاض كلفة مدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

-يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية التي تضعها الدولة المضيفة على الواردات.

- **عيوب الاستثمار المملوك بالكامل من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:**

من ناحية العيوب التي تنجر عن هذا النوع من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة، التصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي أو الحروب الأهلية، خاصة إذا كانت في إطار ما يسمى الصناعات الإستراتيجية مثل البترول والأسلحة والأدوية، كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالاستثمار المشترك مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدول المضيفة، كما أن درجة المخاطرة عالية نسبيا حيث تصبح عملية الانسحاب في حالة الفشل مكلفة للغاية **(خيالي،2016،ص12،13)**

ثالثا– مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني(عام– خاص)، والطرف الأجنبي، يقوم بموجبه الطرف الثاني بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، وتأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك وإذا كان بموجب عقد أو اتفاقية لا تضمن التملك أو المشاركة للمستثمر الأجنبي فإن ذلك يعتبر نمط من أنماط الاستثمار غير المباشر.

وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة...الخ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه**(ناصري،2001 م، ص11)**

رابعا–الاستثمار في المناطق الحرة :

يهدف النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والإعفاءات، ويكون الاستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة**(نزاري،2008، ص20)**.

خامسا– الاستثمارات في مشروعات البنية الأساسية المحولة :

يكون في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين20 إلى 50 عاما في مجال البنية الأساسية، مثل بناء المطارات والطرق، على أن يعود المشروع في نهاية عقد الامتياز إلى المجتمع أو الحكومة؛ أي المشروعات القائمة على البناء والتشغيل والتحويل وهي ذات اتجاه يفيد الطرفين الحكومة والمستثمر الأجنبي حيث الحكومة تحتاج إلى استثمارات ضخمة يصعب عليها تمويل تلك الاستثمارات من الموازنة بينما نجد المستثمر الأجنبي يرى أن تلك المشروعات ذات جدوى اقتصادية خلال فترة الامتياز.(**نزاري،2008، ص 20–21**).

المطلب الثالث :دوافع وأهداف الاستثمار الأجنبي

هناك مجموعة من الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدولة الأم، و هذا سعيا منها لتحقيق جملة من الأهداف،لذلك سنتطرق إلى كل من دوافع و أهداف الاستثمار فيما يلي :

الفرع الأول :دوافع المستثمر الأجنبي والدول المضيفة.

- **دوافع المستثمر الأجنبي**

يمكن أن نلخص دوافع المستثمر الأجنبي في النقاط التالية :

أولا -تخفيض المخاطر التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي عندما يكون معامل الارتباط بين عوائده قويا نتيجة مواجهته لنفس الظروف، فعندما يكون في دولة أخرى يتوقع أن درجة المخاطرة يكون أقل قوة فمن المستحيل أن تكون الدورات الاقتصادية للدولتين متماثلة أو تسيير معدلات التضخم على نفس الوتيرة.

ثانيا -ومن جانب آخر تحقيق عوائد أكبر من العوائد التي تحققها في الدولة الأم فالمنافسة في السوق المحلية تكون صعبة وتحقق عوائد أقل (**بحري،2015، ص 46-47**).

- **دوافع الدول المضيفة :**

تسعى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بغية التغلب على بعض الصعوبات التي تواجهها ومن أهم دوافعها نذكر ما يلي :

- المساهمة في التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.
- زيادة معدلات الاستثمار ومن زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال الدورات التدريبية والتكنولوجية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لقائدة العمال المحليين، حتى يتمكن من استخدام التكنولوجيا المتقدمة في جلبها.
- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينهما.
- دعم ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات .(**بحري، 2015، ص47**)

الفرع الثاني :أهداف الاستثمار الأجنبي :

إن الأهداف التي تسعى الدول المضيفة إلى بلوغا من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر هي كالتالي :

- تدفق رؤوس الأموال.
- الاستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية المتوفرة لهذه الدولة.
- المساعدة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي لها.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي تعاني من الكساد الاقتصادي كما يساعد الاستثمار الأجنبي كلا الإدارتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر، فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيا الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن ينتجوا فرص الدخل إلى أسواق التصدير (**بويصلة**، 2014م، ص48).

المبحث الثاني :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الظواهر الاقتصادية على المستوى الدولي التي نالت اهتمام الكثير من رجال الاقتصاد خلصت بوضع تفسيرات متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر هذه التفسيرات يصطلح عليها بنظريات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تباينت وتنوعت عبر الزمن حسب الظروف الاقتصادية التي تزامنت مع ظهور كل نظرية من هذه النظريات، في هذا المبحث سنحاول ذكر أهم هذه النظريات وأكثرها شيوعا.

المطلب الأول :النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية .

الفرع الأول :النظرية الكلاسيكية :

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات.

والاستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد حيث أن الفائز بنتيجتها الشركات المتعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة، وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها في الآتي :

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرر فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.
- تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح الناتجة من عملياتها (إلى الدولة الأم)، بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتواءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- أن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما تقدمه من أجور مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية ويترتب على هذا خلق الطبقية الاجتماعية.
- إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة عل سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال :

أ – اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على الأجنبية.

ب –خلق التبعية الاقتصادية أو الاعتماد على الدول/ الدولة الأم للشركات الأجنبية.

ج –قد تمارس الشركات الأجنبية (متعددة الجنسيات) الكثير من الضغوط السياسية على

د –الأحزاب السياسية في الدولة المضيفة .

يترتب على أ، ب، ج، التبعية السياسية(**أبو قحف، 2001م، 14-15-16**).

ثالثا –نقد النظرية الكلاسيكية :

حاولت النظرية الكلاسيكية توضيح الآثار السلبية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر، فكانت الآراء التي أتت بها بمثابة التهجم على الشركات متعددة الجنسيات حتى أنها ألقت المسؤولية كاملة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والتخلف الذي تعانيه الدول النامية، و لم تحاول النظرية في الآثار الايجابية التي يمكن أن تسوقها هذه الاستثمارات إلى الدول النامية، ومن أمثلتها رفع كفاءة الموارد المحلية المتاحة سواء الإنتاجية أو البشرية، أو التمويلية بالإضافة إلى دورها في التشغيل ومكافحة الفقر وتوفير النقد الأجنبي والتي قد يثبتها تسابق هذه الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ بالإضافة إلى إسقاط دور العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية في التقليل من الأخطار والآثار السلبية التي يمكن أن تسبب بها الشركات متعددة الجنسيات.

ومن أهم النقاط التي أغفلتها النظرية الكلاسيكية، تحليل أثر الشركات متعددة الجنسيات على الجانب البيئي في الدول المضيفة، حيث أنها لم تبين نوع الأثر الذي تخلفه الشركات متعددة الجنسيات على البيئة والمحيط، ومدى التزامها بالأطر والقوانين الوطنية والدولية المنظمة لممارسة الشركات الأجنبية فيما يخص الحفاظ على البيئة، والتنوع البيولوجي، ومكافحة الاحتباس الحراري، وخفض معدلات التلوث، والملاحظ عموما أن النظرية الكلاسيكية لم تقدم البديل الذي يمكن أن تنتهجه الدول النامية عوضا عن الاستثمار الأجنبي المباشر للحصول على المنافع التي يقدمها هذا النمط من الاستثمار وتلافي الآثار السلبية التي يحملها معه.

الفرع الثاني :النظرية النيوكلاسيكية :

حملت النظرية النيوكلاسيكية العديد من الأفكار والآراء ضمن محاولاتها لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر .

أولا –مضمون النظرية:

تقوم هذه النظرية على افتراض أساسي مؤداه أن كلا من طرفي الاستثمار (الشركات المتعددة الجنسيات والدولة المضيفة)، تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكلا منهما يعتمد أو يستفيد من الآخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، وبمعنى آخر انه لا يوجد مباراة من طرف واحد كما افترض الكلاسيك ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، غير أن حجم وعدد ونوع العوائد التي يتحصل عليها كل طرف تتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات الطرف الآخر بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس وجوهر العلاقة بينهما (**أبوقحف ،2001 ، ص16**).

ومن ثم فإن النظرية النيوكلاسيكية تشرح تدفق رأس المال على أنه استجاب لاختلاف سعر الفائدة من دولة أخرى، فرأس المال يتدفق إلى المناطق التي يتحصل فيها على عائد أعلى.

وكان **أولين**، أول من قدم شرحا لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أنه مع افتراض وجود سوق منافسة كاملة، فإن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال وحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو بالتأكيد سعر الفائدة؛ وحيث أن سعر الفائدة يختلف من دولة لأخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأس المال أو إنتاجيته بين الدول، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، كما تم تحليل الاستثمار الأجنبي كنظرية أيضا على يد **ماكدوجال** ثم أتى من بعده **كيمب**، ورغم أن تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر هو الأساس والأهم من وراء تحليلهما، إلا إن نتائج دراساتهما توصلت إلى أن السبب في ارتفاع سعر العائد بالخارج هو ندرة رأس المال، ولهذا فإن إنتاج رأس المال (أي العائد)، سيكون مرتفعا.

كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة مما يساهم في تدريب القوى العاملة المحلية ويقلل من البطالة على وجه الخصوص، كما يعمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بالإضافة إلى خلق أسواق جديدة للتصدير، وبالتالي تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات، حيث

يترتب على المنافع السابقة تحسين ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول المضيفة. (**أبو قحف ،2007 ، ص40-41**).

جدير بالذكر أن وجهة النظر النيوكلاسيكية تؤيدها أدلة من الواقع مثل التنافس الكبير الذي تخوضه الدول النامية لاستقطاب أكبر قدر ممكن لاستثمارات الأجنبية المباشرة، وما تقدمه الدول النامية من ضمانات وامتيازات وتسهيلات للشركات متعددة الجنسيات.

ثانيا –نقد النظرية النيوكلاسيكية :

لم تميز النيوكلاسيكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر فآثار كل منهما مختلف عن الآخر، كما أنها تتعامل مع الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي و لم تأخذ بعين الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي؛ بالإضافة إلى أن النظرية لم تشرح لماذا قد تتوجه شركة بعينها للاستثمار في الخارج دون باقي الشركات، كما لا تشرح النظرية لماذا تختار بعض الشركات الاستثمار الأجنبي المباشر عوضا عن التصدير، وكذا حالة حدوث الاستثمار من و إلى دولتين في نفس الوقت، وحالة الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير في نفس الوقت.

يمكن قول أن النظرية غير صالحة إلا في الوقت الذي درست فيه لأنها لم تستطع شرح الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تلت الحرب العالمية الثانية؛ فبقيامها على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال، وعدم كمال المعلومات لذا فشلت النظرية في التعامل مع الواقع العملي(**بويصلة،2014م،54**).

المطلب الثاني :نظريات عدم كمال السوق، الحماية، دورة حياة المنتوج .

الفرع الأول :نظرية عدم كمال السوق.

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يختص بمتطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال، أي أن توافر بعض القدرات أو جوانب القوة لدى الشركة متعددة الجنسيات(توافر المواد المالية، التكنولوجي، المهارات الإدارية...الخ)، بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي تدفع هذه الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية؛ أو بمعنى أخر أن إيمان هذه الشركات بعدم قدرة الشركات الوطنية بالدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو

ماليا أو إداريا...الخ سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار هذه الشركات الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبي فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

وفي هذا الشأن يرى **هود وينج** أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع/الخدمات المقدمة (النواتج)، وكذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس ومن ثم قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.(**أبو قحف،2001، ص54،55**).

ويتفق كل من **باري**Parry ، **وكيفز**Caves ، مع **هود وينج** في هذا الخصوص؛ فالاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توافر بعض المزايا أو امتلاك بعض الخصائص والموارد المتميزة أوالمطلقة لدى الشركة متعددة الجنسيات بالمقارنة بنظيرتها الوطنية في الدول المضيفة، وهذا يعني أن الدافع وراء قيام الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الخارج، جودة وحداثة المنتج-*Product New Ness*، تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن رحيل وهروب الشركات متعددة الجنسيات من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية بالدول الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول النامية يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات الآتية على سبيل المثال :

- حالة وجود فروق أو اختلافات جوهرية في منتجات الشركة متعددة الجنسيات والشركات الوطنية، (أوالأجنبية الأخرى)، بالدول المضيفة.
- حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية...الخ، متميزة لدى الشركات متعددة الجنسية عن نظيرتها بالدول المضيفة.
- كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج بحجم كبير بحيث تستطيع في هذه الحالة تحقيق وفورات الحجم الكبير.

•تفوق الشركات متعددة الجنسيات تكنولوجيا.

•تشدد إجراءات وسياسات الحماية الجمركية في الدول المضيفة، والذي قد ينشأ عنها صعوبة التصدير لهذه الدول، ومن ثم تصبح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة (في شكل تراخيص الإنتاج مثلا)، الأسلوب المتاح أو الأفضل لغزو مثل هذه الأسواق.

•قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات الجنسية كوسيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

• الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات، والتي ترتبط بشكل أو بآخر بحالات عدم كمال السوق في الدول المضيفة؛ و يمكن تصنيف الخصائص الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات في أربعة مجموعات رئيسية على النحو التالي :

أ -الخصائص التكنولوجية :وتتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات، وتنويع المنتجات أو إجراء بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية القديمة من حيث الشكل أو التغليف أو اللون...الخ، فضلا عن هذا فإن هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية وكذلك توافر المعرفة والخبرات الإدارية وكافة أساليب الإدارة الحديث **(أبو قحف،2001،ص56)**

ب – الخصائص التمويلية، وتشمل :الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، توافر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراء البحوث وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية..الخ اللازمة، القدرة على تحمل ومواجهة الأخطار التجارية عن طريق تنويع الاستثمارات..الخ

ج – الخصائص التنظيمية والإدارية، وتتمثل ليس فقط في توافر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات؛ بل أيضا في إمكانية هذه الشركات على نقل المعرفة والخبرات في هذه المجالات إلى الدول المضيفة، بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية في الدول المضيفة وغيرها.

د -الخصائص التكاملية في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة، نحو السوق وكذلك المواد الخام والأولية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الشركات تستطيع الحصول على المواد الأولية خاصة في مجال الصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا، نظرا للإمكانيات البحثية والاستكشافية الفنية والبشرية المتوافرة لدى هذه الشركات، صحيح أن توافر المواد الخام قد تكون في الأصل من خصائص الدول النامية

المضيفة غير أنه بمجرد دخول هذه الشركات في هذه الدول فإن هذه الخاصية تتحول لصالح الشركات العاملة إما عن طريق تحكمها في إنتاج هذه المواد أو إنشاء مصانع جديدة لتصنيعها وتسويقها..الخ، ويساعدها في ذلك الخصائص المذكورة في (أ) و(ب) و(ج)، بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية في الدول المضيفة. **أبوقحف،2001،ص58،59).**

انتقادات نظرية عدم كمال السوق :

فيما يخص هذه الانتقادات يرى روبوك و سيموندس ما يلي :

- افتراض هذه النظرية معرفة شركات متعددة الجنسيات بكل فرص الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة ولكن هذا في الواقع العملي غير ممكن.
- افتراض هذه النظرية أن أفضل الاستثمارات هي الاستثمارات المملوكة بالكامل للشركات المتعددة الجنسيات دون تقديم براهين مقبولة، إذ تم استغلال المزايا الاحتكارية بهذه الشركات الأجنبية من خلال الاستثمار في الأشكال الأخرى للاستثمار.

في الأخير نقول أن لتحقيق أهداف شركات متعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي في ظل نظرية عدم كمال السوق يرتبط بمدى مرونة الإجراءات التي تضعها الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي وخاصة الإجراءات التي ترتبط بالعمليات الإنتاجية والتجارية **(فاروق ،2010 ، ص23).**

أن هذه النظرية لم تقدم أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات متعددة الجنسيات التملك المطلق للمشاريع الإنتاجية خارج الدولة الأم كوسيلة لتحقيق الأرباح في الوقت الذي توجد فيه بدائل أخرى للاستثمار والعمليات الخارجية كعقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق...الخ.

الفرع الثاني :نظريات الحماية.

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق؛ فمن ناحية، إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة والاستثمار الدولي بما يتواءم وأهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات والشركات الوطنية أوالعاملة بالدول النامية/المضيفة، ومن ناحية أخرى، إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة أو ما تفرضه من شروط وقوانين تؤثر على حرية التجارة والاستثمار وممارسة الأنشطة المرتبطة بصفة عامة.

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص والإنتاج...الخ، أوأي شكل آخر وذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة والإجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة وإجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها.

وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن شركات متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث والتطوير والابتكارات وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف، فإن هذا يستلزم قيامها بممارسة أو تنفيذ الأنشطة المشار إليها داخل الشركة أو بين المركز الرئيسي والفروع بالدول المضيفة بدلا من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة، وفي هذا الشأن يرى **هود وينج**، ضرورة احتفاظ شركات متعددة الجنسيات بأحد الأصول (المعرفة، الخبرة، الاختراعات..الخ)، التي تحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة الأجنبية لكي تحقق الحماية المطلوبة لاستثماراتها.ومن ثم الأهداف التي ترغب في بلوغها من وراء تدويل أنشطتها الإنتاجية أو الاستثمارية أو التسويقية..الخ. (**أبو فحف، 2001، ص60 إلى62**).

الانتقادات لنظرية الحماية :

يمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها النظرية فيما يلي :

- أغفلت هذه النظرية أهمية المزايا المكانية والقيود المفروضة على التجارة الخارجية والسياسات الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمار، والتي بإمكانها التأثير سلبا أو إيجابا على حركة الاستثمار الأجنبي بين الدول.
- لم تتمكن هذه النظرية من إعطاء تفسير لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الصناعات كالصناعات الاستخراجية وعمليات الاسكتشاف والتنقيب عن البترول..الخ .إذ لا يمكن تطبيق دواعي الحماية المنشئة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق النظرية على مثل هذه النشاطات.

- يفهم من هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشأ نتيجة عدم تسرب الابتكارات الحديثة على غير المبتكر وكأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يقع إلا فيما يبتكر حديثا فقط، غير أن الواقع لا يوافق هذا؛ إن هناك استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات لا تعتمد بالضرورة على ابتكارات حديثة مثل مجال السياحة والبنوك والتأمين والنقل...الخ.
- لا تعطي هذه النظرية تفسيرا واضحا لعدم انتقال المستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة إلى بعض الدول النامية.رغم ترحيب هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتقديمها حوافز متنوعة تسمح للمستثمر الأجنبي بحماية مبتكراته كما تنص عليها هذه النظرية.
- ترتكز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات دولية النشاط ولا تعطي اهتماما مناسبا للسياسات الحكومية والضوابط المتعلقة بالدول المضيفة لهذه الاستثمارات بينما قد تؤدي هذه السياسات والضوابط إلى تقليل جدوى الإجراءات الوقائية التي تمارسها شركات الاستثمار لتحقيق أهدافها.

الفرع الثالث :نظرية دورة حياة المنتج (نظرية فيرنون *Vernon*) 1966م:

ربطت نظرية دورة حياة المنتج القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر بمرحلة معينة من مراحل نمو الشركات الاستثمارية، أو بالأحرى نمو منتوجها الدولي.

أولا –مضمون النظرية .

نظرية دورة حياة المنتج كما وضعها **رايموند فيرنون *Raymond Vernon*)، سنة1966 م**، ودرسها فيما بعد كل من **ويلز** سنة1961 م، **وهيرش** سنة1971 م، هي عبارة عن مناقشة للتغيرات المتعلقة بالعوامل التي ترجع إلى موقع النشاط عبر الزمن؛ وحتى تفهم نظرية دورة حياة المنتج لابد من استعراض المراحل التي تمر بها وهي التي اتفق معظم منظريها على أنها أربع مراحل كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم(1) ، يمثل دورة حياة المنتج الدولي:

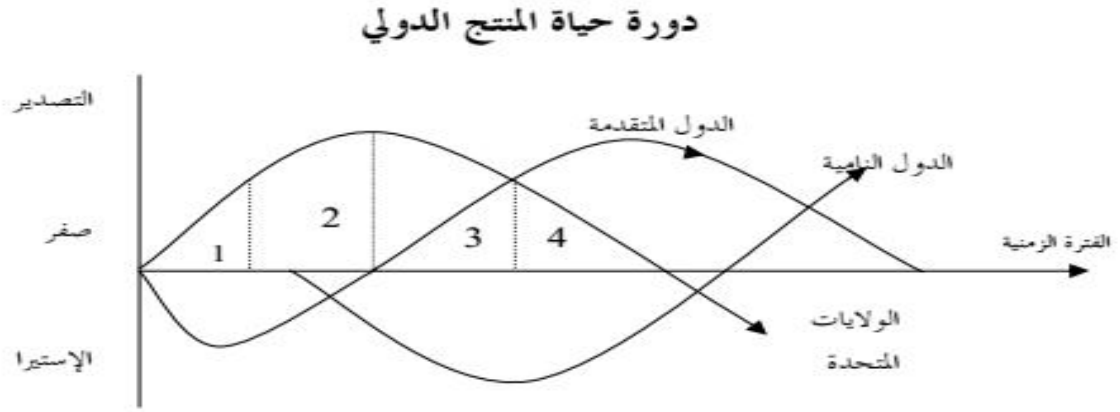

المصدر :عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مرجع سابق، ص.401

من خلال الشكل أعلاه تتضح ثلاث نقاط أساسية وهي :

أولا –النقطة الأولى :هناك ثلاث منحنيات لنفس المنتج تخص الدولة المخترعة –الولايات المتحدة الأمريكية– الدول المتقدمة الأخرى وأخيرا الدول النامية.

ثانيا –النقطة الثانية: هناك منحنيات فوق الزمن (الخط الأفقي) تبرز قيام الدول المختلفة بالتصدير إلى الخارج، في حين هناك منحنيات أخرى أدنى نفس المحور فهي تبرر قيام نفس الدول بالاستيراد، مع تسجيل التغير في اتجاه هذه المنحنيات كدليل لانتقال الابتكارات والاختراعات ومن ثم الاستثمارات بين مختلف هذه الدول.

ثالثا –النقطة الثالثة: يمكن تسجيل أربع مراحل رئيسية:

- **مرحلة المنتج الجديد :**

تتميز هذه المرحلة بالإنفاق الكبير وأحيانا الخسائر المالية التي قد لا يمكن معها تحقيق الربح، ووفقا لهذه النظرية فإن عملية تطوير منتج جديد (الاختراع)، أو التحسين على منتج قائم(التطوير)، غالبا ما يتم في دول متقدمة هي الولايات المتحدة، وتكون البداية بالقرب من السوق الأم حتى يسهل إجراء التغييرات المطلوبة، في هذه المرحلة لا تواجه الشركة الجديدة أو صاحبة المنتج الجديد ضغطا للقيام بالإنتاج في دول أخرى بغرض تخفيض العمالة أو أي من تكاليف الإنتاج الأخرى، بينما يتم تصريف معظم الإنتاج من المنتج الجديد في السوق الداخلي للدولة الأم بهدف الاستجابة السريعة لأي ظروف طارئة قد تحدث بعد

طرح المنتج الجديد في السوق كظهور عيوب فنية مثلا، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحمل أي تكاليف إضافية أثناء بدء عملية الإنتاج والتسويق من بعده كتكاليف النقل إلى المناطق البعيدة على سبيل المثال .

- **مرحلة النمو :**

في هذه المرحلة يشهد المنتج عملية نمو سريع نظرا لتوسيع المستهلكين في عملية الشراء وتبدأ المنافسة وترتفع حساسية الطلب للثمن وتنخفض كثافة عنصر البحث العلمي وتصبح تكاليف الإنتاج عنصرا استراتيجيا، وباشتداد المنافسة تجد الشركة أنه من الضروري بل من المربح البحث عن فرص تصديرية، حيث تندفع الدولة المخترعة (الشركات المخترعة الأمريكية)، إلى التوسع في الأسواق الدولية كون الظروف مواتية والتي تتجلى في بروز التباين التكنولوجي بينها وبين الدول المتقدمة الأخرى التي تفتقد حينها للمعارف التكنولوجية المستخدمة في هذا المنتج، وتستهدف أولا أسواق الدول المتقدمة الأخرى حيث تتشابه أذواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع الأفراد في الدولة التي نشأ فيها المنتج (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ مع الإشارة هنا إلى تمكن بعض الدول النامية ذات الدخل المرتفع من استيراد المنتج الجديد ليبدأ بعدها في مرحلة أخرى تحرك المؤسسة للاستثمار في الخارج .

- **مرحلة المنتج الناضج:**

خلال هذه المرحلة تقوم الشركة المبتكرة بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج والسبب الرئيسي لقيام الشركة بالاستثمار في الخارج، هو حماية سوقها الذي خلقته من خلال التصدير، كما أن هناك مجموعة من الأسباب التي تدفع بالشركة بالاستثمار في الخارج، والتي قد تكون راجعة إلى عدم قدرتها على المنافسة بسبب فرض الضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة، ومن ثم ارتفاع ثمن السلعة في السوق المستوردة مما يخفض الطلب عليها، كما قد يكون لتكاليف النقل والشحن دورا في قيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من التصدير وما يحمله من تبعات .هذه العوامل تمثل قوى دافعة للشركة للاستثمار في الخارج، ومع مرور الزمن تتسرب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة من جانب الدولة والشركة المخترعة للسلعة، حيث تصبح السلعة معروفة وشائعة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول الأجنبية واحتمالات بيعها مقلدة بأسعار منافسة وارد جدا، مما يعني التوقف عن استيراد هذا المنتج من طرف الدول المتقدمة الأخرى بسبب تمكنها من معرفة المعارف التكنولوجية المستخدمة في إنتاج ذلك المنتج ومن ثم مقدرتها على إنتاجه محليا بحكم أنها أضحت

تمتلكها وتمتلك الإمكانيات في شأن ذلك .إلا أن صادرات الدولة المخترعة رغم ذلك تعرف نوعا من الاستقرار نظرا لتزايد الطلب على المنتج من طرف الدولة النامية المختلفة تتعدى حدود الدول مرتفعة الدخل إلى متوسطة الدخل، " لتبدأ بعدها الشركة بفقدان ميزتها التنافسية وتبدأ مبيعات المنتج في الانكماش والتدهور وهي المرحلة الأخيرة ".**(علي،2003 م، ص167).**

مرحلة الانحدار والتدهور (المنتج النمطي):

تسمى هذه المرحلة بمرحلة شيوع التكنولوجيا لدى عامة الدول، وفيها يسجل انخفاضا بارزا في صادرات الدولة المخترعة بسبب شدة المنافسة حيث أن هذه الأخيرة تسببت في ازدياد التكاليف الإنتاجية فيها مما أدى إلى ارتفاع صادرات الدول المتقدمة الأخرى، ومن ثم انخفاض تكاليف إنتاجها، مما يدفع الدولة المخترعة إلى التوجه بعدها إلى توطين(Domiciliation) ، إنتاجها في الخارج، وبالذات في الدول النامية أو منح تراخيص الإنتاج، وهو ما يمكن الدول النامية من إنتاجه بتكلفة منخفضة تبعا لتوافر نسبة عالية من عناصر الإنتاج وبتكلفة منخفضة بالمقارنة بتلك السائدة في الدولة الأصلية(المخترعة)؛ وتبعا لذلك وبعد تمكن الدولة المخترعة من تجسيد إما التوطن في الدول النامية عبر الفروع أو التنازل عن منتجها عبر منح الترخيص مثلا، ومن ثم إنتاجه**(وهنا تجدر الإشارة إلى أن المنتجات التي تنتجها الفروع خلال تلك المرحلة ليست للاستهلاك المحلي، وإنما للتصدير للدولة الأم أو غيرها من الدول المتقدمة، فهنا تكون إستراتيجية الشركة هي الإنتاج من أجل التصدير(وليس لإحلال الواردات)**، وتنخفض تدريجيا صادرات الدول المتقدمة الأخرى، لكون أن الدول النامية التي كانت تستورده تصبح قادرة على إنتاجه محليا .وفي هذه المرحلة فقط يمكن أن نتحدث عن الاستثمار الأجنبي المباشر الفعلي في الدول النامية. **(فليح ، التمويل الدولي،2004م، ص 183)**

ثانيا –نقد النظرية :

يمكن القول أن نظرية دورة حياة المنتج ساهمت بشكل كبير في توسيع إدراكنا أو فهمنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي، كما ألقت الضوء على عناصر هامة مثل التوقيت والاستثمار الجغرافي والتقارب الثقافي في تفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة غير الدولة الأم،كما تأخذ النظرية بعين الاعتبار العوامل التي ترجع إلى مزايا وتفوق الشركة والعوامل التي ترجع الموقع في شرحها للاستثمار الأجنبي المباشر؛ ومن ناحية أخرى فإن النظرية نجحت وبنسبة كبيرة في شرح ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في

الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى سبعينيات القرن الماضي، وكمثال على ذلك نجاحها في شرح نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة في دول غرب أوروبا.

المطلب الثالث :نظريات الموقع والموقع المعدلة

الفرع الأول :نظرية الموقع .

بصفة عامة ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الأم)، وفي هذا الشأن نجد أن محور اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أوممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية...الخ، الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات أو بمعنى أخر أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.أو كما يرى"باري "أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب .تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها، ويضيف" **دننج** "أن هذه النظرية تهتم بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة.. الخ *Cost-Factors* ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية والعوامل المرتبطة بالسوق *Marketing Factors, Factors in market.*

من المحتمل إذن – من الواقع النظرية السابقة وما أشارت إليه الكثير من الدراسات السابقة –إن العوامل الموقعية الآتية بعد تؤثر على كل من قرار الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار المباشر في إحدى الدول المضيفة وكذلك على قراراها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة أو غيرها من الدول الأخرى المضيفة :

- العوامل التسويقية والسوق مثل :درجة المنافسة، منفذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين، احتمالات التصدير لدول أخرى مجاورة...الخ.
- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل :القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر الأيدي العاملة، مستويات الأجور، مدى توافر رؤوس الأموال، مدى انخفاض تكاليف النقل المواد الخام والسلع الوسيطة، والتسهيلات الإنتاجية الأخرى...الخ.

- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل :التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي Investîmes Climate مثل :الاتجاه العام نحو/أو مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار، إجراءات تحويل العملات الأجنبية والتعامل فيها، مدى ثبات أسعار الصرف، نظام الضرائب، مدى التكيف مع بيئة الدولة المضيفة بصفة عامة.
- الحوافز والامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب.
- عوامل أخرى مثل :الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي مدى توافر الثروات الطبيعية والقيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج، إمكانية التجنب، أو التهرب الضريبي...الخ.(**ابوقحف،2001،ص66-67**)

الفرع الثاني :نظرية الموقع المعدلة (ربوك سيموندس).

أولا –مضمون النظرية .

تتشابه هذه النظرية ونظرية الموقع السالف عرضها، غير أنها تضيف بعض العوامل التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى **ربوك سيموندس** الذي اقترح أن الأعمال والاستثمارات الدولية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل **:تشمل المجموعة الأولى المتغيرات الشرطية :** (خصائص المنتج، الخصائص المميزة للدولة المضيفة كطلب السوق المحلي ومدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، والعلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى)، **والثانية تشمل العوامل الدافعة :** (الخصائص المميزة للشركة، المركز التنافسي)، أما **المجموعة الثالثة :**فتتمثل في بعض المتغيرات الحاكمة أوالضابطة (الخصائص المميزة للدولة المضيفة كالحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية، الخصائص المميزة للدولة الأم كاللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، العوامل الدولية كالاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم).

ثانيا –نقد النظرية.

إذا نظرنا إلى جوهر هذه النظرية يمكن استبيان أن معظم محددات الاستثمار الأجنبي التي أوردها قد تناولت النظريات السابقة لهذه النظرية، إلا أنها ومن جهة أخرى قدمت العديد من العوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بمشروعات استثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول المضيفة .

تتميز هذه النظرية عن غيرها بإشارتها إلى العوامل الدافعة إلى الاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الدولة الحكومة أو الحكومات الأم لتشجيع شركاتها الوطنية المحلية لإقامة مشروعات استثمارية وممارسة أنشطة إنتاجية خارج حدودها، والعوامل البيئية الأخرى مثل زيادة حدة المنافسة في الأسواق المحلية بالدولة الأم أو زيادة نفوذ اتحادات العمال والنقابات. **(بويصلة،2014،ص 68).**

المبحث الثالث:المحددات والمخاطر المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر .

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية :

- **البيئة السياسية :**

يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث أن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتأخير **(قويدري،2011 م، ص9).**

- **البيئة الاقتصادية :**

- **توفر الموارد :**

فقد تكون هذه الموارد طبيعية (البترول، الغاز، المياه، المناخ)، وقد تكون (بشرية ولا يقصد هنا تكلفة عنصر العمل فقط وإنما أيضا جودته وكفاءته)،كما يمكن أن تكون تكنولوجية (مراكز البحث والتطوير، المخابر)، أو تمويلية (إمكانية الحصول على قروض).

- **البنية الأساسية :**

مثل الاتصالات والمواصلات والبنية التحتية، فالبنية الأساسية الضعيفة تقلل من فرص الدولة في جذب الاستثمار نظرا لأنها ستؤدي إلى تحمل الشراكة لتكاليف أكثر وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الشركات.

- حجم السوق والطلب على السلع في الدولة المضيفة :

فكلما زاد حجم الطلب أو حجم السوق للدولة المضيفة كلما جعلها ذلك سوقا أكثر جاذبية للاستثمار وخاصة بالنسبة للاستثمار الذي يهدف إلى خدمة السوق المحلي.

- وضع الدولة من الاتحادات الاقتصادية الإقليمية :

حيث تبين من خلال الدراسات التي تناولت اتحادات مثل :النافتا، والاتحاد الأوروبي والأوبيك، أن تأثير هذه الاتحادات شديد الإيجابية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **وضع الرأي العام الداخلي من الاستثمار الأجنبي المباشر :**

إذا كان الرأي العام الداخلي مناهضا للاستثمار الأجنبي المباشر أو لدولة معينة فإن الشركة لتتردد كثيرا قبل اتخاذ قرارها بالاستثمار.

- **أسعار الصرف :**

يزداد نصيب الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون عملة الدولة ضعيفة نسبيا بالمقارنة بعملة الدولة الأم التي تنتمي إليها الشركة وتوصل" أرواتا "إلى أن تخفيض قيمة عملة الدولة المضيفة يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فتخفيض قيمة العملة يخفض من تكاليف الإنتاج والاستثمار

إذا ما قورنت بالتكاليف في الدولة الأم مما يجعل الاستثمار أكثر ربحية للمستثمر (**بويصلة**، 2014 ، ص 69، 70).

•البيئة القانونية والتشريعية :

تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية عل وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبة بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل :مخاطر التأميم والمصادرة بإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ بسيادة الدولة المضيفة ومكانتها (**صياد**،2013 م، ص**15**).

•البيئة الإدارية :

يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية (**صياد،2013م، ص 15**).

المطلب الثاني :مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

أولا –مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

•بالنسبة للدول المضيفة :

يحمل الاستثمار الأجنبي المباشر عددا من المزايا للدولة المضيفة، وخاصة الدول النامية التي تتنافس بشكل حاد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها بكل الوسائل الممكنة نظرا للآمال المعقودة من جانب هذه الدول في الحصول على المزايا التالية:

•يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن النقص في الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المنفذ والمراد تحقيقه للدول المضيفة.

- تغطية العجز في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بسبب انخفاض دخلها وصعوبة الادخار فيها، فهي تلجأ إلى الاستثمارات الأجنبية بدلا من القروض الأجنبية ذات التكاليف والفوائد الثقيلة.
- زيادة إيرادات الحكومة نتيجة لزيادة نشاط المؤسسات الأجنبية عن طريق فرض ضرائب على أرباحها،
- زيادة توظيف الأيادي العاملة في الدول النامية حيث تفيد الإحصائيات الدولية أن عدد المناصب التي وفرتها الاستثمارات الأجنبية من خلال فروعها في الخارج يفوق عددها في الشركات الأم في البلدان الأصلية. (**زريول،2014م، ص 21**).
- الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على نقل التكنولوجيا وبالتالي إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم، هذا ناحية ومن ناحية أخرى في اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مظافة أكبر.
- تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات وبالتالي تحسين الميزان التجاري، كما أن احتمال استعادة رأس المال من الدولة المضيفة يكون أقل إذا ما قورنت باستثمار الحافظة المالية، توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج التنمية. (**عبو،2008م**، ص75).
- تدريب الأيدي العاملة الوطنية، وتنمية مهاراتها في مختلف مجالات الإنتاج والإدارة والتسويق الحديثة. **(زريول،2014م، ص 21)**.

هذا ويمكن تلخيص مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة في النقاط التالية :

- تساهم في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- تدفق التكنولوجيا الحديثة.
- إقامة علاقات تكامل اقتصادية.
- توفير فرص جديدة للعمل.
- تحسين ميزان المدفوعات.
- رفع القدرة الإنتاجية.

- تسريع عملية النمو.

•بالنسبة للمستثمر الأجنبي:

-يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض والمواد الخام اللازمة للشركة الأم.

-يعتبر وسيلة من وسائل التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة، ويسهل عملية دخول أسواقها من خلال الإنتاج مباشرة بدلا من التصدير.

-إن وجود شريك وطني في المشروع الاستثماري يسهل للشركة الأجنبية حل مشكلة اللغة والعلاقات مع العمال وغيرها من المشاكل المختلفة.

-تعظيم الأرباح المتوقعة والناجمة عن انخفاض تكلفة عوامل الإنتاج في الدول المضيفة.

-يعتبر الاستثمار المشترك المفضل لدى الشركة الأجنبية في حالة عدم السماح من طرف الحكومة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض مجالات النشاط الحساسة.

-عودة رؤوس الأموال على المدى المتوسط أو الطويل على شكل عوائد الأرباح.

-تخفيض حدة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي، ونقلها إلى الدول المضيفة. (**زريول،2014م، ص23**).

ثانيا –عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

•بالنسبة للدول المضيفة :

بالرغم من المزايا المتعددة للاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك آثار سلبية تترتب على وجود الاستثمارات في البلدان النامية وفيما يلي أهم هذه الآثار :

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي تمتلك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية، وإخضاعها لشروطها بما يتفق مع مصالحها كمؤسسات تعمل فقط من اجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح وهذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية.

-استنزاف الموارد المتاحة وتحويلها إلى الدولة الأم.

-تركيز المستثمر على القطاعات الاستخراجية دون مراعاة القطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها(زريول،2014م، ص 24)..

-التلوث البيئي هذا الأخير يعد أحد أهم عناصر التكاليف التي يجب أن تتحملها الدول المضيفة له، حيث أن مسألة التلوث كانت ولازالت محور نقاش ومفاوضات مستمرة، إذ أن الشركات الأجنبية تقوم بنقل الصناعات والتكنولوجيا الملوثة للدول النامية مما يزيد في انتشار الأوبئة بها.

-تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة مما يؤدي حتما في المستقبل القريب إلى انهيارها وانتقال إدارتها إلى الأجانب، والسبب في كل هذا كون هؤلاء يجلبون معهم تقنيات عالية، يفتقدها الاقتصاد المحلي، مما يؤدي أيضا الى زيادة حدة البطالة عوضا عن تخفيضها (عبو 2008م، ص75).

- **بالنسبة للمستثمر الأجنبي :**

-التأثير السلبي على ميزان المدفوعات بسبب التدفقات من رؤوس الأموال نحو الدول المضيفة في المدى القصير والمتوسط.

-زيادة البطالة في الدول الأصلية وذلك بسبب الاعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة.

-قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الخطر غير تجاري، وهذا ما يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والاستقرار في السوق والتوسع إذا أمكن ذلك.

-احتمال وجود تعارض في المصالح بين الطرفين حول نسبة المساهمة في رأسمال المشروع الاستثماري.

-انخفاض في القدرات المالية والفنية، قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الاستثماري في تحقيق أهداف الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل.

-احتمال التأميم وما ينتج عنه من نزع الملكية(عبو 2008م، ص75).

المطلب الثالث :مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر .

تختلف مخاطر الاستثمار باختلاف وتنوع الاستثمار من حيث الحجم أو الموقع أو مجال النشاط أو الامتداد الجغرافي...الخ، والحديث عن هذه المخاطر على هذا النحو ليس مجال اهتمام هذه الدراسة، لذا سيتم الاكتفاء بتلخيص أهم المخاطر التي قد تعترض المستثمر الأجنبي، والتي يمكن تقسيمها إلى مخاطر سياسية، وأخرى اقتصادية على النحو التالي :

- **المخاطر السياسية :**

تعرف المخاطر السياسية بأنها تلك الأوضاع والإجراءات الجديدة التي تحد من نشاط المشروع الاستثماري، أو تمنعه مؤقتا أو بصفة نهائية أو يتم من خلالها تأميمه وهو أشد هذه الأخطار، وتختلف هذه المخاطر من بلد إلى آخر وتنقسم إلى ثلاثة أنواع مخاطر تؤثر على الأرواح والممتلكات، ومخاطر تؤثر على التشغيل، وأخرى تؤثر على العمليات المالية كتحويل الأرصدة.

ويعود السبب في تعرض الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه المخاطر غالبا إلى تغيير النظام الحاكم وما قد يتبعه من تغير في مختلف الاتجاهات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى حالات عدم الاستقرار كحوادث الشغب، العنف والإرهاب، كما قد تتعرض الشركات متعددة الجنسيات لهذه المخاطر نتيجة سوء العلاقات بين دولتها الأصلية وبين الدولة المتلقية.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية أو القرارات الأممية تعرقل نشاط الشركات متعددة الجنسيات في بعض الدول، فالحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا على ليبيا والعراق وعلى دول أخرى، يمنع تعامل هذه الشركات مع هذه الدول في حدود نص قرار الحصار، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنع شركاتها الدولية النفطية من الاستثمار في إيران مثلا.

وانطلاقا مما سبق لا تخلو الدول من المخاطر السياسية، كما أن مصدر هذه المخاطر ليس بالضرورة هو الدولة المتلقية، فقد يكون البلد المرسل للاستثمار أو هيئة إقليمية أو دولية هي مصدر هذا النوع من الأخطار، فالشركات بصفة خاصة، والغربية بصفة عامة من أثار السياسات السلبية لحكوماتها، ومن تاريخها الاستعماري، فكثيرا ما تتعرض هذه الشركات لأعمال عنف وتخريب ردا على التاريخ السياسي السلبي الطويل لهذه الدول .

- **المخاطر الاقتصادية :**

وتشتمل على مخاطر ذات طبيعة تجارية وأخرى ذات طبيعة مالية :

1. المخاطر التجارية :

يمكن تلخيص أهم المخاطر التجارية التي تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النحو الموالي :

-خطر العائد على الاستثمار :يعتبر الدافع الأساسي للاستثمار في الخارج هو توقع تحقيق قدر من الأرباح المحققة من الاستثمار في البلد الأصلي، غير أن نقص المعلومات عن البلد المتلقي أو تغيرها بسرعة يجعل توقعات تحقيق الأرباح المستهدفة غير دقيقة.

-خطر المنافسة :من دوافع الاستثمار في الخارج أيضا الهروب من المنافسة المحلية في البلد الأصل، فالشركات متعددة الجنسيات تفضل الأسواق التي تتمتع فيها بمركز تنافسي جيد، غير أنه ينبغي التأكد من توفر هذه الميزة في البلد المتلقي، فقد تتعرض هذه الشركات لإجراءات تمييزية لفائدة الاستثمارات المحلية بهدف تحسين مركزها التنافسي أمام الاستثمارات الأجنبية، وهذه أمور يحتمل وقوعها مستقبلا وتصعب مواجهتها.

-قيود الاستيراد :قد تضع الدول المتلقية بعض القيود الاستيراد؛ كالحد من استيراد الكميات اللازمة من المواد الأولية وقطع الغيار الغير المتوفرة في السوق المحلي، أو تحديد كمية الواردات من بعض المواد أو منع استيرادها في حال توفرها في السوق المحلية...الخ، كلها حالات تجعل الشركات الأجنبية تخفض الإنتاج مما يرفع من تكلفة الوحدة المنتجة بفعل تأثيرات التكاليف الثابتة .

2. المخاطر المالية :

وهي مخاطر التي تؤثر على الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمستثمر الأجنبي ومنها :

-خطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج و/أو استرجاع رأس المال المستثمر، أو تقييدهما مما يحرم المستثمر الأجنبي من تحقيق هدفه الأساسي، فالمنع الكلي أو الجزئي يُلزم المستثمر الأجنبي بإعادة استثمار أرباحه أو يجعله يلجأ إلى طرق غير قانونية لتحويل أرباح استثماراته إلى دول أخرى أو إلى دولته الأصلية.

-خطر سعر الصرف :وهو الخطر الناجم عن التحركات غير الملائمة في معدلات تبادل العملات الأجنبية، وذلك عندما تمتلك الشركات متعددة الجنسيات أصولا، وتكون عليها التزامات ذات آجال متوسطة أو طويلة الأجل، مقيمة بعملات الدول المتلقية.

ويشير هذا المفهوم بشكل محدد إلى أن على الشركات متعددة الجنسيات إعادة تقييم أصولها والتزاماتها المقيمة بعملة الدولة المتلقية، بعملة دولتها الأصلية في نهاية كل سنة، وقد تنشأ عن هذه العملية خسارة بالنسبة لهذه الشركات؛ إذ انخفضت قيمة عملة الدولة المتلقية مقابل عملة الدولة الأصلية للشركات متعددة الجنسيات.

فخطر سعر الصرف يتحقق عند انخفاض قيمة العملة في الدولة المتلقية؛ إما نتيجة لقرار حكومي أو نتيجة للتضخم أو لغيره من العوامل، مما يلحق خسائر بالمستثمر الأجنبي الذي ينفق أمواله وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع هذه الأموال و/أو العوائد مستقبلا وفقا لسعر صرف مستقبلي مجهول القيمة، ولهذا فإن تغير سعر الصرف انخفاضا أو ارتفاعا يؤثر سلبا أو إيجابا على العوائد المتوقعة من الاستثمار، أي أنه قد يحفز أو يثبط على الاستثمار على في الخارج، حسب التوقعات المستقبلية لاتجاهات أسعار الصرف للبلدان المرغوب الاستثمار فيها .

-الازدواج الضريبي على الأرباح المحولة :فقد تخضع الأرباح المحولة إلى ضريبة على الدخل لمرة ثانية في الدولة الأصلية للمستثمر الأجنبي بعد خضوعها للضريبة نفسها في الدولة المتلقية، وهو ما يقلص من صافي أرباح المستثمر الأجنبي.

خلاصة :

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشركل أحد المتغيرات المؤثرة في تطور البلدان ونموها ومؤشر على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التعامل والتكيف مع التطورات العالمية في ظل سيادة العولمة وزيادة التحول نحو آلية السوق وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على حركة السلع والخدمات وانفتاح الأسواق وزيادة حجم التدفقات المالية.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري والتغير التكنولوجي وامتصاص البطالة في الاقتصاديات النامية، وبالتالي أصبح محفزا للنمو الاقتصادي، هذا ما يفسر التعديلات التي تقوم بها الدول من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الأجهزة المختلفة على المستوى السياسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي، لجعلها أكثر مرونة لتشجيع جذب هذه الاستثمارات لما لها من آثار على التنمية والتنمية المستدامة للبلدان المستقطبة له.

الفصل الثاني

تمهيد:

مع مطلع الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني اختلالات هيكلية عجز في ميزان المدفوعات ،وارتفاع معدل التضخم وأمام هذه الأوضاع بات لازما عليها إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء على هذه الأزمة ، وتحقيق من حدتها حيث بدأت بخوض برنامج إصلاحات نرمي إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة كعامل الاقتصادي يتمتع باستقلالية التامة ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم الاستراتجي

وبعد مرور سنوات من تطبيق الإصلاحات؛ وبالرغم من تحقيق بعض النتائج في ميدان التوازنا ت الاقتصادية الخارجية فانه لم يستجيب لطموحات الجزائريين والمتمثلة في تحسين ظروف المعيشية وخلق مناصب العمل، وهذا من خلال تخصيص مبادرات والحوافز من اجل بعث النمو في المناطق واسعة من البلد كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية وغيرها ولهذا قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري لإنعاش الاقتصادي وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:ماهية سياسة الإنعاش

المبحث الثاني:برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

المبحث الثالث:برامج التكميلية لدعم النمو والمناطق الجنوب ، الهضاب العليا والبرنامج الخماسي

المبحث الأول: ماهية سياسة الإنعاش.

تعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي من بين السياسات التي تنتهجها الدول لتحسين هيكليها الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف سياسة الإنعاش.

أولا– الإنعاش الاقتصادي: هو مرحلة من مراحل دورة الأعمال في أعقاب الركود الاقتصادي ومن خلاله يستعيد ويتجاوز الاقتصاد ذروة العمل الرجوع إلى مستويات الإنتاج قبل الأزمة الركود يتسم عادة بفترة نقاهة أفضل من قبل وبصورة غير طبيعية ارتفاع مستويات النمو في الناتج المحلي والإجمالي الحقيقي، والعمالة وأرباح الشركات وغيرها من المؤشرات. (**http// :www.ar.Wikipidia.org**).

مفهوم سياسة الإنعاش: من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي وهناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك الاقتصاد ما في حالة ركود وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى الأهم الوسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة لتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب ومن ثم فيه سياسة طرفية بالدرجة الأولى وتهدف إلى الدعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في وسائل الميزانياته إضافة إلى بعض الوسائل النقدية وغالبا ما تكون هذه سياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتبسيط الطلب الكلي عن طريق زيادة في إنفاق (الخاص أو عمومي أو استهلاكي أو استثماري)، قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في طلب وبالتالي دعم نمو وامتصاص البطالة كما يمكن أيضا اعتبار سياسة العرض. بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب العرض *supply side economics* التي يدافع عنها اللبيراليون الجدد بمثابة سياسة الإنعاش، مادام العرض منها هو كذلك دعم النشاط الاقتصادي لكن بتنشيط العرض بدلا من الطلب على الرغم كونها ذات طابع هيكلي أكثر منه ظرفي **(مسعي،2012،ص46)**.

المطلب الثاني: وسائل سياسة الإنعاش.

لقيام هذه سياسة تستعمل الدولة عادة وسيلة واحدة أو أكثر من الوسائل المتاحة لديها لتبسيط الطلب الكلي والعرض الكلي أو الاثنين معا.

تطبيق سياسة الإنعاش بواسطة الطلب

عن طريق استخدام واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

–التحولات الاجتماعية المدفوعة لأفراد (منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...) أوتلك متعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من أنواع التحويلات والتي تعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في

الدخل متاح، وبالتالي تحفيزا للطلب وبما أنها تهدف إلى إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، فإن هذه المدفوعات التحويلية عادة ما تدرج أيضا ضمن الأدوات تلقائية لسياسة ميزانية مع نظم الضرائب التصاعدية مثلا التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بإنخفاظه.

-الإنفاق العمومي الكلي (الاستهلاكي والاستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع وخدمات.

-مشروعات الأشغال كبرى التي تقوم بها الدولة (لاسيما في المجال البنى التحتية)، كحل مؤقت لمشكلة البطالة، إلى أن يتمكن الاقتصاد من الإنعاش وتوفير مناصب الشغل مناسبة للعاطلين عن العمل.

-تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومن ثم حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

-سياسة الإنعاش بواسطة العرض :

التي تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع وخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية) فإن تدخل الدولة (غير مباشر) يكون في الغالب بواسطة وسيلتين رئيسيتين، هما:

-تخفيض عبء ضريبي على شركات المنتجة، مما يشجع على الاستثمار الخاص.

-القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطها، مثل تطوير شركات النقل والاتصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي، وبرامج البحث وتطوير التكنولوجيا الجديدة...الخ، حيث أن كثير من هذه الاستثمارات عمومية تؤدي في نهاية إلى توفيرات خارجية Economic Externes، هامة لصالح المؤسسات.

المطلب الثالث: الشروط العامة لتطبيق سياسة الإنعاش وفعاليتها.

ولكي تكون سياسة الإنعاش فعالة بالنسبة للكنزيين، لابد من توفر بعض الشروط العامة والأساسية، لاسيما ما يلي:

-يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها، خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة، أي أن تكون هناك مرونة قوية لإنتاج بالنسبة للطلب.

- أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب(الإضافي خاصة) بواسطة المنتجات الأجنبية، حيث أن أثر سياسة الإنعاش (على التشغيل خاصة) يكون في هذه الحالة ضعيفا كما يمكن أن يؤدي إلى إضعاف رصيد الميزان التجاري للبلد المعني، أي يجب أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيفا.
- أن لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى زيادة قوية في الاستيراد، وهو ما يؤدي أيضا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري.
- يجب أن لا تركز المؤسسات إلى زيادة هوامش ربحها بدلا من زيادة الكميات المنتجة (التلبية الطلب الإضافي).

ويمكن اختصار كل ذلك بالقول إن سياسة الإنعاش تكون فعالة إذا كان الناتج المحلي الخام الفعلي PIB Effectif، بدون تضخم كبير وبدون عجز خارجي هام يقترب كثيرا من الناتج المحلي الخام المحتمل أو الكامن PIB Potentiel، والذي يعني الاستعمال الكامل للقدرات الإنتاجية .وتبعا لذلك يصبح من الضروري القيام بمقارنة بين الناتج المحلي الخام الكامن والناتج المحلي الخام الفعلي، أي حساب الفرق بينهما أو ما يسمى بفجوة **أوكن Okun**. **(مسعي ،2012، ص149)**

تميزت السنوات الأخيرة من عهد الثمانينات بتفاقم أزمة المديونية في الجزائر فقط تطورت ديونها الخارجية فبلغت أكثر من 34 مليار دولار كما استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين الذي أصبح يلتهم أكثر من 80%، من حصيلة الصادرات، وتطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970م إلى 5 مليار دولار سنة 1987م إلى 7 ملايير دولار سنة 1989م، إلى أكثر من 9 ملايير دولار سنة 1992م وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993م.

إن تعثر الجزائر في تسديد ديونها وأعباءها جعلها تتجه إلى إعادة جدولة ديونها، اشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع الصندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره للاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

اعتمدت الحكومة برنامجا موسعا لإصلاحات التدعيم باتفاقيتين احتياطيتين وقعا مع صندوق النقد الدولي الأول (1989م-1990م)، والثاني في (1990م-1991م)، إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994م، اتفاق آخر على المدى المتوسط سمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995م إلى 1998م.

إن هذه الاتفاقيات مهدت لعقد اتفاقيات إعادة جدولة أكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة وهذا ما يعني إتاحة تمويل مشروط يتجاوز قيمة 19 مليار دولار خلال فترة 1994م-1998م.

اتفاقيات الاستعداد الائتماني:

- اتفاق 30 ماي 1989م(Stand By 1).
- اتفاق 03 جوان 1991م، (Stand By2).
- برنامج التعديل الهيكلي.
- برنامج الاستقرار الاقتصادي (1994م-1995م).
- برنامج التعديل الهيكلي (1995م-1998م).

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلة التي وعدت بتحقيق الانتعاش عملت الجزائر على وضع برامج تنموية لهذا البرنامج تعمل تدارك التأخر المسجل على مدار 10 سنوات من الأزمة وإلى تحقيق تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد لاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية وتمثل هذه البرامج في برامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001م-2004م) ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005م-2009م)، برنامج التنمية الخماسي (2010م-2014م).

المبحث الثاني : برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001م، عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة الممتدة من 2001م إلى 2004م، بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7مليار دولار وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسي باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000م، والمقدر بـــ 11.9مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع الإنفاق العام مع بداية تحسين وصيغتها المالية، قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: دوافع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

سنتطرق فيما يلي إلى هذه الدوافع والأسباب دون الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه دوافع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

أولا- ضعف معدل نمو الاقتصادي.

تعتبر نسبة النمو الاقتصادي المسجلة عن مدى إنجاح السياسات الاقتصادية المتبعة داخل بلد معين فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة من سنة لأخرى دل ذلك على نجاح السياسات الاقتصادية المتبعة وكلما كانت منخفضة دل ذلك على تعثر هذه السياسات.

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986م، على معدلات الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 1987م- 1994م، حوالي 0.5%، وهو ما أخذ بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق نقد الدولي (بوفليح،2012،ص244)

ثانيا- ارتفاع معدل البطالة.

تعد مشكلة البطالة من بين أخطر وأعقد المشاكل التي تعاني منها الجزائر، بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات اختلفت باختلاف الظروف الاقتصادية فارتفاع نسب البطالة تزامن مع الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر سنة 1986م، إذ ارتفع المعدل من 9.7% سنة 1985م إلى 21.4% سنة 1987م، ثم عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا سنة 1989م، حيث وصل المعدل إلى

18.1%، وابتداءا من سنة 1990م شهدت نسبة بطالة تطور منتظما إلى أن وصلت إلى أعلى معدل لها منذ سنة 1966م، حيث وصلت إلى 29.8%، سنة 2000م.(**حمزة،حجار،2015،ص32**)

كل ذلك يعني أن أسباب البطالة في الجزائر ترجع لعدة عوامل متداخلة فبالإضافة إلى عامل النمو الديموغرافي ساهمت الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت ابتداءا من سنة 1989م، والتي تدعمت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي خلال الفترة 1994م-1998م، ساهمت في رفع معدل البطالة من خلال إجراء تسرح عمال المؤسسات العمومية الاقتصادية التي عانت من حالة عجز هيكلي ومالي ورغم الإجراءات التي اتخذتها الدولة خلال نفس الفترة محاولة منها للتقليص من حجم البطالة من خلال إنشاء هيئات وصناديق وخاصة لدعم وتشغيل الشباب، إلا أن ذلك لم يسهم في خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ هو العكس، إذ ارتفع معدلها من

24.4% إلى 29.8% سنة 2000م، أمام هذا الواقع المأساوي، وفي ظل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ثالثا– ارتفاع نسبة الفقر:

تعد مشكلة الفقر من المشاكل التي تعاني منها الجزائر رغم التقلبات التي شهدتها هذه الظاهرة من حيث مدى انتشارها أو انحسارها تبعا للظروف والأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الجزائر تاريخيا تمتد جذور هذه الظاهرة إلى العهد الاستعمار الفرنسي التي أدت بسياسة المتبعة في المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى افقار غالبية الشعب الجزائري.

أمام هذا الواقع حاولت الحكومات متعاقبة من تاريخ استقلال الجزائر إلى غاية منتصف الثمانينات من القرن العشرين تطبيق سياسات وبرامج اقتصادية واجتماعية للتخفيف من حدة هذه الظاهرة مما أدى على العموم إلى انحسارها خلال نصف الأول من عقد الثمانينات واتضح ذلك من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية من خلال دخل فردي وتعليم ورعاية صحية وظروف معيشية؛ إلا أن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986م، وما ترتب عنها من آثار بالإضافة إلى آثار السلبية للإصلاحات الهيكلية التي

طبقت من خلال عقد التسعينات من القرن 20 ساهمت في عودة ظاهرة الفقر من جديد .(**البنك الدولي،1999**)

المطلب الثاني أهداف وخصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أولا– أهداف البرنامج:

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي فان الأهداف العملية للبرنامج حددت فيما يلي :

–تنشيط الطلب الكلي.

–دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة والمحلية المتوسطة والصغيرة .

–انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة وعدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرا وعزلة والذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي.

من خصائص هدا برنامج ما يلي:

– يتبنى هدا البرنامج النظرية الكيترية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ انه في حالة ركود اقتصادي بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فان زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال والدي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل ،مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة

– لا يمكن اعتبار برنام ج دعم الإنعاش الاقتصادي مخطط رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار إن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه.

والتزمت اقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، ولا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية والمنشات القاعدية من قبل الدولة .

-إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة المحروقات والمناجم والكهرباء والموصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام ، والإدارة الجبائية والتعريفة الجمركية والعقار الصناعي والتنظيم الاستثمار وإجراءاته.

-لن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة اذ ان حاجات التمويل من الخزينة لعامي 2002و2003 لن تتسبب في المشاكل أساسية بالنسبة للتمويل، اذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية ،وتحسين مدخولات الجباية العادية وتدخلات الخزينة العمومية في الاسواق المالية والنقدية كما ان البرنامج لم يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين إن خدمات الديون ستؤول إلى اقل من 20 من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة.

-كما لن يؤدي البرنامج إلى ارتفاع معدلات التضخم باعتبار إن للاقتصاد الوطني قدرات غير مستخدمة ومواطن انتاج غير مستثمرة ،وبالتالي فان تزايد الطلب الكلي سيكون مصحوبا بنمو في الإنتاج يحول دون ارتفاع الأسعار بتزامن مع إتباع سياسة نقدية صارمة حيال قيمة العملة ومستوى الأسعار .

- يمكن تكييف وتحجيم البرنامج وفقا لظروف السائدة حيث أن البرنامج اعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر كما تم الشروع فعليا في تنفيذ البرنامج من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.(قانون رقم**01-12**المؤرخ في **27** ربيع الثاني **1422**ه الموافق ل **19** جويلية **2001** المتضمن القانون التكميلي لسنة **2001**الصادر بالجريدة الرسمية)

المطلب الثالث: محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد خلال الفترة 2001م-2004م، حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي ، الصيد البحري، التنمية البشرية، ا لبناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001م-2004م:

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0

الفلاحة والصيد	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	240.2
الأشغال الكبرى	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0
نسبة العمود	39.12 %	35.41 %	21.57 %	3.90 %	100 %

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (2002)، تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني،ص 87.

بلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي:

جدول رقم (02): مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م حسب القطاعات:

المشاريع	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين، مهن وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	15974

المصدر: تقرير حصيلة دعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة.

من خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا أنه ومن ناحية القيمة، فإن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدة استحوذ على نصيب الأكبر من المشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج، أي ما نسبته 40.1%، من القيمة الإجمالية. ويليه جانب التنمية المحلية والبشرية بنفس القيمة تقريبا وصلت إلى 204.2% مليار دج أي ما نسبته 38.8%، ثم يأتي كل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بمبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.56%، ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.54% من القيمة الإجمالية.

وعلى مدار الفترة التي أقر تنفيذ المخطط خلالها، جاءت سنة 2001م، كصاحبة أكبر المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج ثم سنة 2002م بما يقارب 185.9 مليار دج، ثم سنتي 2003م و2004م بما يقارب 113.99 مليار دج، و20.5 مليار دج على التوالي كما يبرزه الشكل التالي.

الشكل رقم2: يوضح توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001م-2004م):

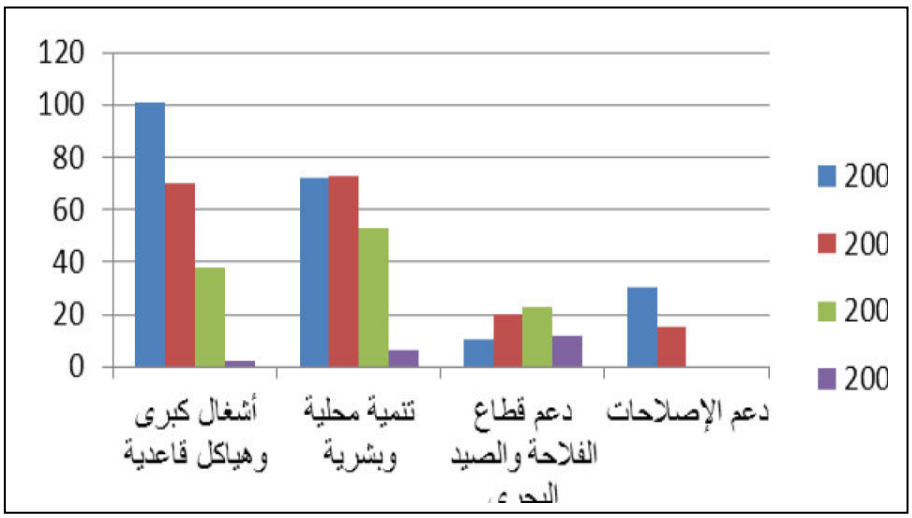

المصدر:(حمزة،حجار،2015،ص38)

وقد جاء تركز مخصصات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر

لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب عمل وتطوير البنية التحتية.

أولا– الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية: إن حصول قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات مخطط الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينات، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير.

وقد قسمت مخططات هذا القطاع على مدار أربعة سنوات موزعة على ثلاث جوانب رئيسية وهي:

- تجهيزات الهياكل بقيمة 142.9 مليار دج.
- تنمية المناطق الريفية بقيمة 32 مليار دج.
- السكن والعمران بقيمة 35.6 مليار دج.

وخصصت أكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل، وذلك راجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص ومن توفير وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار والإنتاج، كما تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة وأخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في زيادة الطلب الكلي.

كما وجه جزء من المخصص إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي وأثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، إذ أن إعادة تنشيط مناطق الريفية يساهم في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي ومن تم المحافظة على استقرار حجم العمالة فيه وزيادته وذلك يساهم في الحد من البطالة.

كما إن قطاع السكن أخذ هو الآخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، وذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الاقتصادي، والجدول التالي يبين مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

الجدول رقم (03): القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

(الوحدة:مليار دج)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
1-تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9
1 1 منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
2 1 منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16.0	/	54.6
3 1 أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	/	45.3
4 1 اتصالات	10	/	/	/	10
5 1 تهيئة مدينة بوغزول	1.7	/	/	/	1.7
2- تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32
1 2 فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1
2 2 بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
3 2 طاقة	7.8	9	/	/	16.8
3- السكن والعمران	27.1	4.0	2.5	2.0	35.6
1 3 السكن الحضري والريفي	25.1	/	/	/	25.1
2 3 تهيئة الأحياء السكنية	2	4	2.5	2.0	10.5
المجموع	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5

المصدر:(فليح، 2005، ص110).

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل منها 146000 منصب عمل مؤقت و102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل يهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001م-2004م، وتتوزع مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية كما يلي:

الجدول رقم (04): مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية:

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع

الفلاحة	/	100000	100000
السكن والعمران	60000	10000	70000
منشآت السكة الحديدية	1300	15000	16300
أشغال عمومية	40000	2000	42000
قطاعات أخرى	1500	19000	20500
المجموع	**102800**	**146000**	**148800**

المصدر :(بودخدخ،**198**،**2010**ص).

ثانيا– التنمية المحلية والبشرية: إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلا ما نسبته 38.8% من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج وزعت على ثلاثة فروع رئيسية وهي:

أ. برنامج التنمية المحلية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على مستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، والهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد وذلك يتجلى في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية وإنشاء مشاريع تهيئة المحيط وتحسين هياكل الخدمة العمومية، والجدول التالي يوضح مجالات برنامج التنمية المحلية:

(**International moneay fund ,algeria selected statisticalappendix ,2001 2004,2005**)

الجدول رقم (05) : القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية.

الوحدة:مليار دج)

السنوات / القطاعات	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	المجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	/	33.5

الري	4.7	7.4	1.5	/	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	/	5.5
البريد والمواصلات	/	8.5	6.0	/	4.5
أشغال عمومية	13.0	/	/	/	13.0
منشآت إدارية	5.7	6.0	5.2	/	16.9
المجموع	28.9	36.9	31.2	0	97.0

المصدر:(**بودخدخ،2010، ص199**).

ويتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم خلال الفترة 2001م-2004م، كما يلي:

الجدول رقم (06):مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية.

مناصب العمل / القطاعات	مناصب عمل دائمة	مناصب عمل مؤقتة	المجموع
مخططات التنمية الفلاحية وصيانة الطرقات	/	20000	20000
البيئة	6000	16000	22000
الري	900	1350	2250
البريد والمواصلات	3000	3500	6500
المجموع	9900	40850	50750

المصدر: (فليح، **2005، ص112**).

ب. برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق دعم وتطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى للتكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين

بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع، ويتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذه.

الجدول رقم (07): مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية.

الوحدة:مليار دج)

مناصب العمل / المجالات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التشغيل والقرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
الحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع	**3.5**	**6.0**	**4.5**	**3.0**	**17.0**

المصدر:(بودخدخ،**2010**،ص**200**).

ج.برنامج تنمية الموارد البشرية: يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والتي تنعكس مباشرة عل المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية الجامعات والهياكل الرياضية والثقافية، ويتوقع استحداث حوالي 13680 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات شملها هذا البرنامج كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (08): القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية.

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
التربية الوطنية	10	9.5	7.45	/	26.95
التكوين المهني	4.4	3.1	2.1	/	9.5
التعليم العالي والبحث العلمي	18	9.4	6.5	/	33.9
الصحة والسكان	2.8	4.6	0.3	/	7.8
الشباب والرياضة	1.4	2.2	/	/	3.67

الاتصال والثقافة	4.5	/	/	3.5	8
الشؤون الدينية	0.15	1.0	/	/	11.5
المجموع	**39.4**	**29.9**	**17.34**	**3.5**	**90.2**

المصدر :(فليح،2005،ص114).

ثالثا– الفلاحة والصيد البحري: يندرج البرنامج بالفلاحة والصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلي وزيادة صادراتها من المنتوجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل الأراضي الفلاحية والحد من ظاهرة النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج إلى تدعيم قطاع الصيد البحري واستغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازن والمعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر على طوال 1200كلم، ورصد هذا البرنامج ما قيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين فرعيين:

أ. **البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي** : خصص له مبلغ 55.9 مليار دج، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة 2000م، ويهدف هذا البرنامج:

- حماية السهول والأراضي المعرضة للإنجراف؛
- حماية المناطق السهلية من التصحر؛
- دعم إنتاج الحبوب والحليب؛
- دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي؛

وزعت موارد هذا البرنامج على 3 صناديق فلاحية هي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: 53.4 مليار دج؛
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية: 0.2 مليار دج؛
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية: 2.28 مليار دج.

كما يتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث حوالي 330.000 منصب عمل منها 230.000 منصب عمل ضمن عمليات التوسع الفلاحي، 100.000 منصب عمل خاصة بعمليات السهول والأحواض المائية.(بودخدخ،2011م، ص194).

ب. **البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري:** خصص له ما قيمته 9.5 مليار دج والهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي وتربية المائيات.

رابعا–دعم الإصلاحات:

لقد خصص لهذا المجال نسبة 8.57 % من مجموع اعتمادات البرنامج، والتي تم تقسيمها على سنتي 2001م–2002م، ثم توقف تدعيم هذا المجال خلال سنتي 2003م–2004م، والتي تمس ما يلي:

–تحديث وتطوير الإدارة الضريبية: والذي خصص له مبلغ 20 مليار دج، والتي تمثل نسبة 44.44% من مجموع اعتمادات دعم الإصلاحات وفي نفس الوقت تمثل أكبر نسبة في هذا المجال.

–تهيئة المناطق الصناعية: والذي خصص له مبلغ 2 مليار دج ويشمل هذا المجال إعادة تهيئ بعض المناطق الصناعية التي لا تتوفر فيها الظروف الملائمة لنشاط المؤسسات الوطنية سواء الخاصة أو العامة.

- الصندوق الوطني لترقية المنافسة الصناعية: وخصص له كذلك مبلغ 2 مليار دج، وأنشأ هذا الصندوق بغرض تنظيم وترقية المنافسة بين المؤسسات الصناعية، وذلك بغرض حماية بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية الناشئة من المنافسة القوية التي تتلقاها من المؤسسات الأجنبية .(بودخدخ،2011،ص194) ، (**ملف حول البرنامج الانعاش الاقتصادي 2001–2004 ص23 ماخود من الانترنت على الموقع التالي: 02-04-2015** http// :www.cg.gov.dz/dossier/plan–orelance.htm).

المبحث الثالث: البرامج التكميلية لدعم النمو الجنوب والهضاب العليا والبرنامج الخماسي.

جاءت هذه البرامج لتكميل البرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م.

المطلب الأول: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبقت إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001م-2004م، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ سنة 2004م حدود 5.38 دولار، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي :

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الاعتمادات المالية المخصصة له، فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش لاقتصادي للفترة 2001-2004، وضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية والانعكاسات الإيجابية لذلك على عدة مجالات كإحتياطات الصرف وتسديد المديونية الخارجية.

والجدول التالي يوضح أهم العوامل التي سمحت بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو:

الجدول رقم (09): بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو.

السنة	متوسط أسعار النفط (بالدولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	احتياطات الصرف* (مليار دولار)	الديون الخارجية (مليار دولار).
2000	28.50	21.06	11.90	25.261
2001	24.85	18.53	17.96	22.571
2002	25.24	18.11	23.11	22.642
2003	29.03	23.99	32.94	23.353
2004	38.66	31.55	43.11	21.821
2005	54.64	45.59	56.18	17.191

*خارج الذهب.

Source : Rapport « Evoltution de la dette exérieure de l'Algerie 1994-2004 », Et « Bulletin statistique hors série 2006 » de la banue d'Algérie, P73.

نلاحظ من الجدول أن متوسط أسعار النفط ورغم انخفاضه بين سنتي 2000م و2001م بحوالي 4 دولارات إلا أنه عرف ارتفاعا محسوسا طيلة الفترة 2001م-2005م، وهذا ما انعكس إيجابا على قيمة الصادرات النفطية التي انتقلت من حوالي 21 مليار دولار سنة 2000م إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005م، وسمح هذا أيضا بانتقال قيمة احتياطات الصرف من 11.90 مليار دولار إلى أكثر من 56 مليار دولار، كما سمح ارتفاع العائدات النفطية بتخفيض حجم المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005م.

شجعت هذه المعطيات السلطة العمومية على مواصلة في الاستثمارات العمومية وإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

الفرع الثاني: أهداف وخصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو

أولا – أهداف برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005–2009

يهدف البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف نذكر فيها مايلي :

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي , التعليمي والأمني .
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا الاهميتهافي تطوير كلا من جانبين الاقتصادي والاجتماعي
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي
- رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي (**همزة،حجار،2015،ص46**).

ثانيا – خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

1 **تحسين إطار الاستثمار:**

من خلال التعديل لتشريعية والتنظيمية التي سبق إجراءها أو الواجب استكمالها في إطار التحضير لشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوروبي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وكذا قانون الاستثمارات الذي تمت مراجعته لتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار؛ كما تسهر دائما الحكومة على تحسين جهودها لجلب الاستثمار والشراكة الأجنبيين . (**تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة 2005–2009**).

2 –**تسوية مسالة العقار :** فيما يخص العقار الصناعي الذي غالبا ما يشار إليه على انه عائق أمام ترقية الاستثمار ؛ فقد سبق وان كان محل الإصلاح لتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاط وهو الإصلاح الذي سوف يتم استكماله على المدى القصير أن هدا الإصلاح يسمح بتثمين المناطق الموجودة وتطوير المناطق الجديدة وجمع الخدمات الضرورية للمستثمر في هذه الفضاءات وإتاحة هذه الممتلكات في ضل الشفافية وعلى مستوى آليات ترقية الاستثمار ، كما سيتكفل هدا الإصلاح بفائض عقاري العمومي على مستوى المؤسسات العمومية؛ سيتم استصلاحه وتثمينه وستعمل الحكومة أيضا على استكمال عملية مسح الأراضي على مستوى الوطني واستكما ل المخططات التهيئة والتعمير عبر الوطن وكذا العمل على احترام التشريع المتعلق بالتهيئة الإقليم ودلك بغية المضاعفة العرض في مجال الأراضي البناء لفائدة الاستثمار في ميادين الترقية العقارية والسياحة ، أما بالنسبة للعقار الفلاحي فإن الحكومة تقترح ضمن هذا البرنامج تشريعا يؤسس نظام

الامتياز الذي سيضبط بالكيفية واضحة حقوق مانح وصاحب الامتياز ووجبات كل منهما؛ إن اللجوء إلى منح الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية تابعة للأملاك خاصة للدولة سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيفضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي.

3 -**مكافحة الاقتصادي غير الرسمي:** إن تطوير الاستثمار يتطلب احترام جميع المتعاملين قواعد الشفافية والمقاييس والقوانين، غير أنه ينبغي أن نلاحظ أن ظهور اقتصاد السوق في بلادنا مؤخرا صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها، وتعزم الحكومة دعم مكافحة الاقتصاد غير الرسمي الذي صار مصدر ريع مرده إلى الغش يعرقل تطوير الاستثمار ؛ويعرض المؤسسات العمومية والخاصة التي تمارس نشاطها في ضل احترام القوانين.

4 -**عصرنة المنظومة المالية:** إن عصرنة المنظومة المالية ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة أكثر وفي سياق المسار الشامل لإصلاحات الذي يتحكم في نجاحها وستحقق الحكومة الأهداف التالية:

- استكمال عصرنة أدوات والأنظمة الدفع الجارية الحالية
- تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتامين بما في دلك عن طريق الترقية النشيطة للشراكة
- تعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال سواء تعلق الأمر بالفروع أو المنتجات من اجل حشد مكثف للموارد الداخلية لتطوير الاستثمار وتسيير نشيط أكثر للأصول المالية.
- التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناديق الاستثمارات الأخرى.
- التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات لاسيما من اجل التحكم في المهن الجديدة (**بلعجوز،السعودي،ص39**).

5 -**سياسة تهيئة الإقليم:** إن سياسة تهيئة الإقليم من شأنها إن توفر على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية وإطار توجيهها للأعمال الواجب انجازها، ومن شانها أيضا أن تقوم جهود التنمية نحو تحقيق الانسجام وتوازن بين المناطق، وقضاء على اللامساواة المتفاقمة إن إستراتجية تهيئة الإقليم هذه سبق أن كانت محل الدراسة استشرافية تمتد حتى أفق 2020 حيث تتوفر لها أدوات الإسناد من خلال صندوقين احدهما مخصص لجنوب

البلاد، والأخر لمناطق الهضاب العليا وفي هذا الإطار يجب أن تعزز سياسة البنى التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

6 -**البنى التحتية خاصة بالطرق** فضلا عن المشروع الضخم الخاص بالطريق السريع شرق غرب فان حافظة الدراسات والانجازات تتضمن ما يلي:

- الطريق العرضي للهضاب العليا
- الطريق العرضي الثاني للجزائر العاصمة
- استكمال الطريق العابر للصحراء
- تهيئة الطرق الساحلية
- بناء منشات التخفيف من ازدحام المدن الكبيرة
- وضع برنامج هام ومتواصل لصيانة شبكات الطرق الموجودة.

7 **البنى التحتية للمطارات والموانئ البحرية** :العمليات الكبرى الواجب التقدم في انجازها واستكمالها هي:

- مواصلة انجاز المطار الجديد لمدينة الجزائر.
- توسيع قدرات استيعاب مطارات وهران، عنابة، سطيف، وبرج باجي مختار، وكذا انجاز مطاري الشلف والبيض.
- تحويل مطار حاسي مسعود إلى خارج المنطقة البترولية.
- صيانة الهياكل قاعدية وتطويرها.
- تطوير الموانئ النفطية وتأهيلها
- انجاز مرفأ ثاني للحاويات وتجهيزه على مستوى ميناء الجزائر وكذا توسيع مرفأ ميناء وهران وتهيئة مرفأ لمساحة الحاويات بميناء جن جن وانجاز مرفأ متعدد الخدمات بميناء بجاية وفي مجال تحديث الموانئ.

8 **قطاع المحروقات والناجم**: ستقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية، من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في القطاعات المحروقات والمناجم بما في ذلك الأنشطة مثل تلك الواقعة في المراحل اللاحقة لإنتاج المحروقات وأنشطة إنتاج الطاقات المتجددة؛ إضافة إلى هذا ستعمل الحكومة على تكييف وعصرنة المنشات الأساسية المنائية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج، وستعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء

والغاز، لاسيما بالنسبة للمناطق والفئات المحرومة وكذلك احتياجات النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل النمو والتنمية في ميدان الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية مثل الصناعة والفلاحة والسياحة والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة وستواصل كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز وغاز البروبان المميع والطاقات المتجددة وجعله في مستوى هام عبر البلاد.

كما انه سيتم تطوير السياسة في مجال تحقيق هوامش الربح في المنتجات النفطية قصد ترقية الاستثمار الوطن وأخيرا ستسهر الحكومة على إزالة الاحتكارات الفعلية تدريجيا وعلى إيجاد أدوات لضبط أنشطة الاحتكار الطبيعي.

9 - **الفلاحة** إن هذا الميدان الذي يمثل مكمنا معتبرا للنمو والتشغيل عرف تقدما معتبرا خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها له الدول تحققت حالات تقدم كبيرة في مجال الإنتاج الفلاحي واستصلاح الأراضي واستحداث مناصب الشغل وكما سبقت الإشارة إلى ذلك فان الحكومة تعتزم تزويد الفلاحة بتشريع ملائم لتنميتها وهكذا ستظل تقدم دعمها المالي لهذا القطاع مع السهر أكثر فأكثر على استعماله.

الفرع الثالث: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين،أحدهما بمناطق الجنوب وآخر بمناطق الهضاب العليا، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005م-2009م.

(الوحدة: مليار دج)

البرامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش	البرنامج التكميلي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862

1979	4172	304	277	250	3341		**2006**
2238	1077	244	391	182	260		**2007**
2299	465	205			260		**2008**
1327	420	160			260		**2009**
8705	**8705**	**1140**	**668**	**432**	**5394**	**1071**	المجموع

Source : World Bank : a public expenditure review; Report N: 36270; Vol I; 2015;Page:2; http://
www.Siteresources.Worldbank.org/INTALGERIA/Rousouces/ALGERIAPER_ENG_Volume_pdf.

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم (11): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو **2005م-2009م**.

(الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشأة الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص**2**.

http://www.Premier_ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteEssentiels/progpilar/progcroissance.pdf. أطلع عليه يوم 2015/4/5.

والشكل التالي وضح أكثر بيانات الجدول.

الشكل3: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005م-2009م.

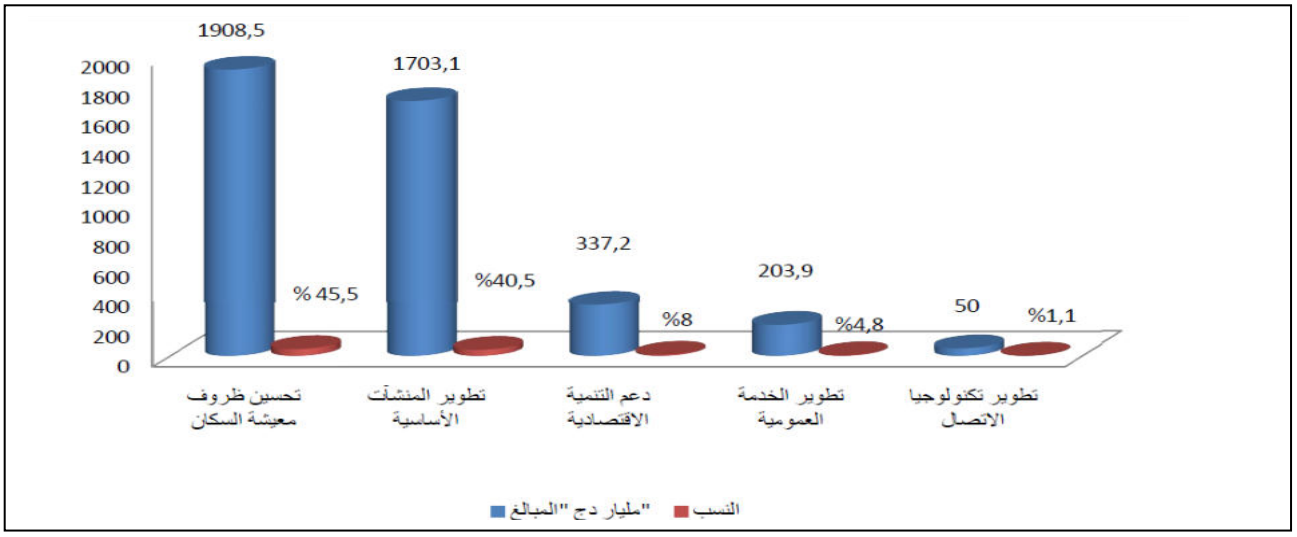

المصدر: حمزة، حجار، 2015م، ص51

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تجسد رغبة الدولة في ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل محاور التي يشملها كما يلي:

أولا- تحسين ظروف معيشة السكان:

يمثل محور ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـــ 1908.5 مليار دج، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن 555 مليار دج، ويليه قطاع التربية الوطنية 200مليار دج، في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 141 مليار دج، لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

ثانيا– تطوير المنشآت الأساسية:

احتل المرتبة الثانية من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية، حيث وزعت هذه القيمة 1703.1 مليار دج، على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم (13): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشأة الأساسية:

القطاعات	المبالغ
النقل	700.0
الأشغال العمومية	600.0
الماء (السدود والتحويلات)	393.0
تهيئة الإقليم	10.15
المجموع	**1703.15**

المصدر:(بودخدخ، 2011،ص194).

ويأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات برنامج تطوير المنشآت الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط جديدة، كما يتضمن إنشاء مترو الجزائر و 03 مطارات جديدة وإنجاز عدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات لنقل الحضري على مستوى عدد من الولايات.

ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600كلم من الطرق الوطنية والولائية وكذا صيانة 7000كلم من الطرق وإنجاز 145 منشأة فنية، أما قطاع الماء يتضمن إنجاز 8 سدود وإعادة تأهيل وإنجاز محطة التصفية. (بودخدخ، 2011،ص202). (**(world Bank, 2015, p37**

ثالثا– دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسية وهي:

أ. **الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج، وهو بذلك يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات ويهدف هذا البرنامج:

- تطوير المستثمرات الفلاحية؛
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية؛
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراب الغابي؛
- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويرها.

ب. الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج، وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وكذا تطوير الملكية الصناعية.

ج.ترقية الاستثمار: حيث خصص له ما يقارب 4.5 مليار دج، قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

د. الصيد البحري: حيث خصص له ما قيمة 12 مليار دج بهدف القيام بعمليات دعم الصيد البحري.

ه. السياحة: حيث خصص له ما قيمة 3.2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

و. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه و نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل، وكذا الأهمية التي تحوزها الصناعة التقليدية في المجتمع الجزائري، خصصت الدولة لها ما قيمة 4 مليار دج.

ز. تطوير الخدمة العمومية وتحديثها: الهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات.وخصص في هذا الإطار 203.9مليار دج موزعة على القطاعات التالية:

– **البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:** حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.

– **العدالة:** حيث يعتبر قطاع العدالة حساس، يمثل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ، ومن ثم فهو يمثل عاملا مهما في زيادة الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ويتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة عقابية.

– **الداخلية:** والغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية.

– **التجارة:** إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف كإنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود.

– **المالية:** حيث يهدف إلى تحديث الإدارة المالية وقطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص. **(حمزة،حجار، 2016، ص53)**

المطلب الثاني : البرامج التكميلية لتنمية مناطق الجنوب،و الهضاب العليا

إن البرنامجين التكميليين لتنمية كل من مناطق الجنوب والهضاب العليا يمثلان مجموعة من الاستثمارات العمومية الإضافية التي استفاد منها سكان هذه المناطق، والتي تهدف إلى تدارك النقائص الكبيرة التي تعرفها عملية التنمية الاقتصادية في هذه الولايات ومراعاة الخصوصيات الجغرافية والمناخية لها في إطار سياسة التوزيع العادل للجهود التنموية على مختلف أنحاء الوطن.

وتجدر الإشارة إلى أنه سبق وأن استفادت ولايات الجنوب والهضاب العليا، في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بمبلغ إجمالي يقارب 1150 مليار دج.

الفرع الأول: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب.

أعدت الحكومة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب للفترة 2006م-2009م، بعد التعليمات الرئاسية التي تلقتها عقب زيارة رئيس الجمهورية إلى كل من ولايتي ورقلة والأغواط في شهر سبتمبر 2005م، وقد تم دراسة هذا البرنامج والموافقة عل إطلاقه في اجتماع مجلس الوزراء يوم 2006/01/14م.

ويمثل البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب برنامج استثمارات عمومية تهدف إلى تحسين ظروف حياة السكان وترقية أسباب التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق، ومواصلة سياسة خلق الظروف المناسبة لإحداث التوازن الإقليمي وتنمية مختلف مناطق الوطن.

ويستهدف الولايات العشرة التالية: أدرار، الأغواط، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إيليزي، الوادي، تندوف، وغرداية.

أما بخصوص التكلفة المالية فقد خصصت في البداية لهذا البرنامج قيمة 250 مليار دج، أضيفت لها مبالغ أخرى منها حوالي 100 مليار دج، تم رصدها لدعم إنجاز مشاريع إضافية مثل مشروع إنجاز مدينة حاسي

مسعود الجديدة في إطار مخطط تجنيب الحقل البترولي بهذه المدينة للمخاطر التي تهدده، وقد تجاوز مجموع المخصصات المالية الأولية المقررة في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب قيمة 380مليار دج.

أولا– مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب.

أ. **مشاريع تحسين ظروف حياة السكان:** وخصص لهذا المحور أكثر من 286 مليار دينار، تضمنت ما يلي:

-إنجاز 60 ألف مسكن إضافي بتكلفة تفوق 110 مليار دج، لتغطية العجز في المناطق الجنوب وترحيل سكان البيوت الهشة وغير اللائقة؛

-تخصيص حوالي 20 مليار دج لتعزيز مشاريع ربط البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء بسبب التكاليف الكبيرة لهذه المشاريع نظرا لتباعد التجمعات السكانية الصحراوية وطول المسافات؛

- تخصيص أزيد من 80 مليار دج للموارد المائية .(**ياشوش، 2001، ص74**).(**بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم 14 جانفي 2006)**

-إنجاز 10 ألاف مقعد بيداغوجي إضافي و7500 سرير للإيواء لصالح قطاع التعليم العالي بالجنوب بتكلفة حوالي 07 مليار دج؛

-رصد حوالي 12 مليار لفائدة قطاع التربية الوطنية بالولايات الجنوبية من أجل إنجاز 14 ثانوية و 50 مدرسة أساسية و497 قسم و202 مطعم مدرسي و372 مرفق رياضي؛

-إنجاز 11 مركز للتكوين والتعليم المهنيين، و10 ملحقات وداخليات بقيمة 3 مليار من أجل تأهيل شباب مناطق الجنوب وإدماجهم مهنيا؛

-تخصيص أزيد من 15 مليار دج لدعم الرعاية الصحية بولايات الجنوب وتدارك النقائص المسجلة بالقطاع الصحي موجهة لبناء 9 مستشفيات ومؤسستين استشفائيتين جامعيتين و 20 وحدة مصغرة للعلاج و 13 مركز متخصص وتوفير التجهيزات و التأطير الطبي النوعي؛

-إنجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و 16 مركب رياضي جواري و 11 مسبح و 20 حوض للسباحة بتكلفة حوالي 06 ملايير دج؛

-دعم المخططات البلدية للتنمية بمبالغ إضافية تقارب 19 مليار دج؛

-تخصيص حوالي 9 ملايير دج لتعزيز التشغيل؛

-تخصيص حوالي 3 ملايير دج لقطاع الثقافة توجه لإنجاز 19 مكتبة ومسرحين اثنين ومتحف ومعهد للموسيقى بولايات الجنوب؛

-دعم برامج حماية البيئة وتخصيص حوالي 2.5 مليار دج لذلك؛

ب. برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية: رصد البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب قرابة 74 مليار دج للتنمية الاقتصادية تضمنت:

-أكثر من 47 مليار دج لتطوير وتعزيز شبكة الطرقات بمناطق الجنوب؛

-تخصيص حوالي 2 مليار دج لتعزيز وتطوير قطاع النقل؛

-دعم الإنتاج الفلاحي في مناطق الجنوب ومساعدة الفلاحين، حيث خصص أكثر من 17 مليار دج لقطاع الفلاحة؛

-تخصيص أزيد من 02 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية والأنشطة الصناعية بمناطق الجنوب؛

- رصد حوالي مليار دج لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة، وتخصيص 3 ملايير دج لتخفيض نسب فوائد القروض لتخفيض نسب فوائد القروض الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الفلاحية.

ثانيا- تحسين وسائل الإدارة: خصص البرنامج التكميلي قرابة 20 مليار دج لتحسين وتطوير الخدمات الإدارية في قطاع العدالة وفي تعزيز وعصرنة مصالح الرقابة.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا.

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا تم الإعلان عنه في سبتمبر 2005م، رفقة البرنامج التكميلي لتنمية الجنوب في غطار تعزيز المساواة بين سكان مختلف مناطق الوطن من حيث الاستفادة من الاستثمارات العمومية ومراعاة الخصائص الجغرافية والمناخية وفي إطار خلق أقطاب تنموية متعددة قادرة على استقطاب الاستثمارات والمساهمة بشكل فعال في تعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد.ل

أولا – مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا:

قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية لتنفيذ مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا بحوالي 620 مليار دينار، تضمنت هذه المحاور ما يلي:

أ. **تحسين ظروف معيشة السكان:** وخصص لهذا المحور حوالي 288.5 مليار دج، تضمنت:

- 73.8 مليار دج موجهة لتعزيز مشاريع الإسكان في مناطق الهضاب العليا.
- 36.4 مليار دج تم تخصيصها لقطاعات التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، ولهذا لتدارك النقائص المسجلة في هذه القطاعات على مستوى هذه المناطق؛
- 20.2 مليار دج لقطاع الصحة من أجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة؛
- 43.2 مليار دج لدعم وتحسين شبكات تزويد السكان بالماء الشروب؛
- 57 مليار دج لتعزيز شبكات توصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت؛
- 14.7 مليار دج لدعم قطاع الشبيبة والرياضية وقطاع الثقافة؛
- 43.2 مليار دينار لقطاع التشغيل، ولدعم سياسات التضامن الوطني.

ب. **دعم التنمية الاقتصادية:** لدعم التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا خصصت السلطات العمومية حوالي 233 مليار دج، وزعت على النحو الآتي:

- 50 مليار دينار لتنمية مشاريع الري الفلاحية؛
- 137 مليار دينار لتطوير الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرق؛
- 39.3 مليار دينار لتنمية الصناعة والصناعة التقليدية وقطاع السياحة ولدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق الهضاب العليا.

ج. تخصيص حوالي 18 **مليار دج** لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دج لدعم وتطوير قطاع العدالة.

د. في إطار التنمية المحلية تم تخصيص حوالي 36.8 مليار لدعم مخططات التنمية البلدية.

ه. تخصيص غلاف مالي أولي قدره 29 مليار دج للشروع في إنجاز مدينة بوغزول الجديدة.(باشوش،**2011**، ص **75**).

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي (2010م-2014م).

هو برنامج للاستثمارات لعمومية خاص بالفترة 2001م-2014م، تمت دراسته والموافقة عليه 24 ماي 2010م، بعد اجتماع مجلس الوزراء، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات

الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001م-2004م، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005م-2009م، والذي دعم بالبرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا للفترة 2006م-2009م.

الفرع الأول: مضمون البرنامج الخماسي 2010م-2014م.

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في الإنفاق العمومي كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية، وقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوزها للفترات الحرجة في الأشهر الأخيرة لسنة 2008م وأوائل 2009م، والتي أعقبت ذروة الأزمة العالمية إلى تبديد مخاوف السلطات العمومية في الجزائر ومواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني، حيث يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010م-2014م، من النفقات 21.214 مليار دج، (أو مما يعادل 286 مليار دولار).

ويتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010م-2014م المحاور الرئيسة التالية:

أولا- تحسين التنمية البشرية: خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40% من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية، وذلك من خلال:

- إنجاز حوالي 5000 منشأة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 إكمالية و850 ثانوية؛
- إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي؛
- إنجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- إنجاز أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛

-برمجة إنجاز مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010م-2014م على أن يتم الشروع في إنجاز 800.000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014م؛

-توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛

(ملف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية أوت 2010)

-تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال إنجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛

-إنجاز أكثر من 5.000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛

-إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

ولتوضيح ذلك أكثر لدينا الجدول التالي الذي يبين المبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية والهدف لكل منها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010م-2014م والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية:

القطاع	المبلغ	عدد المشاريع	الهدف
التربية الوطنية	852 مليار دج	3000 مدرسة ابتدائية، و1000 متوسطة و850 ثانوية، وإقامة 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية ونصف الداخليات والمطاعم، وتكوين 136 ألف معلم عن بعد و78 ألف معلم في الطور الإكمالي.	تقليص نسبة شغل الأقسام، وتقريب المدارس أكثر فأكثر من التلاميذ الوسط الريفي.
التعليم العالي	868 مليار دج	إنجاز وتجهيز 322000 مقعد بيداغوجي.و161500 سرير و22 مطعما مركزيا.ومشاريع طور الإنجاز أي بمجموع طاقة استقبال تقدر بـ600000 مقعد بيداغوجي و360000 سرير و44 مطعما مركزيا ورفع تعداد الأساتذة الجامعيين إلى 50%.	تمكين الجامعة من استقبال مليوني طالب، وتحسين الظروف الاجتماعية للأساتذة
البحث العلمي	100 مليار دج	34 برنامجا وطنيا للبحث ووضع نظام لتقييم مشاريع البحث عبر شبكة الانترنت وإنشاء 200 مخبر بحث. إنشاء مركز وطني للبحث في البيوتكنولوجيا.	ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني، وتحسين الفضاء الذي ينشط فيه الأستاذ
الصحة	619 مليار دج	إنجاز 172 مستشفى، 45مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الاختصاصات، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه طبي، وأكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين.	تقليص الفوارق الصحية بين الولايات من خلال ضمان العلاج المتخصص عن طريق إنجاز مؤسسات إستشفائية متخصصة

		تعزيز الأطباء مع تكوين مبرمج في الخمس سنوات لفائدة حوالي 16000 طبيب عام وأزيد من 7000 طبيب مختص.	وهياكل جوارية متخصصة.
الشباب والرياضة	1130 مليار دج	إنجاز 20 ملعبا لكرة القدم، 750 مركب للرياضة الجوارية، وإنجاز فضاءات رياضية أخرى.	خلق مناصب شغل في مختلف الولايات.

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، 2012/07/01م، ص ص 38-40.

ثانيا- تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

خصص البرنامج الخماسي 2010م-2014م حوالي 40% من موارده للاستثمارات العمومية، تضمنت على الخصوص:

- رصد أكثر من 3.100 مليار لصالح قطاع الأشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ؛
- تخصيص أكثر من 2.800 مليار دج لقطاع النقل من أجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية الهياكل القاعدة للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط التراموي:
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة؛
- تخصيص حوالي 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

ثالثا- برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني:

يخصص البرنامج الخماسي 2010م-2014م أكثر من 1.500 مليار دج تضمنت ما يلي:

- تخصيص أكثر من 1.000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية؛
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج؛
- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البيتروكيماوية وتحديث المؤسسات؛
- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل ودعم التسهيلات

العمومية لإنشاء مناصب الشغل، وهذا من أجل تحقيق هدف إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

رابعا– تطوير اقتصاد المعرفة:

يخصص البرنامج الخماسي 2010م–2014م، حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الإعلام الآلي داخل مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية.

وقد أثار هذا البرنامج من حيث عبئه المالي على الخزينة العمومية عدة تساؤلات ولكن توضح ذلك من خلال ثلاث دواعي موضوعية وهي كالآتي:

أ. **السبب الموضوعي الأول:** في أن أي برنامج للتنمية يعتبر امتداد للبرنامج السابق تحت تسمية البرنامج الجاري حيث أن برنامج دعم النمو في حد ذاته كان يتضمن 1216 مليار دج (بين البرنامج الجاري إلى سنة 2004م).

ب. **السبب الموضوعي الثاني:** أن البرنامج الخماسي دعم النمو 2005م–2009م، ومنذ انطلاقه في 08 أفريل 2005م إلى غاية اختتامه في 31 ديسمبر 2009م، قد شهد عمليات توسعية جوهرية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة والتي تضمنت أكثر من أربعة برامج تكميلية لفائدة كل جهات الوطن (الجنوب، الهضاب العليا). **Service de première ministère , annesce de la declaratoin de politique generale ,16 october 2010,p38.39.**

ج. **السبب الموضوعي الثالث:** يتمثل في أن البرنامج الجاري حتى 2009م، قد خلف العديد من المشاريع التي تأخر تسليمها لأسباب عديدة أهمها ارتفاع المواد الأساسية الداخلة في الإنجاز كمواد البناء وخاصة الإسمنت والتي تسبب في إعادة تقييم 815 مليار دج برسم سنة 2010م.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الخماسي (2010م–2014م).

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010م–2014م، أكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي سيتم رصده لإنجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق أهداف وهي:

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي، ويتعلق الأمر بتحسين ظروف المعيشة اليومية للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية بمشاريع مولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات ، كما يهدف إلى تعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن، وكذا تحسين الخدمات العمومية (الوصول للعدالة إيصال الكهرباء والماء والغاز...)، إلى جانب فك العزلة عن المناطق النائية، وكذا مواصلة جهود الدولة في مجال تنمية وإصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها؛

-تحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات الضرائب والتجارة والعمل؛

- دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات حديدية لتوليد الكهرباء وتطير الصناعة البيتروكيميائية وتحديث المؤسسات العمومية(.بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010).

خلاصة :

تبين من هذه الدراسة أن الجزائر وبعد الوفرة المالية التي عرفتها في بداية الألفية الثالثة تم انتهاج سياسة تنموية توسعية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والمخطط الخماسي الذي رصدت لهم مبالغ جد ضخمة حيث ساهم هدا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب الشغل جد معتبرة ساهمت من التقليل من المعدل البطالة الذي عرف انخفاض معتبرا ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أنها في مجملها تبقى رهينة اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمورد أساسي تفوق 98% من

الصادرات وهدا ما يعقد الوضعية المستقبلية للدولة في القضاء على مشكل البطالة الذي يستدعي التنويع بهدف خلق مزيد من مناصب الشغل وتحسين البنى التحتية.

تمهيد :

إن التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية التي ميزت فترة التسعينيات من القرن الماضي جعلت كل الدول ومن بينها الجزائر، تبذل مجهودات جبارة من أجل التفاعل مع التحولات الاقتصادية العالمية، فهي ذا تحاول تقليص خسائرها في مواجهة العولمة، وتسعى لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشر التي تعتبر المحرك الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وفي هذا ا تبنت الجزائر مجموعة من الإصلاحات بإصدار جملة من القوانين التحفيزية التي تجعل من اقتصاد البلد أكثر انفتاح على الاستثمار المحلي والأجنبي.كما تهدف هذه الحوافز والتسهيلات الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار عموما وزيادة حجم التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، هذه التدفقات تعتبر المرآة العاكسة لنجاح الجزائر أو عدم نجاحها في وضع سياسة كفيلة باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم يتلاءم وتكلفة الحوافز الممنوحة وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

المبحث الثاني:تحليل إحصائيات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

المبحث الثالث:اثر برامج الإنعاش الاقتصادي على القطاعات الاقتصادية

المبحث الأول :واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الجزائر وكغيرها من الدول النامية تحاول تعزيز مسارها الاقتصادي وتهيئته للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية، مما ألزم الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية في محاولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كان أهمها تلك التي وضعت في سنوات التسعينات والتي احتوت على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: مراحل تطور قوانين الاستثمار بالجزائر.

مر قانون الاستثمار في الجزار منذ الاستقلال بثلاثة مراحل أساسية، تمثلت الأولى في فترة الستينات، والثانية تخص فترة الثمانينات من القرن الماضي أما المرحلة الثالثة فتعلق بالفترة من التسعينات من القرن الماضي إلى يومنا هذا كما يمكن تصنيف هذه القوانين إلى نوعين رئيسيين يتعلق النوع الأول بتلك الصادرة قبل الانفتاح الاقتصادي، أما النوع الثاني فيتمثل في القوانين الصادرة منذ بداية الانفتاح.

الفرع الأول: مرحلة قبل الستينات.

أولا– قانون الاستثمار لسنة 1963:

ركز هذا القانون على الاستثمارات الأجنبية في قطاعات ثانوية غير القطاعات الإستراتيجية التي كانت محتكرة من طرف الدولة، بالإضافة إلى إمكانية استرجاع وتمتلك حصص المستثمر الأجنبي، وقد نص هذا القانون على حرية الاستثمار للأشخاص المعنويين والطبيعيين الأجانب والمساواة أمام القانون خاصة في مجال الجبائي وضمان ضد نزع الملكية، حيث لا يكون نزع الملكية ممكن إلا إذ أصبحت الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستثمرة كما يؤدي نزع الملكية إلى تعويض عادل.

كما أن هذا القانون لم يعرف تطبيقا فعالا في الواقع بسبب أن المستثمرين شككوا في مصداقيتهباعتبار أن الجزائر كانت تقوم بتأميمات، حيث بينت الإدارة الجزائرية نيتها في عدم تطبيقها ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أودعت لديها. (**القانون رقم 63/277 المؤرخ في 1963/07/23 المتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية العدد 63**)

ثانيا– قانون الاستثمار لسنة 1966م:

بعد فشل قانون 1963م، تبنت الجزائر قانونا جديدا لتحديد دور رؤوس الأموال في إطار التنمية الاقتصادية، ومكانته وأشكاله والضمانات الخاصة به وارتكز هذا القانون على مبدأين هما:

- المبدأ الأول: يشير إلى تأكيد الدولة لفكرة احتكار المجالات الحيوية (مادة 02)، وللمستثمرين حق الاستثمار في قطاعات أخرى بعد الحصول على اعتماد مسبق من قبل السلطات الإدارية (المادة 04).

يمكن للدولة أن تكون لها مبادرة الاستثمار إما عن طريق الشركات المختلطة وإما عن طريق إجراء مناقصات لإحداث مؤسسات معينة (المادة 05).

- المبدأ الثاني: تمثل في منح الضمانات والامتيازات حيث تتمثل الضمانات في:
- المساواة أمام القانون لاسيما المساواة أمام القانون الجبائي (المادة10).
- حق تحويل الأموال والأرباح الصافية (المادة 11).

وتتمثل الامتيازات الأخرى في أنها جبائية تتعلق بالإعفاء التام أو الجزئي أو تناقصي من رسم الانتقال بعوض، والرسم العقاري (لمدة 10 سنوات)، والرسم على الأرباح الصناعية وغيرها (المادة 14).

وفشل القانون 1966م لأنه كان ينص على اتفاقية التأميم ولأن الفصل في المنازعات والنزاعات كا ن يخضع للمحاكم والقانون الجزائري.(الجريدة الرسمية، الأمر 66–277 المؤرخ في 15–06 1966م).

الفرع الثاني: مرحلة الثمانينات

- **قانون 82–13 المؤرخ في 28 أوت 1982م:**

نظرا لفشل قانوني 1963م و1966م جاء القانون رقم 82–11 المؤرخ في 21 أوت 1982 حيث تميزت ظروف إصدار هذا القانون نتهاج سياسة اقتصادية جديدة وصفت بالانفتاحية على الخارج والقطاع الخاص، كما سجل تراجع عن السياسة الاقتصادية التي كانت تعطي أولوية للقطاع الصناعي وتم إعطاء الأولوية للمنشآت الاجتماعية كالسكن والتهيئة العمرانية.

وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية فقد تبنت الجزائر في سنة 1982م قانون يخص تأسيس المؤسسات الاقتصادية المختلطة وسيرها، وتعد الشركات الاقتصادية المختلطة بمثابة شركات أسهم وتمثل المشاركة الجزائرية فيها 51% مع ضمان التسويق، أما الشركات الأجنبية فلا يمكن أن تتجاوز 49 % مع ضمان تكوين المستخدمين ونقل التكنولوجيا وتستفيد الشركات المختلطة من مجموعة من الحوافز المختلفة والتي يمكن إجمالها في الإعفاء من الضريبة العقارية لمدة

خمس(5) سنوات ومن الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة ثلاث (3) سنوات المالية الأولى (المادة 12)، وكذلك يقدم هذا القانون ضمانات للأطراف الأجنبية كالحق في المشاركة في أجهزة التسيير والقرار،

وضمان حق التحويل (**القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/28/09 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد،35**).

- **قانون الاستثمار رقم 86/13 المؤرخ في 19 أوت 1986م:**

لقد تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة البترولية بحيث لوحظ هناك انخفاض في المواد المحصل عليها بسبب تدهور أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار خاصة إن حوالي 96% من المواد المحصل عليها هي من مصدر الصادرات البترولية مما استدعت ضرورة تفهم السلطات الجزائرية لهذه الوضعية، ضرورة مبادرتها لإشراك الرأس المال الأجانب بقوة لسيرورة التنمية الاقتصادية وبالتالي استحداث إطار قانوني متجانس لهذه المبادرة.

وفعلا بادرت السلطات الجزائرية إلى إدخال تعديلات على قانون 13–82 الذي بقي عاجزا عن إعطاء نتائج مقبولة وذلك بإصدار قانون جديد يسمح بإعطاء الفرصة أكثر ويفسح المجال أمام الرأس المال الأجنبي لخدمة التنمية الاقتصادية.

وبتاريخ 19 أوت 1986م تم إصدار هذا القانون الجديد المتمثل في قانون 13–86 لإحداث التغيرات وكان يهدف إلى إقرار الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع الاقتصادي الجزائري وذلك في شكل الشركات المختلطة بكيفية كرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بالقانون السابق، فالشركاء الأجانب وفق القانون لجديد والذين يرغبون في شركة مع المؤسسات العمومية الجزائرية على أساس برتوكول اتفاق مخولون بالمشاركة في تحديد موضوع ومجالات تدخل الأطراف/ مدة دوام الشراكة المختلطة، وتعهدات وواجبات كل الأطراف، ولقد أبقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية ب 51% على الأقل.(**قانون رقم 13–86 المؤرخ في 1986/08/19م، المتعلق بتأسيس الشركة المختلطة وكيفية سيرها، الجريدة الرسمية، العدد35**).

الفرع الثالث: مرحلة التسعينات:

- **قانون النقد والقرض 1990م:**

بالرغم من أن القانون 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990م، كان الهدف منه هو تنظيم قواعد اقتصاد السوق وتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال وإعادة هيكلة النظام المصرفي بالجزائر وإعادة تنظيم البنوك التجارية، إلا أنه أكد على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب مزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر وهي:

–حرية الاستثمار بالسماح للمقيمين وغير المقيمين بتجسيد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى ذلك فقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر كما ألغى الشراكة المحلية والأجنبية بنسب 51%

و49% على التوالي، قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات أو الخلافات مع الطرف الأجنبي.وكذا التخلي نهائيا عن التمييز بين المقيمين وغير المقيمين، والقطاع الخاص والعام وبهذا فقد أكد على مبدأ المساواة بين مختلف المستثمرين.(أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012م، درايس، أكرامة).

●قانون سنة 1993م:

يتمثل هذا القانون في المرسوم التشريعي رقم 12–93 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993م المتعلق بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر والذي أصبح بموجبه مجال الاستثمار والامتيازات التي وفرها المشرع الجزائري في هذا الميدان أكثر وضوحا، ويعتبر بمثابة بداية الانفتاح الحقيقي للاقتصاد الجزائري؛ حيث أكد هذا المرسوم على بعض الأحكام الواردة في قانون النقد والقرض كذلك الخاصة بإلغاء التمييز بين الأجانب والمحليين والقطاع الخاص والعام كما تضمن تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة وتقديم ضمانات وامتيازات ضريبية وجمركية كما أكد على تحويل الأرباح ورأس المال والإقرار بمبدأ التحكيم الدولي لحل المنازعات وقد تأكد ذلك فعليا بانضمام الجزائر لأول مرة إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.(المرسوم التشريعي12–93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64).

الفرع الرابع: فترة بعد التسعينات.

●قانون الاستثمار سنة 2001م:

يعتبر الأمر رقم 01–03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001م المتعلق بتطوير الاستثمار والذي ألغى المرسوم التشريعي رقم 12–93 من أهم القوانين التي ارتكز عليها الاستثمار الأجنبي في الجزائر فقد أدى الأمر إلى توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا عل الدولة، وإلى تنظيم الإطار القانوني للخوصصة، حيث تم الاعتراف بجدية الاستثمار هذه الحرية تتعلق بأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين)، كما حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات .(الأمر 01/03 المؤرخ في 2001/08/20م، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47).

●الأمر رقم 08/06 المعدل والمتمم للأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار:

يهدف الأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006م إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر 03/01 المؤرخ في 2001/08/20م، المتعلق بتطوير الاستثمار، ويمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا الأمر في النقاط الموالية:

- تقليص الأجل المتعلق بمنح المزايا الخاصة بالإنجاز إلى اثنين وسبعين (72) ساعة، ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من المزايا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يتعلق بالاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- تقليص الأجل المتعلق بتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال إلى عشرة (10) أيام، ابتداء من تاريخ إيداع طلب الاستفادة من مزايا لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، فيما يتعلق بالاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- تضمن الأمر العديد من المزايا والإعفاءات المتعلقة بالضرائب والرسوم والحقوق الجمركية في إطار مرحلتي الإنجاز أو الاستغلال.

- **قانون المالية لسنة 2016م:**

شكل قانون المالية 2016م في نظر كثير من المحللين بداية تحول إستراتيجي في موقف الدولة الجزائرية من الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي ، يكرس التوجه الليبرالي للاقتصاد حيث تضمن أحكام جديدة تتيح للمستثمرين الوطنيين المقيمين الدخول في شراكة حقيقية مع المؤسسات العمومية الجزائرية، كما نص على إنشاء شركات تسيير الرأسمال الاستثماري، وأتاح إمكانية التمويل من مصادر خارجية أمام الاستثمارات الأجنبية أو بالشراكة، وفي المجال الجبائي التزم المشرع الجزائري بثبات التشريع بالمحافظة على معدلات الضرائب على الأرباح والرسوم على رقم الأعمال، وواصل دعم الإجراءات المتخذة في قانون المالية للسنة الماضية 2015م، بهدف تحسين المناخ الاقتصادي والقانوني للاستثمار في الجزائر.**(مهداوي عبد القادر،2016م، أدرار ص1)**

ويمكن إيجاز أهم ما جاء في قانون المالية لسنة 2016م بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط الموالية:

- **المزايا المتعلقة بالمجال الجبائي:**

تضمن قانون المالية 2016م عدة أحكام جبائية تتعلق بتحفيز الاستثمار على الرغم من أنه لم ينص على أي تعديل في قانون الاستثمار، ويمكن تلخيص أهم هذه المزايا الجبائية فيما يلي:

●**المحافظة على معدلات الضرائب والرسوم:** وهو ما من شأنه تعزيز الالتزام بشرط الثبات التشريعي المنصوص عليه في أغلب لاتفاقيات الجبائية التي أبرمتها الدولة الجزائرية.

تبسيط الإجراءات الجبائية: حيث نصت المادة 16 من قانون المالية 2016م، على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، واستبدال موافقة المديرية الجهوية للضرائب بمنح صلاحية الموافقة على الإعفاء الولائي المختص إقليميا.

●**إعادة استثمار الأرباح الموافقة للمزايا الجبائية:** بموجب المادتين 2 و51 من قانون المالية 2016م يكلف الملزمون بالضريبة المستفيدون من إعفاءات وتخفيضات في الضريبة على أرباح الشركات أو الرسم على النشاط المهني الممنوح لهم خلال مرحلة الاستغلال في إطار أجهزة دعم الاستثمار، إعادة استثمار حصة 30% من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات خلال 4 سنوات، ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية تخضع نتائجها للنظام التفصيلي، وتجدر الإشارة إلى أنه عن عدم احترام هذه لأحكام استرداد التحفيز الجبائي/ مع تطبيق الغرامات المنصوص عليها في التشريع الجبائي.

●**المزايا المتعلقة برأس المال والتمويل:**

بالنظر للمشاكل التمويلية الناجمة عن ضعف المنظومة البنكية في الجزائر، فقد تم استحداث آلية جديدة للتمويل والتسيير تتمثل في اعتماد شركات تسيير رأس المال الاستثماري.

●**في مجال الشراكة في رأس المال (الشراكة الأجنبية):** عزز قانون المالية 2016م، قاعدة 49/51 % المتعلقة بمشاركة المستثمرين الأجانب، بنص المادة 66 التي تضمنت نفس الشروط في مجالات المتعلقة بالإنتاج والخدمات والاستيراد.

●**في مجال تمويل الاستثمارات:** حيث حددت الفقرة الأولى من المادة 55 من قانون المالية 2016م القاعدة العامة لتمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة، باستثناء تكوين رأس المال، وهي اللجوء إلى مصادر التمويل المحلية ، في حين حددت الفقرة الثانية من نفس المادة إمكانية اللجوء إلى مصادر تمويل خارجية فيما يتعلق بالاستثمارات الإستراتيجية الضرورية وبترخيص من الحكومة. . .

ويندرج هذا الإجراء في إطار تشجيع الاستثمارات الأجنبية مع المحافظة على سلطاتها السيادية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية. **(القانون رقم 15/18 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية 2016 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد72)**

المطلب الثاني:الإطار المؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرع الأول: المجلس الوطني للاستثمارL'investissement le Conseil National de (CNI):

هو هيئة حكومية أنشأت من طرف وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بموجب القرار رقم – 01 03بتاريخ 20أوت ،2001حيث يتولى الوزير المكلف الأمانة العامة للمجلس، ويتكون هذا المجلس من عدة أعضاء هم على التوالي:

– وزير المالية.

– وزير الطاقة والمناجم

ـــوزير التجارة.

– وزير الصناعة.

– وزير المساهمة.

– وزير التهيئة العمرانية.

وحددت مهام هذا المجلس على النحو التالي:

-يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار وأولوياتها

-يقرر حق الامتيازات و التحفيزات الإضافية .

– يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.

– يصادق على اتفاقيات الاستثمار.

– إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمارات **ANDI**لحساب الدولة والمستثمر، كما يحدد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.

- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات؛ لكن ومن خلال الأمر رقم 08-06المؤرخ في 15جويلية 2006الذي يلغي المادة 19من الأمر رقم 03 -01ويكلف المجلس الوطني للاستثمار بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار وسياسة الدعم وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار وسياسة الدعم و بصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام ه ذا الآمر (الأمر رقم **06/08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل و المتمم للأمر رقم 01/03 المتعلق بتطوير الاستثمار الجريدة الرسمية العدد 47**)

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI :

de l'investissement développement L'agence Nationale du"

جاءت هذه الوكالة لتحل محل وكالة ترقية و دعم و متابعة الاستثمار (APSSI) بمقتضى الأمـــر رقم 03-01مؤرخ في 20أوت 2001، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولها هياكل لا مركزية على المستوى المحلي، كما يمكن لها إنشاء مكاتب تمثيل في الخارج.

من أهم الأدوار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار نجد مايلي:

1 – استقبال وإعلام المستثمرين المقيمين وغير المقيمين من أجل مباشرة مشاريعهم الاستثمارية.

2 – منح المزايا المتعلقة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

3 – تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد.

4 – تسيير صندوق دعم الاستثمار المذكور في المادة 28من المرسوم التشريعي 03-01المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20أوت 2001.

5 – التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء (زين منصوري واقع وأفاق سياسة الاستثمار بالجزائر مجلة شمال افريقيا العدد 2 سنة 2005 ص134).

الفرع الثالث :الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الاستثمار:

Le Ministère Délégué du chef du Gouvernement chargé de la participation et la promotion de l'investissement:

يترأسها رئيس الحكومة حيث تضطلع بالمهام التالية:

- تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخوصصة.
- اقتراح إستراتيجيات ترقية وتطوير الاستثمار.
- تحديد مختلف الامتيازات المتعلقة بالاستثمار .

الفرع الرابع : الشبابيك الوحيدة اللامركزية

الشباك الموحد اللامركزي هو فرع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المنشأة عبر الولاية، يضم إضافة على إطارات الوكالة ،ممثلي الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار،تم إنشائها على مستوى التراب الوطني بموجب المادة رقم 23من الأمر رقم 03-01المؤرخ في ، 20/09/2001يؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الاستثمارات حيث يتكفل باستقبال الإعلانات،الاستعلام والتوجيه و الإرشاد و المساعدة في

كل ما يتعلق بالمشروع الاستثماري استخراج شهادة الإيداع والسجل التجاري ، وقرار منح المزايا وكذا التكفل بالملفات التي لها علاقة بالخدمات الإدارية والهياكل الممثلة في الشباك الموحد.

كما يتم فيها إيداع و تسجيل التصريح بالاستثمار و طلب الامتيازات، ويتم من خلالها سحب قرار منح الامتيازات بعد 72ساعة من تسجيلها لهذا الطلب.

ويعتبر الغرض من إنشاء الشبابيك الوحيدة عبر المستوى الوطني هو التخلص من متاعب البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحلين والأجانب http//: www.andi.dz/

المطلب الثالث: ترتيب الجزائر في المؤشرات الدولية لتقييم مناخ الاستثمار.

●مؤشرات المخاطر القطرية:

يقيس هذا المؤشر درجة المخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المستثمر سواء كانت طبيعة سياسية أو اقتصادية أو مالية.

ويقسم المؤشر المركب للمخاطر القطرية إلى خمس مجموعات بحسب درجة المخاطرة كما يلي:

من 0 إلى 49.5 نقطة: درجة مخاطر مرتفع جدا.

من 50 إلى 59.5 نقطة: درجة مخاطر مرتفعة.

من 60 إلى 69.5 نقطة: درجة مخاطر معتدلة.

من 70 إلى 79.5 نقطة: درجة مخاطر منخفضة.

من 80 إلى 100 نقطة: درجة مخاطر منخفضة جدا. (**لعلمي، كرومي، ص 94**)

وهذا يعني أن درجة المخاطرة تنخفض كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه والجدول التالي يوضح وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية.

الجدول (3–1): وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2004–2012

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
درجة مخاطرة الجزائر	75.5	77.3	77.8	77.8	76.8	70.8	72	–	72

من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2010، 2011، 2012

يتضح من الجدول أن الجزائر خلال السنوات 2004م حتى سنة 2012م، عرفت درجة مخاطرة منخفضة يعود ذلك إلى الاستقرار السياسي الذي تميـــزت به هذه الفترة خاصة بعد تبني الجزائر خطة إصلاح اقتصادي

وسياسي شامل، وموافقة الحكومة على قوانين تتعلق بالمصالحة الوطنية والمصادقة على النصوص الكاملة لميثاق السلم والمصالحة سنة 2006

كما أن مؤشر وكالة داند أند براد ستريت المخاطر القطريةDun and Bradstreet ، منح الجزائر التصنيف DBSC ، في سنة 2010م وهي درجة مخاطر معتدلة وتراجعها بدرجة واحدة عند سنة 2012م، والتي صنفت فيها في درجة DBSb ، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–2) وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المخاطر القطرية من:

المؤشر	داند أند براد ستريت		اليورومني	الكوفاس	
ترتيب	132دولة 2010	133دولة 2012	186دولة 2012	165دولة 2011م	157دولة 2012.
الدرجة	DBSb	DBSC	40.01	A4	A4

المصدر:من إعداد الطالبتانبالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2010، 2011، 2012

أما المؤشر يورمني فقد منح للجزائر 40.01 نقطة من أصل 100 في سنة 2012 وهو تصنيف يضع الجزائر في درجة المخاطرة المعتدلة ما يؤكد قدرتها على الوفاء بالتزامها الخارجية.

●مؤشر سهولة أداء الأعمال للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال سنة 2005 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنويا عن مجموعة البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية، و هو مؤشر مركب يتكون من 10مؤشرات فرعية مكونة لقاعدة بيانات أداء الأعمال، يقيس المؤشر مدى تـــأثير القوانين و الإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية.

و قد أشار التقرير الصادر عن مكتب الأعمال الاقتصادية و التجارية الأمريكي لسنة 2013 إلى تحسن مناخ الأعمال بالجزائر بحيث أصبحت بمثابة سوقا ناشئة مستقرة وواعدة تمنح العديد من فرص الاستثمار للمستثمرين الأجانب، خاصة بعد صدور قانون المالية لسنة 2009الذي تضمن قاعدة الاستثمار 49/51 و البرنامج الخماســـي 2014/2010 الذي رصد مبلغ 286 مليار دولار للاستثمارات العمومية، حيث خصص هذا البرنامج نسبة 40% لتحسين التنمية البشرية و 40%لقطاع الخدمات، أضف إلى ذلك القانون الجديد للمحروقات و قانون المالية لسنة 2013اللذان تضمنا تدابير تهدف لتشجيع الاستثمار الأجنبي وتسهيل الجباية الجمركية و تحويل الأرباح إلى الخارج هذا فضلا عن تخفـــيض معـــدل الضريبة علـــى الشركات من

25% إلى 30% واعتمـــاد قـــوانين جديدة للإجراءات المدنية و زيادة كفاءة المحاكم دف تعزيز سرعة إنفاذ العقود التجارية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،2009 ، ص171)

و نتيجة لتلك الجهود احتلت الجزائر المرتبة 14عربيا و 147عالميا من حيث مناخ الأعمال سنة 2014 بعدما صنفت في المرتبة 16عربيا و 152عالميا سنة،2013 بالرغم من هذا التحسن لا يجب أن ننكر أن الجزائر مازالت متأخرة نسبيا من حيث جاهزية البيئة الاستثمارية لاستقطاب الأجانب مقارنة ببقية دول العالم خاصة العربية منها وفيما يلي جدول يوضح المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال و ترتيب الجزائر العالمي و العربي منها خلال 2013/2014.

الجدول (3–3): المؤشـــرات الفرعيـــة لمؤشر سهولة أداء الأعمـــال و ترتيـــب الجزائـــر العـــالمي منهـــا خـــلال الفترة 2013–2014

	الترتيب العالمي		الترتيب العربي	
المؤشرات الفرعية	2013	2014	2013	2014
مؤشر تأسيس المشروع	156	139	15	15
مؤشر استخراج التراخيص	138	122	15	13
مؤشر توصيل الكهرباء	165	150	19	18
مؤشر تسجيل الممتلكات	172	156	19	19
مؤشر الحصول على ائتمان	129	169	10	14
مؤشر حماية المستثمر	82	123	05	11
مؤشر دفع الضرائب	170	174	18	19
مؤشر التجارة عبر الحدود	129	131	16	14
مؤشر إنفاذ	126	120	13	10
مؤشر إغلاق المشروع.	62	94	04	06

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

– المؤسسة العربية لضـــمان و انتمـــان الصـــادرات، بيئـــة أداء الأعمـــال فـــي الـــدول العربيـــة لعـــام 2015،المؤشـــر العام لبيئة الأعمال نشرة فصلية، الكويت، العدد .04،2014

– المؤسســـة العربيـــة لضـــمان و انتمـــان الصـــادرات، بيئـــة أداء الأعمـــال فـــي الـــدول العربيـــة لعـــام 2014،المؤشـــر العام لبيئة الأعمال، نشرة فصلية، الكويت، العدد.04،2013

إن الوضع الحالي لمناخ الأعمال المتسم بالمركزية في اتخاذ القرارات، وصعوبة الحصول على الوثائق نتيجة للبيروقراطية، وانتشار الفساد الإداري، وضعف أداء الهيئات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، يجعل الجزائر وجهة صعبة للاستثمار ويقلل من حظوظها في الاستفادة من التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي دعم عملية التنمية خصوصا في ظل انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، وهو ما يجعل من عمليات الإصلاح المتعلقة بمناخ الاستثمار ضرورة ملحة في مختلف الجوانب.

أداء الجزائر في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار:

يوضح الشكل رقم (04)، ترتيب وقيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بالنسبة للجزائر مقارنة بتونس والمغرب، حيث يتضح الأداء الضعيف للجزائر في جاذبية الاستثمار الذي كان بعيدا عن تحقيق الأداء المطلوب، رغم التحسن الملحوظ في قيمة المؤشر التي تحسنت من 24.1 نقطة سنة 2013م إلى 33.9نقطة سنة 2015م، في حين كان أداء تونس والمغرب يفوق أداء الجزائر للسنوات2013م ،2014 و2015م ، إن هذا الأداء الضعيف جعل الجزائر تحتل مراتب متأخرة في هذا المؤشر حيث تراجعت من المركز 82 عالميا سنة 2013م، إلى المركز 87 عالميا سنة 2015م، في حين كان ترتيب كل من تونس والمغرب خلال السنوات 2013 و2014 و2015م، أحسن من ترتيب الجزائر، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لجعل مناخ الاستثمار في الجزائر أكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب، خصوصا وأن الجزائر تتوفر على مزايا مكانية عدة تؤهلها لاستقطاب جزء أكبر من التدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة عالميا.

الشكل رقم (04)، اداء الجزائر في المؤشر العام لجاذبية الاستثمار مقارنة بتونس والمغرب

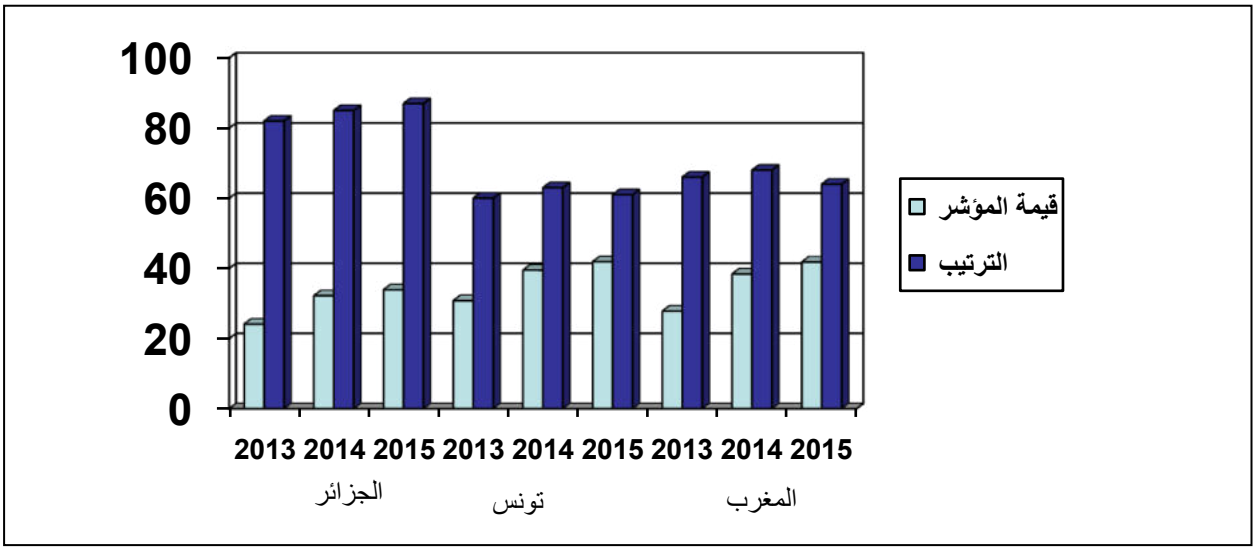

من إعداد الطالبتان، بالاعتماد على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2015،2014،2013

●تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر حسب مؤشر التنافسية العالمية:

يعد تقرير التنافسية العالمية أحد أهم التقارير التي يستند إليها المستثمرون الأجانب لتقييم مناخ الاستثمار في الدول، حيث يهدف إلى قياس قدرة الدول على النمو والمنافسة على المستوى الدولي، ويهتم بتحديد نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات، مما يؤهله ليكون أداة مساعدة على تبني لإصلاحات الهادفة للرفع من مستويات الإنتاجية وبالتالي مستويات المعيشة للشعوب.

وفقا لمؤشر التنافسية فقد تم تصنيف الجزائر ضمن الدول التي تمر بالمرحلة الثالثة من مراحل التنمية، وبالنظر إلى النتائج التي حققتها الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة (2005–2015م)، فإن الجزائر تصنف في المراكز العشر الأولى عربيا، حيث أحسن ترتيب لها هو المرتبة 76 في تقرير 2006–2007م، كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (3–4): أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة (2005–2015م).

السنوات	2005–2006	2006–2007	2007–2008	2008–2009	2009–2010	2010–2011	2011–2012	2012–2013	2013–2014	2014–2015
درجة المؤشر	3.8	3.9	3.9	3.7	3.9	4	4	3.7	3.8	4.1
الترتيب	82	76	81	99	83	86	87	110	100	79

المصدر: من إعداد الباحث لاعتماد على:

World Economic Forum, ***The Global Competitiveness Report*** (2006–2007)–(2014–2015).

مقارنة أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة 2012–2013 و2013–2014

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لسنتي 2013/2014 تحسن مرتبة الجزائر التنافسية حيث صنفها في الرتبة 100 من أصل قائمة تضم 148دولة متقدمة بفارق 10نقاط على الفترة2012/2013.

بالرغم من تقدمها وبالنظر إلى المعايير الإثنا عشر التي يعتمد عليها التقرير في قياس تنافسية البلدان، فلقد سجلت الجزائر أداء متواضعا لاسيما في بعض المؤشرات التي لها علاقة مباشرة بمناخ الاستثمار ونشاطات المستثمرين و هذا ما سيبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3–5):

مقاييس مؤشر التنافسية و ترتيب الجزائر العالمي منها خلال الفترات 2012م–2013م، و2013م2014م.

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر حسب تقرير 2012–2013		مرتبة الجزائر حسب تقرير 2013–2014	
	الرتبة من 1–144	النقاط 1–7	الرتبة من 1–148	النقاط 1–7
تصنيف التنافسية العالمي	110	3.7	100	3.8
المتطلبات الاساسية	89	4.2	92	4.3
مؤشر المؤسسات	141	2.7	135	3
مؤشر البنى التحتية	100	3.2	106	3.1
مؤشر الاقتصاد الكلي	23	5.7	34	5.5
مؤشر الصحة والتعليم الاساسي	93	5.4	92	5.4
معززات الكفاءة	136	3.1	133	3.2
مؤشر التعليم العالي و التدريب	108	3.4	101	3.5
مؤشر كفاءة سوق السلع	143	3	134	3.2
مؤشر كفاءة سوق العمل	144	2.8	147	2.9
مؤشر تطور الاسواق المالية	142	2.6	143	2.6
مؤشر الجاهزية التكنولوجية	133	2.6	136	2.5
مؤشر حجم السوق	49	4.3	48	4.4
عوامل تطور الابداع و الابتكار	144	2.3	143	2.6
مؤشر مدى تطور بيئة الاعمال	144	2.5	144	2.9
مؤشر الابتكار	141	2.31	141	2.4

من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

The global competetiveness repport word forum2013–2014 and 2012–2013 p88،

يتضح من خلال الجدول أن الجزائر تمكنت من تحسين ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي للفترة 2014/2013 و يرجع ذلك إلى تحسن أداء بعض مؤشرات قياس التنافسية كمؤشر حجم السوق الذي احتلت فيه المرتبة 48عالميا و مؤشر المؤسسات الذي عزز ترتيبه إلى المرتبة 135بعدما حل في المرتبة 141خلال الفترة 2012/2013.

إضافة إلى تحسن أداء مؤشر الصحة و التعليم حيث احتلت الجزائر المرتبة 92 متقدمة بفارق نقطة واحدة عن الفترة 2012/2013.

●تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الحرية الاقتصادية:

يعكس هذا المؤشر مجال التدخل الحكـــومي في الاقتصـــاد، و يستند علـــى 10عوامل أساسية متعلقة بالأداء الاقتصادي تتمثل في السياسة التجارية، التدخل الحكومي، السياسة النقديـــة، التدفقات الرأسمالية الموازنة العامة، النظام المصرفي، حقوق الملكية، سياسة الأجور و الأسعار، التمويل، السوق الموازية. ،(بوخاري ، 2012، ص34)

و قد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناءا على النقاط التي تسجلها الدولة:

و قد قسمت هذه النقاط على 04مجموعات كما يلي:

- دول حرة اقتصاديا بالكامل : (1.99 – 1).
- دول حرة إلى حد كبير : (2.99–2).
- دول غير حرة إلى حد كبير: (3.99 –3).
- دول غير حرة : (4.99–5). (دلال بن سمينة 2013 ص382) .

يتضح من الجدول أن الجزائر تأتي في أواخر ترتيب مؤشر الحرية الاقتصادية حيث كان أحسن ترتيب لها سنة 2008م، المرتبة 102 عالميا من أصل 162 دولة ، لتستقر عند المرتبة 157 عالميا من أصل 178 دولة سنة 2015م، وهو ما يعكس وجود تشوهات في مناخ الاستثمار تعيق أداء المستثمرين الوطنيين والدوليين.

الجدول رقم (3–6)

أداء الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2005–2015م).

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب	114	119	134	102	107	105	132	140	145	146	157

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات قاعدة بيانات مؤشر الحرية الاقتصادية، متوفر على الرابط الموالي:

http://www.heritage.org/index/explore?view-by region country

- **تقييم مناخ الاستثمار حسب مؤشر الشفافية الدولية :**

رغم امتلاك الجزائر للآليات القانونية المتعلقة بمكافحة ظاهرة الفساد مثل القانون رقم 06/01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، وإنشائها لهيئات متخصصة في مكافحة الفساد مثل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ومصادقتها على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمحاربة الفساد؛ إلا أن هذه الجهود تبقى محدودة الأثر ودون فعالية من الناحية العملية، نظرا لتفشي البيروقراطية وانتشار حالات الفساد في مستويات متعددة، حيث تأخر ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2005–2014م، أين كان

أحسن أداء لها خلال هذه الفترة هو المرتبة 84 لسنة2006 م، مما يؤكد انخفاض مستوى الشفافية وارتفاع معدلات الفساد التي جعلت المنظمات الدولية تعتبره من أبرز معوقات الاستثمار في الجزائر، مما يؤثر سلبا على نظرة المستثمرين الأجانب لمناخ الاستثمار في الجزائر ويؤثر أيضا على حجم التدفقات الوافدة من الاستثمارات مستقبلا .**محمد بن مسعود 2016 ص301**

الجدول رقم (3–7): ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2005–2014 .

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الترتيب	97	84	99	92	111	105	112	105	94	100

المصدر من إعداد الباحثةبالاعتماد على معطيات منظمة الشفافية الدولية.

المطلب الثالث :عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أولا –معوقات اقتصادية:

من بين معوقات الاقتصادية التي ساهمت في الجزائر ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر ما يلي:

- **الاستقرار السياسي :**

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن علاقة قوية بين غياب هذا عامل في بلد ما وتحضير جلب الاستثمارات في هذا البلد.

ونظرا للوضعية الاقتصادية والأمنية التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان لاستمرار وعلى رأسها" الكوفاس "من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد مخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحددة الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها .

- **عدم وجود سوق المنافسة:**

ويمكن إرجاع ذلك إلى عوامل التالية :

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد سوق وهذا نظرا لصعوبة انتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأس مالي كما أن الآليات

التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.

- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فغن عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الموازنة العامة والاقتصاد الوطني.
- الاستثمار الأجنبي المباشر، مرتبط ارتباط وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على قيام بهذه العمليات وهذا القطاع يصل بعد إلى مستوى مطلوب رغم أن نشاطه يمثل44% من النشاط الوطني .
- المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواء بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي.
- عدم فعالية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوير وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى لعدم قيامها مما بتعهداتها اتجاه متعاملين والمجتمع.
- انتشار ظاهرة المخدرات والاتجار فيها تجعل السوق الجزائرية محل الشك.
- حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة2006 م، فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر.

فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من التكلفة النقدية في سوق الوطنية .

- **عائق العقار** :من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار فالعقار عامل مساعد جدا على الاستقرار المستثمرين كما أن العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترضه ما يلي :
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي والتي تفوق السنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائه بعد عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط
- **أمن المنطقة الصناعية :**

كما أن العقار الفلاحي لا تختلف مشاكله كثيرا عن العقار الصناعي إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي وذلك من جراء صعوبة عمل المنتخبين على الأرض لا يملكونها على الرغم من إصداره عدة قوانين كان من بينها 18-83 في 31 أوت1983 م المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.

أما العقار السياحي في الجزائر فإنه يعاني من مشاكل عديدة نذكر منها :

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحة.
- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي وانتشار البناءات الفوضوية.
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث وغياب قواعد العمران.
- تعرض العقار السياحي لأطماع مختلفة تترتب عنها مضاربة في الصفقات العقارية المتعلقة بقطع الأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي) .**قويدري،2011م، ص.(102**

ثانيا –المعوقات القانونية الإدارية :

- **الفساد الإداري :**

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب .أو السلطة لأعراض الشخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على رشوة .

- **عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:**

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في دول المضيفة وصاحبة هذا الجهاز فعالا في استقبال المستثمرين الأجانب والملاحظة في كثير من الدول النامية التي تمتاز بالجهاز جمركي بيروقراطي متعفن أدى بالكثير من رجال الأعمال إلى الرجوع من حيث أتو في أول طائرة تكون بالمطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين وتلعب الجمارك دورا فعالا هذه العملية للأسباب التالية :

- إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.
- إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات تكون حافزا للمستثمرين على قيام بالمشاريع.
- إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية خاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعادلات الاقتصادية غير قانونية .

- **عوائق قانونية أخرى:**

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونها وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جهود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفي وحتى بعض قطاعات صناعية) .قويدري،**2011**م، ص**103**).

المطلب الرابع :حوافز وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في هذا المطلب نستعرض مختلف الحوافز والضمانات التي تقدمها الجزائر لاستثمار الأجنبي المباشر بهدف جلب المزيد من التدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل في شكل استثمارات مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

أولا –الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر :

عرفت الفترة1993 م2006-م صدور قانونين ينظمان النشاط الاستثماري في الجزائر هما :

المرسوم التشريعي 12-93 الذي امتد سريان مفعوله من أكتوبر1993 م إلى أوت2001 م.

الأمر رقم 03-01 الساري المفعول من أوت2001 م إلى يومنا هذا مع تعديل بعض مواده في شهر جويلية 2006م.

لهذا سنكتفي بعرض مزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر بموجب الأمر رقم 03-01 المعدل والمتمم بالأمر رقم.08-06

ذلك أن مزايا المقدمة لاستثمار المدروس بموجب المرسوم التشريعي رقم 12-39 لم تلغ كلها بل بقي أغلبها معتمدا في الأمر 03-01 مع تعديل في بعضها.

فمن خلال الأمر 03-01 المعدل والمتمم المتعلق بتطوير الاستثمار، منح المشرع الجزائري مجموعة من المزايا بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على إقامة مشاريعهم في الجزائر، وفق نظامان على النحو التالي بيانه :

- **مزايا النظام العام** :تستفيد من هذا النظام الاستثمارات المنجزة خارج قطاع المحروقات وأيضا الاستثمارات غير المعنية بالنظام الاستثنائي، وقد حدد المجال الزمني لاستفادة من مزايا هذا النظام بفترة الإنجاز فقط وتتمثل هذه مرايا في :

- الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل سلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.

- الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل مقتنيات عقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
- تطبيق نسبة المحفظة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاص بالاستثمار المعني.

هذا بخصوص مزايا النظام العام وفق الأمر 03-01 والتي تخص فترة الإنجاز فقط دون فترة الاستغلال وهي الفترة التي منحها، الأمر رقم 08-06 السابق الذكر، مزايا أخرى تمثل في الإعفاء من الضريبة عل الأرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة 3 سنوات بعد معاينة المشروع في النشاط أي خلال فترة استغلال الاستثمار.

أما فترة الإنجاز فتتم تثبيت الميزتان) أ (و)ب(، أعلاه وعدلت الميزة) ج (بمنح الإعفاء الكلي من الحقوق الجمركية على السلع المستوردة الخاصة بإنجاز الاستثمار بدلا من تطبيق نسبة المنخفضة في هذا المجال .

- **مزايا النظام الاستثنائي**:تستفيد من مزايا هذا النظام :

- الاستثمارات التي تنجز في مناطق مختلفة خاصة التي يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
- الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لاقتصاد الوطني المحددة أيضا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

وتتنوع مزايا النظام بين فترة الإنجاز وفترة الاستغلال على النحو التالي بيانه :

- **بخصوص فترة الإنجاز** :تستفيد الاستثمارات المعنية بهذا النظام من :
  - الميزتان (أ) و(ب)، السابق ذكرهما في مزايا النظام العام أعلاه.
  - تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها2% ، فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأسمال
  - تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف إقامة المنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
  - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على السلع المستوردة ذات الصلة بإنجاز الاستثمار، غير أن هذه الحقوق تم من خلالها إعفاء المستثمر منها نهائيا عندما عدل الأمر رقم 03-01 بالأمر رقم 06-08.
- **بخصوص فترة الاستغلال** :تتلخص المزايا الممنوحة وفقا لأمر رقم :03-01
  - الإعفاء خلال مدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني والضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، لكن هذه الأخيرة الإعفاء

من الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة ألغيت سنة2006 م، عندما عدل الأمر رقم-01 03وأصبحت الأرباح الموزعة خاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي.

- الإعفاء لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

يضاف إلى ما سبق في إطار النظام الاستثنائي، إمكانية استفادة الاستثمارات ذات الأهمية بالنسبة لاقتصاد الوطني ، من مزايا تمنح عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ومما يعزز هذه لمزايا أن القطاعات المفتوحة للمستثمرين الأجانب، تتميز بعدم وضع حدود نسبية على الرأسمال الأجنبي، وبهذا تستفيد الجزائر من ميزة مقارنةCampattif» »، واضحة فبعض الدول ترخص بملكية أجنبية كاملة (100%)، في قطاعات النشاط المحددة بالقانون (مصر)، أو في بعض القطاعات فقط (تونس)، كما سمح القانون التجاري بإمكانية اختيار الشكل القانوني للمؤسسة الملائم للنشاط المرغوب والذي يمنح مزايا أكثر من الناحية الجبائية.(د. بعداش، 2008م، ص169).

ثانيا– الضمانات المقدمة لاستثمار الأجنبي المباشر:

تضمن الباب الثالث من الأمر رقم 01–03 السالف الذكر الضمانات الممنوحة للمستثمرين الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب نلخصها في النقاط التالية:

- المساواة وعد التمييز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات صلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.
- الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار هذا الأمر 01–03 مهما كانت المراجعات و/أو الإلغاءات التي قد تحدث مستقبلا، إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني صراحة.
- الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، إذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به يترتب عليها تعويضا عادلا ومنصفا.
- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية خاصة وأن الجزائر انضمت سنة 1988م بتحفظ إلى الاتفاقية التي صادق عليها المؤتمر الأمم المتحدة المتعلقة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها، ووافقت سنة 1995م على كل من اتفاقية التسوية المتعلقة بالاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى والاتفاقية المتضمنة إحداث الوكالة الدولية لضمان الاستثمارات.

هذا بالإضافة إلى إبرام الجزائر لعدة اتفاقات ثنائية مع العديد من الدول العالم تشجع كلها المستثمر الأجنبي وتوفر له ضمانات متنوعة.

ضمان تحويل رأسمال المستثمر وعوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.(د.بعداش، 2008م،ص170).

المطلب الثالث: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 2004–2014م.

الجدول (3–8): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 2004–2014م

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد بالمليون دولار	882	1145	1888	1743	2632	2754	2301	2580	1499	1693	1507

المصدر:

نلاحظ من خلال هذا الجدول رقم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2004 – 2014) قد شهد فقرة مهمة، حيث سجلت سنة 2004قيمة 882مليون دولار وهادا راجع لبيع الرخصة الثالثة للهاتف النقال لشركة" " WATANIYAللاتصالات الكويتية بالإضافة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي الذي كان يغطي الفترة الممتدة من 2001إلى غايةّ 2004وقد خصص له غلاف مالي قدره 525مليار دينار كما أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور ، كما أن الانفاق الاستثماري زاد بمعدل 20%وهذا بالمقارنة مع سنة 2001

كما استفادت الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار مشاريع برنامج ميدا (الأورو–متوسطي) بقيمة ستة مليارات يورو خلال عام 2004. حيث احتلت المرتبة الأولى بين هذه البلدان الأورو متوسطية التي استفادت من هذه المشاريع وواصلت ارتفاعها انطلاقا من سنة 2005بشكل متذبذب لكن دائما فوق مستوى المليار دولار ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها تحسن الوضع الأمني، بالإضافة إلى تحسن وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه السنة ليتأرجح بعد ذلك بين الزيادة والنقصان سنتي 2006 و 2007بمقدار 1,795و 1,665مليار دولار على التوالي ويبلغ مداه في سنة 2009بحجم تدفقات قدرت بـــ 2.74مليار دولار وبشكل مخالف للتوقعات فالجزائر لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية سنة2008 على ما يبدو من خلال ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 و لا

حتى في عام 2009 أين شهدت رقما قياسيا و هو يمثل القمة التي لم تصل إليها الجزائر على طول مسيرة انفتاحها على الخارج وهادا راجع أن الجزائر مع بداية سنة 2005انطلقت في بعث برنامج اقتصادي جديد لدعم النمو الاقتصادي للفترة (2005 2009) يتمثل في بعث برنامج استثماري قدره 55مليار دولار أمريكي ،أي ما يعادل حوالي (4200مليار دينار)، وهو برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك لغرض تدعيم البنية التحتية وكذا تنشيط القطاعات الاقتصادية، بالإضافة الى العديد من المزايا و الإعفاءات المتعلقة بالضرائب و الرسوم و الحقوق الجمركية في إطار مرحلتي الانجاز أو الاستغلال التي تضمنها الامر رقم 06/08 المتعلق بتطوير الاستثمار

بعد ذلك نزلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تحت سقف المليارين في سنة 2012لتسجل1.49 مليار دولار وبانخفاض 40 %عن سنة 2011وكان ذلك نتيجة لتراجع التدفقات الاستثمارية على المستوى العالمي بنسبة 18.2% وكذلك بداية تطبيق قاعدة 51/49والتي تحد من مساهمة الشركاء الأجانب وتفرض على المستثمر الأجنبي البحث عن شركاء محليين للحصول على المشاريع و أيضا انخفاض أسعار المحروقات بداية منتصف سنة 2014 التي أثرت بشكل مباشر على الاستثمار في قطاع المحروقات الذي يعتبر أهم مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر

تُفسر هذه المعطيات بأن الارتفاع المستمر والمتواصل في حجم الاستثمارات العمومية يرجع إلى الضخ المتواصل للنفقات الاستثماريةمن خلال البرامج التنموية التي انطلقت في الفترة 2001–2004 مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بحوالي 07مليار دولار، ثم مع تواصل الارتفاع الكبير للعوائد النفطية تم تخصيص مبالغ أكبر وصلت إلى حوالي 180مليار دولار خلال الفترة 2005 – 2009وهي فترة تنفيذ البرامج التكميلية لدعم النمو، وبعد ذلك تم الانطلاق في البرنامج التنموي الخماسي 2014–2010مخصصات وصلت إلى حوالي 286مليار دولار.

مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نقصد بمخزون الاستثمار تقدير القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المستثمرة داخل البلد المضيف، و قد شهد مخزون الاستثمار في الجزائر تطورا ملحوظا من سنة لأخرى خلال الفترة 4200 – 4201 حيث سجل ســـنة 2004 ما قيمته 7071.8مليون دولار أمريكي ليرتفع سنة 2005إلى 8216.8 مليون دولار، و قد حقق سنة 2009 ما قيمته 17255.8مليون دولار، و يرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة نتيجة لاستقرار بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و تحسن البيئة الاستثمارية، وإصدار

تشـــريعات بالاســـتثمار المحلي و الأجنبي هذا فضلا عن التسهيلات والتحفيزات والضمانات التي تقدمها الوكالات المهتمة بتنظيم الاستثمار في إطار جلب المزيد من الاستثمارات، إلى جانب الشروع في تنفيذ تدابير وبرامج المخطط الخماسي الأول (2005-2009)و قد بلغ مخـــزون الاستثمار أعلـــى مستوى له سنة 2013 ليحقق ما قيمته 25297.8مليون دولار ويفسر هذا الارتفاع بتحسن الوضع الاقتصادي للبلد نتيجة الانعكاسات الايجابية للجهود الحكومية في إطار تنفيذ المشاريع والخطط التنموية المنجزة ضمن المخطط الخماسي الثاني (2010- 2014) و فيما يلي شكل توضيحي لتطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الشكل رقم (05): تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

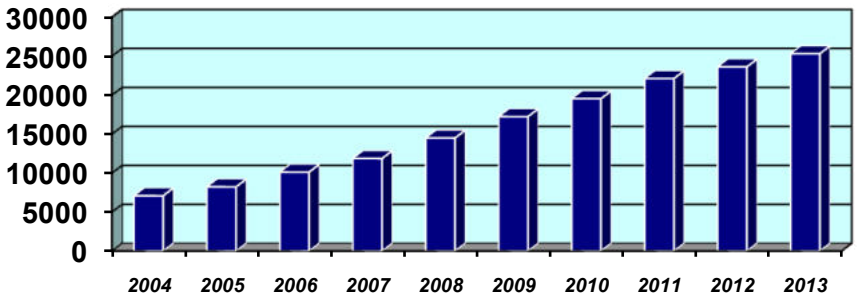

المطلب الثاني التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم(3–9): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة مليون د.ج	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	1.6	5495	0.23	619	0.54
البناء	95	16.84	59713	2.54	18675	16.4
الصناعة	324	57.45	1613708	68.55	63928	56.14
الصحة	6	1.06	13573	0.58	2196	1.93
النقل	19	3.37	12405	0.53	1639	1.44
السياحة	10	1.77	462619	19.65	14080	12.36
الخدمات	100	17.73	97145	4.13	11242	9.87
الاتصالات	1	0.18	89441	3.8	1500	1.32
	564	100	2354099	100	113879	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تشير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة 2002–2014 إلى أن القطاع الصناعي قد تمكن من استقطاب اكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر و ذلك بنسبة 68.55 %أي ما يعادل 1613708 مليون د.ج و قد شكل عدد المشاريع الأجنبية المصرح بها خلال هده الفترة و التي بلغت 324 مشروع و يرجع السبب في ذلك إلى التدفقات التي استهدفت هدا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى خلال هده الفترة و من أهم الصناعات التي تـــم الاستثمار فيها ،الصناعة الميكانيكية مثل استثمار الشركة الفرنسية Michelin كذلك نجد الصناعة الغذائية التي عرفت انتعاشا في السنوات الأخيرة خاصة بدخول الشركة الفرنسية DANONE إلى السوق الجزائرية سنة ، 2002كذلك الاستثمار في مجال السكة الحديدية الذي تتولاه المجموعة الأمريكية (جنرال موتورز) ، بالإضافة إلى ذلك الاستثمار في مجال الحديد و الصلب مثل الشركة الهندية ، ISPAT كما يضـــم قطاع الصناعة أيضا مجالات حيوية ومربحة للاستثمارات الأجنبية كصناعة الأدوية التي استقطبت عددا من الشركات الأجنبية مثل: الشركة البريطانية ، Glaxo Smith klin كذلك مشاريع تحلية مياه البحر.

أما فيما يخص قطاع الزراعة لا يزال مهمشاً على الرغم ممـــا تتـــوفر عليـــه الجزائر من إمكانيات في هذا المجال، ويرجع ذلك لضعف الحوافز في هذا القطاع حيث تبلغ قيمته 5495 مليون دينار جزائري وتوظف 619منصب شغل، قطاع البناء والأشغال العمومية كذلك تعتبـــر حصـــته ضعيفة نوعا ما عند الأخذ بعين الاعتبار اهتمام الدولة بهذا القطاع، كذلك من الملاحظ ضعف نسبة قطاع الصحة حيث تبلغ قيمته 13573مليون دينار جزائري، وذلك لأنها محصورة في الصـــناعة الصـــيدلانية، بالإضافة إلى ذلك من الملاحظ ضعف قطاع السياحة) (% 1.77على الرغم مـــن الإمكانيات الســـياحية الهامة التي تتمتع بها الجزائر، كذلك نسبة الاستثمار في الاتصالات) (% 0.18وهـــذا راجـــع إلـــى قلـــة التحفيزات مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين على الاستثمار في هذا القطاع، مع الإشارة إلـــى أن أكثـــر القطاعات ازدهار من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الفترة هو قطاع النقل، ومـــع ذلـــك فـــإن الاستثمارات الموجهة للقطاعات خارج المحروقات تعتبر دون طموحات الاقتصـــاد الجزائـــري بـــالنظر للفرص الموجودة فيها.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.

تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العشر المستثمرة في الجزائر في الفترة ما بين جانفي 2003م و 2015م، وذلك باستثمارات تقدر تكلفتها الإجمالية ب 15280 مليون دولار، تليها كل من إسبانيا وفرنسا باستثمارات تقدر تكلفتها ب7860 مليون دولار و5950 مليون دولار على التوالي، ثم فيتنام

وسويسرا باستثمارات تكلفتها 4743 مليون دولار، و4538 مليون دولار؛ ثم تأتي مصر كثاني دولة عربية باستثمارات تقدر تكلفتها ب4178 مليون دولار، في حين احتلت المملكة المتحدة والولايات المتحدة المرتبة السابعة والثامنة باستثمارات تكلفتها 3738 مليون دولار و3303 مليون دولار لكل منهما، لتحتل الصين ولكسمبورغ المركزين التاسع والعاشر في القائمة باستثمارات تكلفتها 2658 مليون دولار و2447 مليون دولار على التوالي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (06):

قائمة أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015 (الوحدة: مليون دولار).

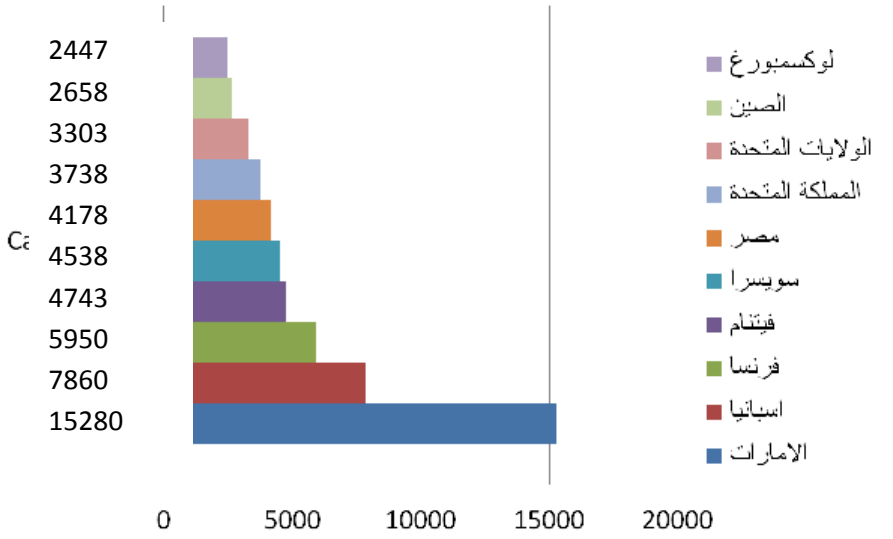

واستنادا إلى معطيات الجدول رقم (06–03) فقد حصلت الدول التي تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي على أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر في الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015م، بنسبة 38.06%، باستثمارات تقدر تكلفتها ب 26342 مليون دولار، تليها الدول العربية بنسبة 35.45%، وباستثمارات تكلفتها 24123 مليون دولار، ثم الدول الأسيوية بنسبة 17.20%، وباستثمارات تقدر تكلفتها ب11702 مليون دولار، في حين احتلت دول أمريكا وإفريقيا وأستراليا الأخيرة بنسبة 7.07%، و0.51%، و0.40% لكل منها على الترتيب، أما من حيث عدد الشركات العاملة في الجزائر خلال الفترة المذكورة فقد تصدرت فرنسا قائمة الدول ب 62 شركة، تليها الولايات المتحدة ب 31

شركة ثم الإمارات العربية المتحدة ب 25 شركة كأكبر دولة عربية مستثمرة في الجزائر، ثم تأتي بقية الدول كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (03–10):

مصادر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في الفترة مابين جانفي 2003م و2015م.

الترتيب	الدولة	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	الإمارات	25	26	11561	15280
02	اسبانيا	20	24	6702	7860
03	فرنسا	62	81	10011	5950
04	فيتنام	2	2	1999	4743
05	سويسرا	7	12	5874	4538
06	مصر	9	11	7350	4178
07	المملكة المتحدة	18	24	2033	3738
08	الولايات المتحدة	31	34	3210	3303
09	الصين	12	12	9566	2658
10	لوكسمبورغ	1	3	4349	2447
11	قطر	2	2	3089	2150
12	تركيا	5	5	4628	1941
13	روسيا	3	4	580	1346
14	تونس	17	22	2018	1132
15	السعودية	8	13	3464	933
16	ألمانيا	14	17	4922	669
17	كندا	7	7	597	645
18	ايرلندا	4	4	354	478
19	سنغافورة	1	1	425	468
20	برمودا	1	1	214	443
21	البرازيل	1	1	214	443

22	جزر الباهاما	1	1	214	443
23	جنوب إفريقيا	1	1	638	350
24	ليبيا	1	1	819	321
25	استراليا	1	1	1012	270
26	كوريا الجنوبية	10	7	2651	234
27	إيطاليا	6	6	815	219
28	ميانمار (بورما)	1	1	342	160
29	إيران	4	4	1268	152
30	المغرب	7	6	437	129
	أخرى	37	28	1797	422
	الإجمالي	375	306	93153	.68043

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، متوفر على الرابط الموالي:

http://www.iaigc.net/UserFile/file/ar/CountyRisk/algeria.pdf .

أما من حيث الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، فقد تصدرت شركة الإمارات الدولية للاستثمار (*Emirates International Investement*)، قائمة هم عشر شركات أجنبية مستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين جانفي 2003م و2015م، باستثمارات تقدر تكلفتها ب 5000 مليون دولار، تليها شركة ((*Vietnam Oil and Gas Corporation (Petro Vietnam*))، باستثمارات تقدر تكلفتها ب4743 مليون دولار، شركة (*Repsol SA*)، باستثمارات تقدر تكلفتها ب 3565 مليون دولار، كما احتلت الشركة المصرية (*Orascom Group*)، المرتبة السادسة باستثمارات تقدر تكلفتها ب2814 مليون دولار وذلك كما هو موضح من خلال الشكل الموالي:

شكل رقم (07):

قائمة أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين جانفي 2003م وماي 2015م (الوحدة : مليون دولار).

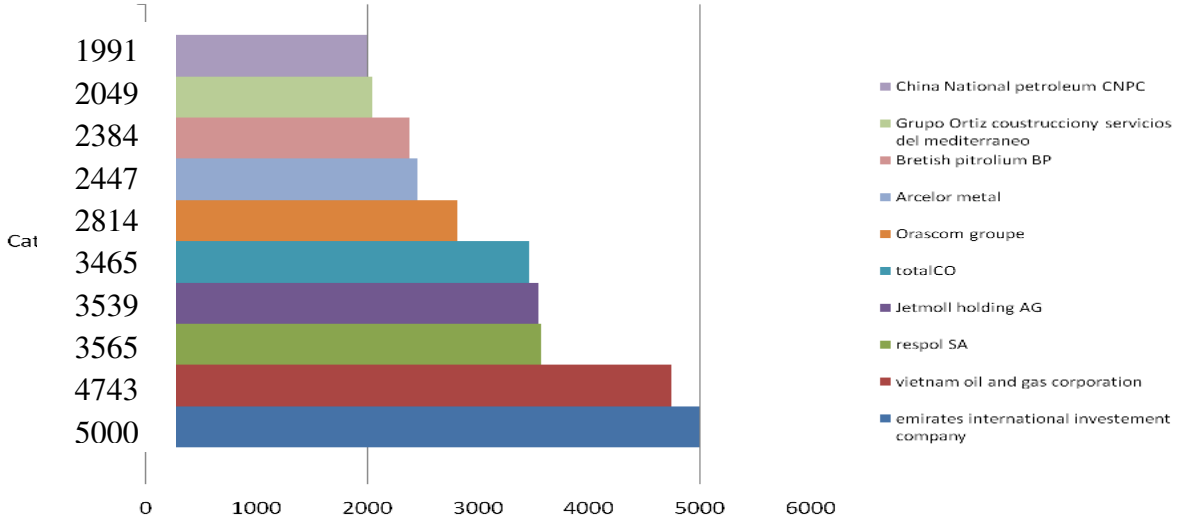

ولكن بالرغم من التطورات التي سجلتها الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات، إلا أنها تبقى ضعيفة ولا تتناسب مع الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر، ولعل سبب إحجام المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في مختلف القطاعات خارج المحروقات، يرجع إلى التعديلات التي مست القوانين المنظمة للاستثمارات الأجنبية، خصوصا تلك المتعلقة بتحديد حصة الشريك الأجنبي ب 49%، كحد أقصى مقابل 51% من رأس مال الشركة لصالح الطرف أو الأطراف الوطنية، وكذلك إلزام الشركات التجارية الأجنبية العاملة بالجزائر بالتنازل عن 30% من رأس مال الشركة لصالح الشركاء المحليين المقيمين، فضلا عن التعديلات المتعلقة بالتشريع الخاص بتحويل الأرباح إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي تسببت في انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الغربية والعربية نحو الجزائر. (بن مسعود،2016، ص196)

المطلب الرابع: أشكال توطن الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.

تسيطر الشركات متعددة الجنسيات على أغلب نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك بإجمالي 30 شركة موزعة على عدة قطاعات وفروع نشاط مختلفة، وكنتيجة لتعقد الإجراءات الإدارية، والبدء في التنفيذ، خصوصا فيما يتعلق بفتح فروع إنتاجية؛ فإن هذه الشركات تفضل التمركز في القطاعات الخدمية والتجارية بالشراكة مع متعاملين جزائريين وفق ما تنص عليه القوانين، والشكل الموالي يوضح أشكال توطن الشركات متعددة الجنسيات العاملة في الجزائر.

جدول رقم (03–11):

إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات الموطنة في لجزائر على أساس الشكل

الشركات المتعددة جنسيات	وكالات تجارية ونقاط البيع	شعب وفروع تجارية	استثمارات مشتركة	استحواذ	شراكة	فروع إنتاج	فروع خدمات	تعدد تسيير	وكلات خدمات
Dagris						01			
DANONE				01		01			
Neslté		01 فرع	01						
Castel Groupe						04			
Hyudai	45	01 شعبة							
Toyota	39	01 شعبة					01		
Arcelor Mittal			01				01		
BNP Paribas						01	01		
Orascom Télécom							01		42
Elwatania							01		108
.France bank							01		
Natexis							01		13
Société Général							01		84
Air Liquide				01					
Accion S A				01					
Gel Senwasser								01	
Ramery Batiment				03			01		
Bolloré									
Anadarko Petrolium					01				
BHP Billiton					01				
Total		2 فرع			01				
Wintershal			01						

Haier Group-co			04						
Accor			02						
Maritto		01							
Schlumbergere			01						
Schneider Electric				01					
Michelin				01					
Renault	18	01 شعبة							
Peugeot	29	01 فرع							
إجمالي عمليات التوطن	131 26.62 %	07 %1.42	04 %0.81	10 %2.32	03 %0.6	08 %1.62	08 %1.62	01 %0.2	320 %65.04

المصدر: عبد القادر ناصور،مرجع سابق، ص267.

بالرغم من كون الشركات الجنسيات الموطنة في الجزائر ذات سمعة عالمية؛ إلا أن وجودها في الجزائر يختلف عن توطنها في دول أخرى، حيث تركز في هذه الدول على الأنشطة الإنتاجية بالدرجة الأولى بالإضافة إلى النشاطات الأخرى (الخدمية، الشراكة،....الخ)، لكن نشاط الشركات في الجزائر يبقى ضعيفا مقارنة بالمعروض من الوفرات والإمكانيات التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري، حيث تركز هذه الشركات على قطاعات لا تخلق قيمة مضافة كبيرة، مثل الوكالات التجارية، ونقاط البيع، والتي وصلت عمليات التوطن فيها 131 توطنا بنسبة 26.62%، بينما بقيت الأشكال الأخرى للاستثمار كفروع الإنتاج، عمليات الاستحواذ والاستثمارات المشتركة ضئيلة إذ لم تتجاوز في مجموعها 25 عملية توطن، وذلك كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم (03–12):

إجمالي عمليات توطن الشركات الأجنبية في الجزائر بحسب شكل الاستثمار.

مؤسسات تجارية	مؤسسات إنتاجية	مؤسسات خدمية	شراكات	استحواذات	عقود تسيير	استثمارات مشتركة
07فروع وشعب (%1.42)	08فروع وشعب (%1.62)	08فروع وشعب (%1.62)	03 (%0.6)	10 (%2.32)	01 (%0.2)	04 (%0.81)
131وكالات تجارية ونقاط بيع (%26.62)		320وكالات خدمية (%65.04)				
%28.04	%1.62	%66.66	%0.6	%2.32	%0.2	%0.81

لقد استحوذ قطاع الخدمات على معظم عمليات التوطن الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات وذلك بنسبة 66.66%، يليه قطاع التجارة بنسبة توطنات بلغت 28.04%، وهذا بالرغم من إلزام الشركاء الأجانب بالتنازل عن 30% من رأس مال الشركة لصالح الشركاء المحليين المقيمين، في حين يبقى عدد الشركات المواطنة في القطاع الإنتاجي ضئيلا بنسبة 1.62% فقط من إجمالي عمليات التوطن، وذلك مقابل 94.7% للمؤسسات التجارية والخدمية.(ناصور،2014،ص268)

المبحث الثالث: أثر برنامج دعم الانتعاش على القطاعات الاقتصادية

تعتمد السلطات على برامج الإنعاش للاستجابة لمتطلبات الاندماج الاقتصادي على المستويين الإقليمي والعالمي، من خلال الاستثمار في تطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية وفق المقاييس العالمية من أجل مواكبة شروط الانفتاح الاقتصادي وجعل أداء الاقتصاد الوطني في مستوى التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية، حيث أن اتفاقيات الشراكة الأوروبية ومسار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يجب أن تترافق مع توفير البيئة الاقتصادية الضرورية لجعل الاقتصاد الوطني قادرا على تحفيز الاستثمارات المحلية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ويبين الجدول متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة : 2014-2004

الجدول رقم (03–13): متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (%) 2001–2014 :

القطاع	المحروقات	البناء والأشغال العمومية	الصناعة	الفلاحة	الخدمات
متوسط نسبة المساهمة في ن.م.إ	39.23	9.76	5.97	9.39	35.65

اعتماد على المصدر: باشوش 2016 ، ص147.

الشكل رقم (08): متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001–2014 (%) :

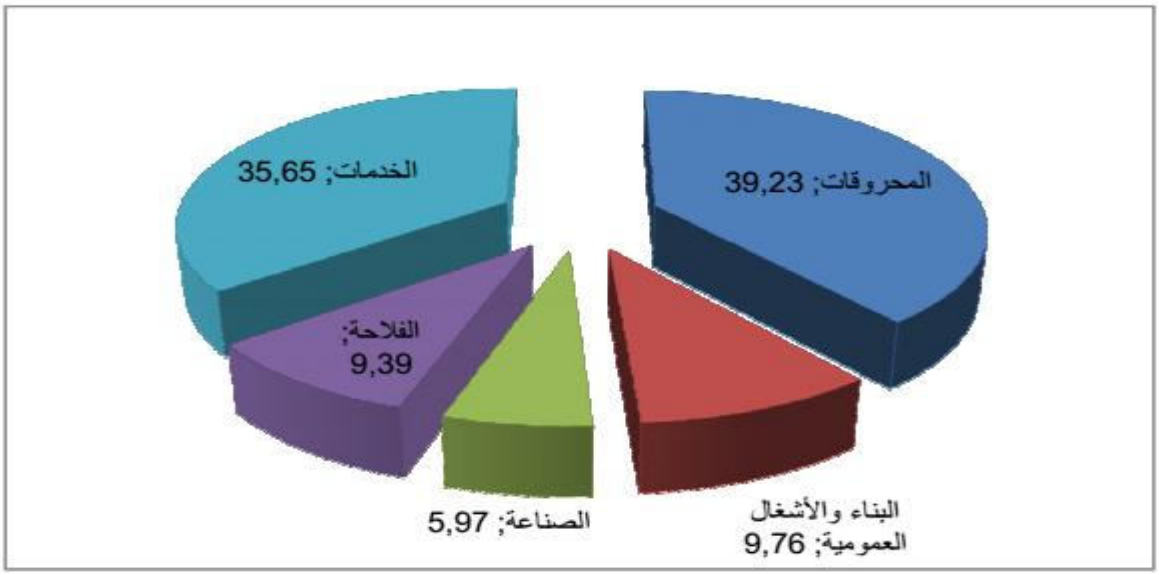

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال الجدول والشكل هيمنة قطاعي المحروقات والخدمات على نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ثم يأتي قطاع البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثالثة متبوعا بقطاع الصناعة بمتوسطين متقاربين عند حدود 9%أما القطاع الصناعي فقد احتل المرتبة الأخيرة بأضعف متوسط مساهمة بأقل من 6%.

وتفسر هذه المعطيات بكون قطاع المحروقات مازال هو المؤثر الرئيسي في معدل النمو الاقتصادي الكلي، ويعتبر القطاع الرائد والموجه للاقتصاد الوطني، ويأتي قطاع الخدمات في المرتبة الثانية بمتوسط هام بلغ أكثر من 35%بسبب تأثير ارتفاع الإنفاق العام على الخدمات الإدارية وانتعاش المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والأنشطة الخدماتية المرتبطة بها.

وفيما يتعلق بقطاعي البناء والأشغال العمومية والفلاحة اللذين استفادا من عدد معتبر من مشاريع السكن والبنية التحتية ومشاريع الدعم الفلاحي والتنمية الريفية، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة كل منهما أقل من 10%ولم تظهر بوضوح مدى مساهمة القطاعين بسبب هيمنة قطاع المحروقات.

أما القطاع الصناعي الذي بلغ متوسطه أقل من، 6%فبالرغم من تأثير قطاع المحروقات إلا أن هذا القطاع مازال بعيدا عن الدور المعول عليه كبديل للمحروقات.

وسوف نقوم بمتابعة تأثير البرامج التنموية على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2004 – 2014 من أجل معرفة انعكاسات تطبيق برامج التنمية على أداء الاقتصاد الوطني خلال نفس الفترة، عن طريق تتبع معدلات نمو كل قطاع ونسبة مساهمته في الناتج خارج المحروقات، وهذا من خلال دراسة وتحليل تأثير البرامج التنموية على كل من قطاع الخدمات، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصناعة، والقطاع الفلاحي.
(باشوش 2016 ص 148)

المطلب الأول: تأثير البرامج التنموية على قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات قطاعا مهما في الاقتصاد الوطني، ويمثل ثاني قطاع اقتصادي بعد قطاع المحروقات، يعكس هذا القطاع الحركية التي يعرفها الاقتصاد نظرا لارتباطه وتشابكه مع أداء باقي القطاعات الاقتصادية.

ولمعرفة تأثير البرامج التنموية الثلاثة خلال الفترة 2004-2014 على قطاع الخدمات نتتبع معدل نمو القطاع ونسب مساهمته في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (3–14): معدلات نمو قطاع الخدمات ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو قطاع الخدمات(%)	6.4	9.7	6.4	10.1	8.6	7.7	7.3	7.3	6.4	8.5	8.0
مساهمة القطاع في ن.م.إ خارج المحروقات	56.3	57.9	57.2	57.5	59.1	57.3	59.0	62.5	62.0	61.3	61.0

المصدر: (باشوش 2016 ص 149)اعتمادا على:

Données statistiques " Les comptes économiques de 2000 à 2014",N°709", ONS, juillet 2015 , p26

ويوضح الشكل الآتي تطور معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2004–2014:

الشكل رقم (09):معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2004–2014:

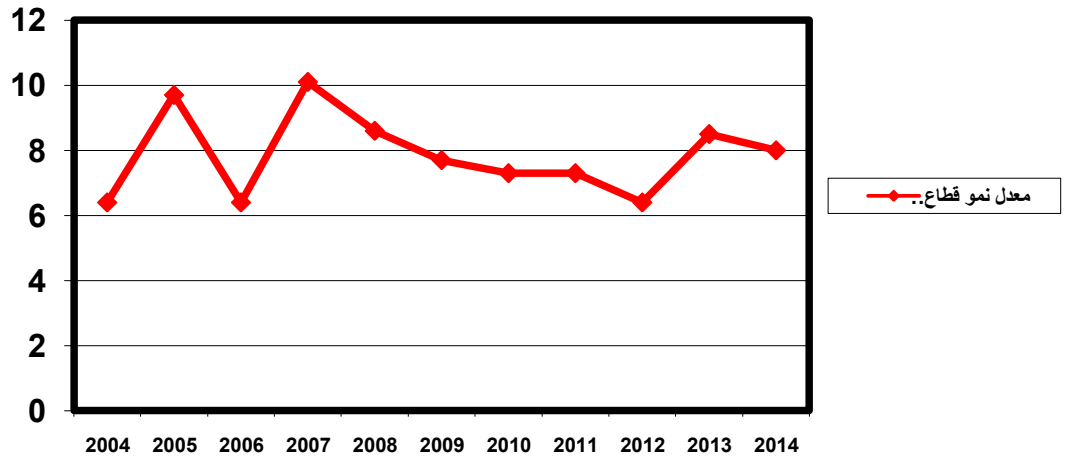

المصدر :من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي هي نسبة كبيرة في كل سنوات فترة تنفيذ البرامج التنموية حيث تهيمن على باقي القطاعات بمتوسط بلغ 58,53%ويمكن تفسير ذلك بسببين، السبب الأول هو الارتفاع الكبير في قيمة إنتاج هذا القطاع تبعا لسلسلة البرامج التنموية المتتالية التي رفعت من الطلب الكلي وبالتالي تحركت معها أغلب القطاعات، هذه الحركية في القطاعات الأخرى ساهمت في ارتفاع المبادلات التجارية الداخلية والخارجية والأنشطة المرتبطة بها، والسبب الثاني يعود إلى أن القطاعات الإنتاجية كالفلاحة والصناعة لم تصل إلى درجة النشاط والنمو التي

تسمح بتغيير طبيعة الهيكل الإنتاجي لصالح هذه القطاعات ورفع نسبة مساهمتها في الناتج خارج المحروقات، مما يهيئ المهيئة لقطاع الخدمات.

أما بخصوص تطور معدلات نمو قطاع الخدمات خارج المحروقات فنلاحظ أن هذه المعدلات قد عرفت في اتجاهها العام منحى تصاعد يا ح يث سجل أعلى معدل سنة 2007 بقيمة 10.1%، كما عرفت الفترات 2004، 2009 2014 معدل نمو قدرت بالقيم 6.4%، 7.7% و8.0 %على التوالي، ويمكن تفسير هذه المعطيات بكون معدل نمو القطاع يبقى معدلا مرتفعا طوال الفترة بسبب ارتفاع حجم المبادلات التجاريتي الداخليتي والخارج تي والأنشطة المرتبطة بها، ح يث ساهمت المشاريع التنموية الكب يرة والمتعددة والشاملة لمختلف الولايات في ز يادة هذه المبادلات في كل ولا تي من الولا يات وبين المناطق المختلفة، كما ساهمت البرامج التنموي تي المختلفة من خلال محاور دعم التنم تي الاقتصادي تي والتنم تي البشري تي في تحسين المؤشرات التنموي تي وارتفاع مداخيل الأفراد وهو ما زاد في معدل نمو قطاع الخدمات.

كما يمكن تفسير ارتفاع معدل النمو في الفترة2004 –2009 من 6.4% إلى8.5% بالارتفاع الكبير الذي عرفته مخصصات البرامج التكم يلي تي مقارنة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي ،2001–2004فقد بلغت مخصصات البرنامج التكم يلي لدعم النمو 2005–2009م، والبرنامجين التكم يليين لمناطق الجنوب والهضاب العلي 2006–2009م، ما مجموعه180 مليار دولار، سمحت هذه البرامج التكم يلي تي خاصة في قطاع البناء والأشغال العمومي تي بتنشيط مختلف الخدمات بشكل كبير في كل الولايات.

الارتفاع النسبي الكبير لمعدل نمو قطاع الخدمات خارج قطاع المحروقات في سنتي 2005 و (9.7% 2007و10.1% على التوالي يمكن تفسيره سنة2005 بانطلاق البرنامج التكم يلي لدعم النمو بمخصصات كبيرة) حوالي55 مليار دولار (والحرك تي التي أحدثها مقارنة ببرنامج الإنعاش الاقتصادي)حوالي 07مليار دولار(، أما سنة 2007 فيفسر ذلك بالنشاط بارتفاع الواردات ونشاط قطاع البناء والأشغال العموم تي مما رفع من خدمات النقل والأنشطة المرتبطة.

أما بخصوص الفترة 2010–2014 فنلاحظ بقاء متوسط معدل نمو قطاع الخدمات مرتفعا (7.5%)بسبب مواصلة سلسلة الاستثمارات العموم تي مع البرنامج الخماسي التنموي بمخصصات حوالي 286مليار دولار وهو ما ساهم في مواصلة انتعاش حركة المبادلات التجار تي الداخليتي والخارجي تي وخدمات النقل، كما يمكن تفسير تراجع متوسط الفترة2010–2014 عن الفترة2005– 2009بحوالي1% بالتشبع الذي وصل إليه قطاع الخدمات في ظل قيود الطاقة الاستيعابي تي للاقتصاد الوطني وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي. **(باشوش 2016 ص 150، 151، 152).**

المطلب الثاني: تأثير البرامج التنموية على قطاع البناء والأشغال العمومية

يمثل قطاع البناء والأشغال العمومية قطاعا إستراتيجيا للسلطات العمومية ترتكز عليه في تطوير الاقتصاد و ترقية الاستثمار المنتج للثروة، و يكتسي هذا القطاع أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية بما يوفره من بنية تحتية ومنشآت أساسية ومناصب شغل، وأيضا بسبب تداخله مع القطاعات الاقتصادية الأخرى ودوره المعتبر في تحريك هذه القطاعات.

وقد تضمنت البرامج التنموية مجموعة معتبرة من المشاريع المتعلقة بهذا القطاع، سواء في مشاريع السكن أو في مشاريع المنشآت والهياكل والأساسية حيث تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004ما يقارب نصف مخصصاته لمشاريع البناء والأشغال الكبرى والهياكل القاعدية كما تضمنت البرامج التكميلية لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009مجموعة كبيرة من المشاريع المتعلقة بقطاع البناء والأشغال العمومية مثل مشاريع مليون و10آلاف وحدة سكنية مشروع الطريق السريع شرق غرب ومشاريع إعادة تأهيل الطرقات، مشاريع الجسور والأنفاق، تحديث الموانئ والمطارات..الخ، وتواصل الترك ي بشكل كبير على هذا القطاع باعتباره قاطرة محركة للاقتصاد الوطني من خلال المشار يع الكبيرة التي تضمنها في البرنامج الخماسي التنموي 2010-2014خاصة ما تعلق بمشاريع السكن والبنية التحتية.وقد ركزت مشار يع الأشغال العمومية على تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- المساهمة القوية في دفع النمو الاقتصادي.
- المساهمة الكبيرة في توفير مناصب الشغل.
- التأثير المباشر في التنم ية من خلال الاستثمارات المسجلة و وكذلك من خلال التأث ير المضاعف على القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال الانعكاسات الهامة على الشغل و إنجاز المشاريع العمومية و توفير الهياكل القاعدية (**باشوش 2016 ص 152 153**).

ولمتابعة تأثير البرامج التنمو ية على قطاع الأشغال العموم ية نتتبع معدلات نمو القطاع وكذا مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجدول والشكل الموالين:

الجدول رقم (3–15): معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العموميةومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2004–2014:

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو قطاع ب.أ. العموميةي (%).	7,0	9.7	12.5	8.3	9.5	9.1	9.6	5.2	8.6	7.1	6.9
مساهمة القطاع في ن.م.إ خارج المحروقات (%).	15.0	15.2	16.3	17.4	17.7	17.8	17.8	15.7	15.6	15.6	15.9

المصدر :من إعداد الباحث باشوش 2016 ص 153 اعتمادا على:

Données statistiques " Les comptes économiques de 2000 à 2014", N°709", ONS, juillet 2015 , p26.

Données statistiques " Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014", .N°710", ONS, juillet 2015 , p15-p18

الشكل رقم (14): معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العموميةي خلال الفترة2001–2014

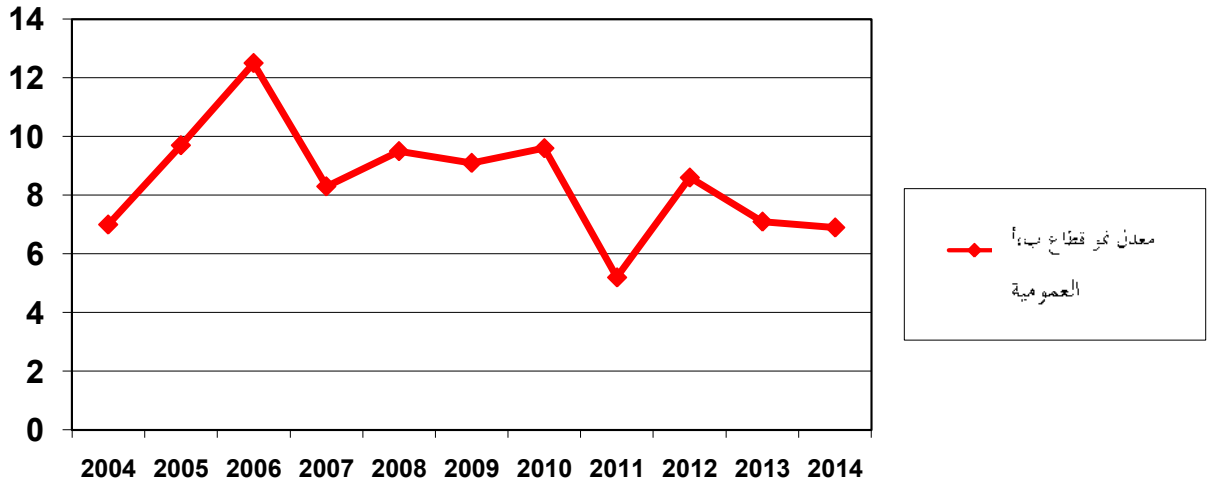

المصدر :اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن قطاع الأشغال العموم يقد عرف معدلات نمو مرتفعة طوال فترة تنفيذ البرامج التنموية حيث لم تنخفض عن 5% كما بلغ متوسط معدل نمو القطاع 8.5 % وهو متوسط مرتفع يعكس التأثير الكبير للاستثمارات العموميةي خلال هذه الفترة على تنشيط القطاع وجعله محركا للتنمية الاقتصادية حيث ساهم الإنفاق الاستثماري الكبير والمتواصل على مشاريع السكن والطرقات والمنشآت الأساسية في اطراد النمو في القطاع.

كما يلاحظ أن معدلات النمو خلال سنة 2004 حققت 7%، و هذا يعكس أن قطاع البناء والأشغال العمومية قد عرف انطلاقة قوية خلال سنة 2004 مع مشاريع القطاع التي تضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي) حوالي07 مليار دولار(، ثم ارتفع هذا المتوسط إلى ما يقارب10% خلال الفترة 2005–2009بسبب الارتفاع الكبير في مخصصات البرامج التكميلية (حوالي180 مليار دولار) حيث تم الانطلاق في مشروع الطريق السريع ومشاريع السكن والمنشآت الأساسية غير أنه بعد ذلك في الفترة 2010–2014وعلى الرغم من كون مخصصات البرنامج التنموي الخماسي كانت هي الأكبر (حوالي 286مليار دولار) إلا أن المتوسط انخفض إلى حوالي 7.5%، وحتى وان بقي يميل على الحركية التي يعرفها القطاع إلا أن انخفاضه النسبي أكّد التحليل الذي يرى بعجز الاقتصاد الوطني على الامتصاص الفعال لمزيد من الإنفاق العام، وضرورة إعادة النظر في مدى فعالية الاستثمارات العمومية.

وبخصوص نسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات فقد بينت المعطيات أن قطاع البناء والأشغال العمومية يساهم بشكل معتبر في ترك قيمة الناتج المحلي خارج المحروقات، وذلك عن طريق تحريك الطلب الكلي وبالتالي زيادة الدخول،كما يمكن القول أن هذه النسب قد شهدت عموما ثباتا في اتجاهها العام، حيث بلغ متوسط هذه النسب 16.36% وهو ما يمثل ارتفاعا نسبيا مقارنة بنسبة15%سنة 2004 م. (باشوش 2016 ص 154 155)

المطلب الثالث: تأثير البرامج التنموية على قطاع الصناعة.

في إطار سلسلة البرامج التنموية تمثّل النهوض بالمؤسسات الصناعية ودعمها محورا هاما في كل برنامج ، وإضافة إلى التحفيزات الجبائية والدعم المباشر للأنشطة المنتجة، أسهمت استثمارات البنية التحتية والمنشآت الأساسية في دعم القطاع الصناعي، من خلال مشاريع الطرق والسكك الحديدية وتهيئة المناطق الصناعية ومشاريع الموانئ وتحديث المطارات وغيرها من المشاريع التي تسهل إقامة المشاريع الصناعية وتنقص من التكاليف، كما تساهم في تطوير القطاع من خلال ربطه بالمناطق الحضرية والموانئ والمطارات. كما تم إعداد إستراتيجية صناعية متكاملة قائمة على الاهتمام بكل فرع من فروع الصناعة ووضع الآليات الكفيلة بتطويره، ومتابعة دعم المؤسسات الصناعية الوطنية للرفع من قدراتها التنافسية قصد زيادة حصصها في السوق المحلي وتمكينها من دخول الأسواق الدولية وهذا في إطار الجهود المبذولة لتنويع هيكل الاقتصاد الوطني والتخفيف من التبعية شبه المطلقة لقطاع المحروقات. (باشوش 2016 ص 155 156).

ولمعرفة مدى تأثير البرامج التنموية على القطاع الصناعي نتتبع معدلات النمو التي سجلها القطاع ونسب مساهمته في الناتج المحلي في الفترة 2004- 2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3–16): معدلات نمو قطاع الصناعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو قطاع الصناعة (%).	2.8	3.4	3.5	3.6	6.2	8.5	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9
مساهمة القطاع في ن.م.إ خارج المحروقات (%)	11.5	11.3	10.9	10.1	9.6	9.3	8.8	7.8	7.6	7.3	7.4

المصدر: (باشوش 2016 ص 157) اعتمادا على:

ONS, juillet 2015 , p26. Données statistiques " Les comptes économiques de 2000 à 2014", N°709", , ONS, juillet N°710" Données statistiques " Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014", 2015 , p15-p18.

الشكل رقم (15): معدلات نمو قطاع الصناعة خلال الفترة2001–2014

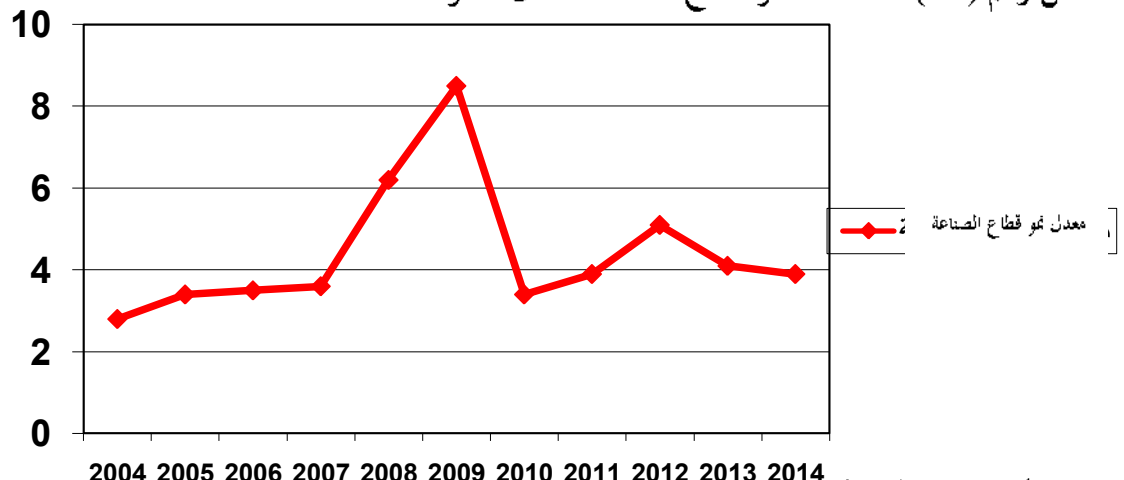

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على

نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن معدلات نمو القطاع الصناعي معدلات متذبذبة، بلغ قيمة 2.8% في الفترة 2004 ليسجل 3.9% سنة 2014.

كما نلاحظ أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من متوسط 11.11%خلال الفترة2001-2009 إلى متوسط7.78% خلال الفترة 2010-2014.

تبين هذه المعطيات أن معدلات نمو القطاع الصناعي هي معدلات ضعيفة تدل على الأداء الضعيف لهذا القطاع، كما أن مساهمته في الناتج المحلي يجب أنه رغم الارتفاع الكبير في المخصصات المالية للبرامج التنموية لم يظهر تأثير ذلك على القطاع الصناعي، وهذا ما يتطلب إعادة دراسة السياسة المنتهجة في القطاع من أجل تحفيز القطاع الخاص أكثر ودعم المؤسسات الصناعية الناشئة ومرافقتها. (باشوش 2016 ص 158).

المطلب الرابع: تأثير البرامج التنموية على قطاع الفلاحة

الإنتاج الفلاحي في الجزائر يتم ي بالتنوع عموما بشق ي الإنتاج الزراعي والإنتاج الح يواني.

ولقطاع الفلاحة أهمي كبيرة في السياسات التنموي المنتهجة، فزيادة على إطلاق المخطط الوطني للتنمي الريفي سنة 2000مثّل النهوض بهذا القطاع هدفا رئيسيا في مختلف البرامج التنموي وذلك من خلال استهداف رفع الإنتاج الفلاحي عن طر ي دعم القطاع بالكثير من المشار يع ودعم الفلاحين، إضافة إلى المشار يع الكبيرة المتعلقة بالتنمي الري في وانعكاساتها على القطاع. انطلقت وزارة الفلاحة والتنمي والري في تنفيذ سياسة التجديي الفلاحي والر ي بهدف تمك ين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحس ين الأمن الغذائي وتحق ي التنمي المستدامة، وساهم

القطاع الفلاحي بأكثر من 15%في تركيي الناتج المحلي خارج المحروقات سنة2014م.

كما تضمنت كل البرامج التنموي خلال الفترة 2014-2001اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي، وهذا انطلاقا من الأهداف المسطرة المتعلقة بضمان نسبة معتبرة من الأمن الغذائي، وتقل يص كلفة واردات المواد الغذائي التي فاقت 11مليار دولار سنة 2014 حيث عرف قطاع الفلاحة خلال الفترة 2004 – 2014توسعا كبيرا في مشار يع دعم الإنتاج الفلاحي الزراعي والح يواني، كما تم تحفي المستثمرات الفلاحي وتشجي يع الفلاحين ومرافقتهم في استثماراتهم. (باشوش 2016 ص 158 159)

ولمعرفة تأثير البرامج التنموي على القطاع الفلاحي، نحّلل معدلات نمو القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة.

والجدول والشكل التاليين يوضحان ذلك

الجدول رقم(3–18): معدلات نمو القطاع الفلاحي ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي:

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو قطاع الفلاحة%	5.4	2.3	8.1	2.5	-3.8	21.1	4.9	11.6	7.2	8.2	2.5
مساهمة قطاع الفلاحة في ن.م.إ خارج المحروقات%	17.2	15.7	15.5	15.0	13.5	15.2	14.4	14.0	14.8	15.7	15.7

المصدر: (باشوش 2016 ص 157) اعتمادا على:

ONS, juillet 2015 , p26. Données statistiques " Les comptes économiques de 2000 à 2014", N°709", , ONS, juillet N°710" Données statistiques " Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014", 2015 , p15-p18.

الشكل رقم (15): معدلات نمو قطاع الفلاحة خلال الفترة 2004–2014 .

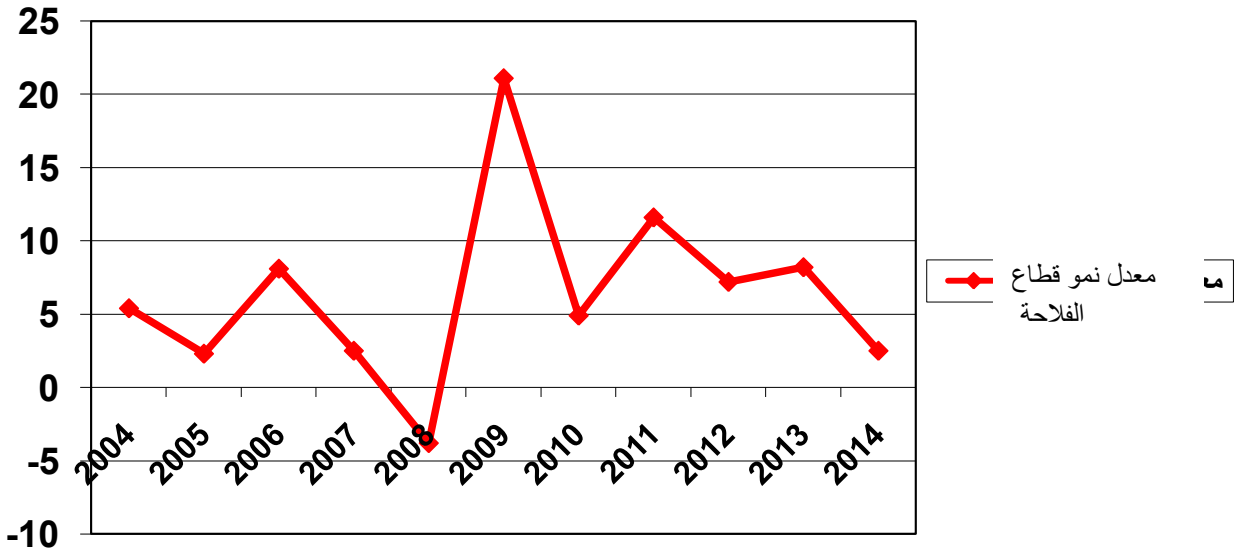

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن متوسط نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بلغ خارج المحروقات 15.1 %,وهو ما يعني على العموم ثبات أداء قطاع الفلاحة مقارنة بالقطاعات الأخرى خارج المحروقات و يعني أن الدعم الكبير الذي حظي به القطاع خلال الفترة 2001-2014 لم يصل إلى الأهداف المرجوة بجعل قطاع الفلاحة بديل لقطاع المحروقات، وتعود أسباب ذلك إلى النقائص التي مازال يعاني منها القطاع في جانب تنظيم النشاط الفلاحي وفي عدم فعالية الدعم الموجه للفلاحين وعدم ارتباطه بمردودية الإنتاج.

أما بخصوص معدل نمو القطاع فنلاحظ أن هناك تذبذبا كبيرا بين سنة وأخرى، يدل على الارتباط القوي لأداء القطاع الفلاحي بالظروف الطبيعية والمناخية فانتقال معدلات النمو من قيم موجبة مرتفعة إلى قيم سالبة سنة 2008 يدل أن تأثير البرامج التنموية في شقها المتعلق بالفلاحة لم يصل إلى درجة ضمان حدّ أدنى من معدلات النمو.

وفيما يتعلق بسنة 2008التي عرفت انكماشا في معدل النمو- 3.8 فترجع الأسباب الرئيسية إلى الجفاف المسجل خلال هاته السنة، وقد ظهر التأثير السلبي للظروف المناخية سنة 2008حيث تم تسجيل أدنى نسبة مساهمة في الناتج المحلي 13.5 % والسبب يعود إلى الانعكاسات السلبية لقلة الأمطار هذه السنة على إنتاج الحبوب الذي تقلص بنسبة 65,5%حيث انخفض من 43قنطار سنة 2007إلى 17مليون قنطار سنة 2008 (باشوش 2016 ص 160، 161).

خلاصة:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في السياسات التنموية كمحفز لاقتصاد الوطني وكموجه للعملية التنموية إلى بعض الأنشطة الاقتصادية أو في التركيز على قطاعات معينة وكما اشتمل كل برنامج تنموي على مجموعة من المشاريع التنموية التي تستجيب لمطالب التنمية في كل ولايات وقد أظهرت المؤشرات التنموية تحسين بعض الجوانب التنمية وقصور بعض الجوانب الأخرى كما أن قوة الواقع الاستثماري في الجزائر تظهر وجود صعوبات وعراقيل ذات أبعاد قانونية وإدارية وسياسية واقتصادية إذا فاعتبار لكل هذه المميزات فان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يتطور بالقدر المطلوب وان نمو الاستثمار يقتضي إزالة هذه المعوقات واعتماد سياسة استثمارية فعالة

خاتمـــــة

خاتمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية ظهرت في العديد من الدول كما أنه حظي باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين، كما أن تتنوع أشكال الاستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من جهة أخرى

إن دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية أصبح من الأمور المسلم بها كما أنه صار بمثابة الخطوة التي لا يمكن تجاهلها رغم استفادة بعض الدول منه والجزائر كباقي الدول النامية الأخرى تسعى جاهدة إلى تحقيق قفزة نوعية والخروج من حالة الركود وذلك من خلال توفير عوامل داخلية وخارجية مشجعة ترمي كلها إلى دفع عجلة النمو والانتعاش ولحل هذه المعادلات الصعبة والمتناقضة لجأت الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الذي ساعد على إدخال إصلاحات، وكذلك بعد تناقص فرص الحصول على القروض والمصاريف التجارية وسعيا منها للتخفيف من عبئ المديونية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والمواكبة للاقتصاد العالمي من جهة أخرى

من خلال هذه الدراسة لاحظنا بأن البرامج التنموية دعم الانتعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر المتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 وكذا البرنامج الخماسي الأخير كانت كلها تسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والى رفع معدل النمو الاقتصادي وتنويع الهيكل الاقتصادي من خلال التركيز على دعم القطاعات الخالقة للثروة القيمة المضافة حيث تم التركيز على البنى التحتية باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

-إن لبرنامج الانتعاش الاقتصادي تأثير غير مباشر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فهذه البرامج ركزت على تمويل الاستثمارات العمومية لتحفيز الاستثمار المحلي و بالتالي استقطاب الاستثمارات الأجنبية

-يعتبر الإطار التشريعي الحالي للاستثمار مقبولا و محفزا لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الضمانات والمزايا الممنوحة بعد سلسلة التعديلات التي شهدها إلا أن الإشكال يبقى في تطبيقه على ارض الواقع نتيجة للمعوقات و العراقيل التي تقف دون تحقيقه على أكمل وجه.

-يعكس تصنيف الجزائر في مؤشرات الاستثمار الدولية ضعف جاذبية ومناخ الاستثمار فيها فيما عدا مؤشر سهولة أداء الأعمال الذي عرف تحسن ملحوظ الذي يعكس نجاح السياسات الاقتصادية في تحسين مناخ

خاتمة:

الاستثمار تعاني الجزائر من بيروقراطية إدارة ومالية تؤثر سلبا في تنفيذ القوانين، وترفع من كلفة تنفيذها الأمر الذي لا يشجع رأس المال الأجنبي على المساهمة بفعالية في تحقيق الأهداف الإنمائية لكلّ من البلدين.

بناءا على النتائج السابقة فإننا نؤكد الفرضية انه يوجد تأثير ايجابي لبرامج الإنعاش على استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال لفترة 2004-2014 و هذا من خلال ملاحظة أن الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية كان لها دور لابأس به في زيادة عدد الاستثمارات الأجنبية المباشرة و بالتالي التمكن من تحقيق نوع من الإنعاش الاقتصادي و لكن بالرغم من الجهود المبذولة إلا أنه يعتبر تأثير محدود و هدا راجع إلى العديد من المعوقات مثل مشكل الحصول على التمويل،مشكلة القطاع الغير رسمي والمنافسة الغير مشروعة ،ومشكل الفساد وصعوبة الحصول على الأراضي الصناعية ,,,الخ و التي تحد من رفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر بما يتناسب و الإمكانات المتوفرة والمتاحة,

قائمة المراجع

I. قائمة المراجع باللغة العربية:

أ –الكتب:

1. أبو قحف،عبد السلام.(2001)نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ،القاهرة:مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية.

2. حسن،عبد الرزاق حمد.(2014).دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، الأردن :دار الحامد للنشر و التوزيع.

3. دريد،محمود السامرائي .(2006).الاستثمار الأجنبي المعوقات و الضمانات القانونية .ط1،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية.

4. الزين،منصوري.(2013).تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية.ط 1،دار الرعاية للنشر والتوزيع.

5. مرغاد،سناء.(2016).تقييم سياسات الاستثمار في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر،جامعة بسكرة.

6. نايف،قاسم علوان.(2012).إدارة الاستثمار بين النظرية و التطبيق.الطبعة الثانية،دار الثقافة للنشر والتوزيع.

7. نزيه،عبد المقصود مبروك.(2008).الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية،مصر:دار الفكر الجامعي الإسكندرية.

ب– المجلات:

1. حسين ،بالعجوز وعبد الصمد،السعودي(). إصلاحات السياسات النقدية في ضل برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر، **مجلة اقتصاديات** شمال إفريقيا، العدد12،

2. فليح،نبيل.(2012).دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي الطبق في الجزائرللفترة 2000-2010، مجلة أبحاث الاقتصادية والإدارية،العدد12.

3. مسعي،محمد.(2012).سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو،مجلة باحث ، العدد10.

4. أبحاث اقتصادية إدارية، العدد 12، ديسمبر 2012م، درايس، أكرامة.

5. زين منصوري واقع وأفاق سياسة الاستثمار بالجزائر مجلة شمال إفريقيا العدد 2 سنة .2005.

ج ــ- النصوص القانونية والمراسيم:

1. القانون رقم 63/277 المؤرخ في 1963/07/23 المتضمن قانون الاستثمارات الجريدة الرسمية العدد 63، المؤرخ في 20 أوت 1963.

2. القانون رقم 13/82 المؤرخ في 1982/28/09 المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد،35

3. القانون رقم 13-86 المؤرخ في 1986/08/19م، المتعلق بتأسيس الشركة المختلطة وكيفية سيرها، الجريدة الرسمية، العدد35).

4. القانون رقم 01-12 المؤرخ في 27ربيع الثاني 1422 الموافق ل: 19 جويلية 2001 ، المتضمن قانون التكميلي لسنة 2001الصادر بالجريدة الرسمية رقم 38 الصادر بتاريخ 21جويلية 2001.

5. المرسوم التشريعي12-93 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64

6. الأمر 01/03 المؤرخ في 2001/08/20م، المتعلق بتطوير الاستثمار، لجريدة الرسمية، العدد 47

7. القانون رقم 15/18 الموافق 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية 2016 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد

8. الأمر 66-277 المؤرخ في 15-06 1966م، الجريدة الرسمية،

د- التقارير الرسمية:

1. البرنامج التكميلي لدعم النمو بداية الوزير الأول

2. بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24ماي 2010

3. بيان مجلس الوزراء المجتمع يوم14 جانفي2006

4. تقرير بنك الجزائر الوضعية الاقتصادية والنقدية للفترة2005-2009

5. تقرير حصيلة دعم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مصالح رئاسة الحكومة

6. الدراسة التي تم نشرها من قبل البنك الدول في سنة 1999 المتعلقة بقياس الفقر في الجزائر خلا ل سنة1988-1995

7. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2002تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني.

8. ملحق بيان السياسة العامة مصالح الوزير الاول2012/7/1.

9. ملف البرنامج الخماسي للتنمية2010-2014 موقع الانترنت الرسمي لرئاسة الجمهورية أوت2010.

10. ملف حول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

11. Rapport « Evoltution de la dette exérieure de l'Algerie1994-2004 d'Algéric, statistique hors séric 2006 » de la banque », Et « Bulletin

ه – الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. باشوش،حميد.(2011).المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية حالة الطريق السيار شرق غرب،رسالة ماجستر،كلية الاقتصاد,جامعة الجزائر.الجزائر

2. باشوش،حميد.(2015-2016).الاستثمارات العمومية ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014،جامعة الجزائر .

3. بن مسعود،محمد.(2015-2016).مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر دراسة تحليلية و تقييميه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

4. بنسمية،دلال.(2012-2013).تحليل اثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية –دراسة حالة الجزائر–،جامعة محمد خيضر بسكرة.

5. بودخدخ،كريم.(2010) .اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2004 ، رسالة ماجستر ، كلية الاقتصاد.جامعة دالي إبراهيم.الجزائر

6. بويصلة،محمد.(2013-2014).دور الحوكمة المؤسسية في جذب الاستثمارات الأجنبية –حالة الجزائر– جامعة مولاي الطاهر سعيدة.

7. حمزة،مريم وحجار،لبنى.(2015).تحليل وتقييم سياسة التشغيل في ضل برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر للفترة2001-2004 ،مذكرة ماستر،كلية الاقتصاد.جامعة أكلي محند أو الحاج .البويرة.

8. زريول،أسامة.(2013-2014).الاستثمار الأجنبي و أثره على التنمية المستدامة في الجزائر،جامعة سكيكدة.

9. زوين،ايمان.(2011).دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر،رسالة ماجستر،كلية الاقتصاد.جامعة منتوري .قسنطينة

10. سعيدي،يحي.(2006-2007).تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،جامعة منتوري قسنطينة.

11. صياد،شهيناز.(2012-2013).الاستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–،جامعة وهران.

12. عبو،هودة.(2007-2008).أثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1970-2006)،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف.

13. عياش،بولحية.(2011).دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق للجزائرللفترة2001-2004،رسالة ماجستر،كلية الاقتصادية .جامعة الجزائر.الجزائر

14. فليح،نبيل.(2005).أثار برامج التنمية الاقتصادية العامة في الدول النامية دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004،رسالة ماجستر ،حسيبة بن بوعلي.شلف

15. ناصري،نفيسة.(2010-2011).اثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية –دراسة حالة الجزائر–،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

16. ناصور،عبد القادر.(2013-2014).إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل،جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

17. نزاري،رفيق.(2007-2008).الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر، المغرب ،جامعة الحاج لخضر باتنة.

18. نفيسة،ناصري.(2013-2014).دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية –حالة الجزائر–،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

19. كرامة مروة ، رايس حدة ، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية دراسة تحليلية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد الثاني،2012

20. خيلي ،خيرة.(2016).دورالاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000 - 2012 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة.

21. بامحمد،نفيسة.(2016).تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باستعمال مقاربةOLI ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

ز – الندوات:

1. مهداوي،عبد القادر.(2016).تحفيز الاستثمار الخاص في ظل قانون المالية 2016 ،مداخلة مقدمة في إطار اليوم الدراسي ،قراءة في قانون المالية 2016، جامعة أدرار.

ح– الدراسات المنشورة عبر الانترنت:

1. http//: www.andi.dz/
2. **http**://www.Premier_ministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteEssentiels/progpilar/progcroissance.pdf. أطلع عليه يوم 2015/4/5.
3. http// :www.cg.gov.dz/dossier/plan-orelance.htm(2015-04-02) رئاسة الحكومة موقع .
4. http// :www.ar.wikipidia.og
5. www.elmouradia.dz/arabe/infos/actualité/actualité.htm(29-03-2015 تم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوما/2001 افريل/26
6. World Bank : a puplic expenditurereview ; Report N : 36270; Vol 1; 2015;
7. http://www.Siteresources.Worldbank.org/Intalgeria/Rousources/ Algeriaper_eng-Volume/ pdf.
8. http//:www. Premier-Ministre. gov. dz/ arabe/ media /pdf /texte Essentiels /progpilar /progcroissance .pdf .2015/4/5.

II. باللغة الأجنبية:

1. Service de première ministère , annesce de la déclaration de politique générale ,16 Octobre 2010.
2. International montay fund ;algeria selected statistical ppendix ; 2001 ; 2004 ; 2005

قائمة الجداول

والأشكال

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(2-1)	مخصصات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001م-2004م	49
(2-2)	مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001م-2004م حسب القطاعات	50
(2-3)	القطاعات المستفيدة من مخصصات برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	52
(2-4)	مناصب العمل المتوقع توفيرها ضمن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	53
(2-5)	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	54
(2-6)	مناصب العمل المتوقع استحداثها من قبل برنامج التنمية المحلية.	54
(2-7)	مجالات برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية	55
(2-8)	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	55
(2-9)	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو.	59
(2-10)	البرنامج التكميلي لدعم النمو والمخصصات المضافة له 2005م-2009م.	63
(2-11)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005م-2009م	63
(2-12)	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشأة الأساسية	65
(2-13)	محتوى البرنامج الخماسي للفترة 2010م-2014م والمبالغ المخصصة لتحسين التنمية البشرية.	73
(3-1)	وضع الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية من 2005-2012	87
(3-2)	وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية لتقييم المخاطر القطرية	87
(3-3)	المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة أداء الأعمال و ترتيب الجزائر العالمي منها خلال الفترة 2013-2014	89
(3-4)	أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية للفترة (2005-2015م).	91
(3-5)	مقاييس مؤشر التنافسية و ترتيب الجزائر العالمي منها خلال الفترات 2012م-2013م، و2013م2014م.	92
(3-6)	أداء الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (2005-2015م).	93
(3-7)	ترتيب الجزائر في مؤشر الشفافية خلال الفترة 2005-2014 .	94
(3-8)	تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 2004-2014م.	100
(3-9)	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	103

	خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2014م.	
(3–10)	مصادر التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر في الفترة مابين جانفي 2003م و2015م.	105
(3–11)	إجمالي الشركات المتعددة الجنسيات الموطنة في لجزائر على أساس الشكل	108
(3–12)	إجمالي عمليات توطن الشركات الأجنبية في الجزائر بحسب شكل الاستثمار	110
(3–13)	متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (%) 2001-2014	111
(3–14)	معدلات نمو قطاع الخدمات ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	113
(3–15)	معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 2004-2014.	116
(3–16)	الجدول رقم 27: معدلات نمو قطاع الصناعة ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي	117

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(01)	يمثل دورة حياة المنتج الدولي	24
(02)	يوضح توزيع الغلاف المالي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة (2001م-2004م)	51
(03)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005م-2009م.	64
(04)	ترتيب وقيمة المؤشر العام لجاذبية الاستثمار بالنسبة للجزائر مقارنة بتونس والمغرب	90
(05)	تطور مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	102
(06)	قائمة أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين جانفي 2003 وماي 2015.	104
(07)	قائمة أهم عشر شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين جانفي 2003م وماي 2015م (الوحدة : مليون دولار).	107
(08)	متوسط نسبة مساهمة كل قطاع اقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2014 (%)	111
(09)	معدلات نمو قطاع الخدمات خلال الفترة 2004-2014	113
(10)	معدلات نمو قطاع البناء والأشغال العمومية خلال الفترة2001-2014	116

الملخص:

تهدف ه ذه الدراسة إلى تقييم أثر برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2004-2014 على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات في الجزائر . من أجل ذلك تم إتباع المنهج الوصفي والتحليلي. انتهت الدراسة إلى وجود أثر محدود لتلك البرامج على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لعديد من الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : الإنعاش الاقتصاد ، دعم الإنعاش، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الجزائر، مناخ الاستثمار.

Abstract

This study aims to evaluate the impact of the economic recovery programs during the period 2004-2014 on the attraction of foreign direct investment (FDI) outside oil sector in Algeria. To do so, we have used descriptive and analytic methods. The study shows that the impact of those programs on the attraction of FDI is still very limited due to various economic and non economic obstacles.

Key words: economic recovery, recovery reinforcement, foreign direct investment, Algeria. investment climate.